

الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية - الأردنية

2010 - 2003

The American Occupation of Iraq and its Impact on The Iraqi - Jordanian Relations

2003 - 2010

إعداد الطالب عدي أسعد خماس

إشراف الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان

قدمت هذه الرسالة إكمالاً لشروط الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كُلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2011 م - 1432 هـ

تفويض

أنا عدي أسعد خماس، أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي هذه ورقياً أو إلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم: عدي أسعد خماس

التاريخ: 2011 / 5 / 21

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية

الأردنية ٢٠٠٣ - ٢٠١٠" وأجيزت بتاريخ ٢١/٥/٢٠١١.



١. أ.د أحمد البرصان رئيساً ومشرفاً

جهة العمل: جامعة الشرق الأوسط



٢. د. سعد فيصل السعد عضواً

جهة العمل: جامعة الشرق الأوسط



٣. أ.د عطا محمد زهرة ممتحناً خارجياً

جهة العمل: جامعة اليرموك

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

الحمد لله رب العالمين الذي يسر علينا، وسهل لنا خطواتنا فأتممنا هذا الجهد العلمي المتواضع، ولايسعني هنا إلا أن أنتهز الفرصة لأعبر عن عميق شكري وامتناني إلى الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان المشرف على هذه الدراسة، لما بذله من جهود علمية كريمة، وما أظهره من رعاية صادقة ساهمت في إنجاز هذا الجهد العلمي، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة والدكتور سعد فيصل السعد اللذين كانا خير عون لنا إذ ساهمت نصائحهما في دفع مسيرتنا العلمية إلى الأمام، وكذلك الشكر إلى بيتنا الكبير وأسرتنا الثانية المتمثلة بعمادة جامعة الشرق الأوسط في المملكة الأردنية الهاشمية، ومنتسبيها وأساتذتها الأفاضل الكرام، وكل أساتذتي وزملائي في قسم العلوم السياسية.

كما أقدم شكري وتقديري إلى سعادة السفير سعد جاسم الحياني سفير جمهورية العراق في تونس على دعمه ورعايته الأبوية لي طوال فترة الدراسة، والشكر موصول إلى سعادة السفير د. جواد هادي عباس سفير جمهورية العراق لدى المملكة الأردنية الهاشمية على دعمه، وشكري إلى القنصل في سفارة جمهورية العراق في عمان السكرتير الأول عبد الستار الجنابي والملحق الثقافي في سفارة جمهورية العراق في عمان د. محمد صادق نصر الله والمستشار في وزارة الخارجية العراقية مصطفى إبراهيم والدكتور مؤيد الوندأوي، والدكتور فواز موفق ذنون، والدكتورة زينب عبد الحسن الزهيري، والدكتور عبد المجيد كامل عبد اللطيف والسيد نوار سعد الملا على ما قدموه لي من نصح وإرشاد .

وأخيراً شكري إلى السادة زيد رياض، وزيد الرحماني، وعبد الرحمن العبيدي، وحسان محسن الحيدري، وعكاب فصّال الكعود، ونهاد حمد، وزملائي في السفارة العراقية في عمان، وإلى كل من قدّم لي عوناً أثناء إعداد هذه الدراسة ... ومن الله التوفيق.

الباحث

الإهداء

إلى...

أمي وأخواتي وأخي وعمي أنيس خماس حفظهم الله...
رفيقة دربي... من وقتت معي في السراء والضراء نروجتي العزيزة...
أبناء عمي الأحباء (إيلانا، أسعد) حفظهم الله...
وطني الحبيب العراق... وأرواح شهداءه الأبرار...
شهداء وتمرارة الخارجية ومنهم ضحايا التفجير الإرهابي في 19 آب 2009... وجرحاه الذين
أتمنى لهم مخلصاً الشفاء العاجل...
روح أخي، وصديقي المرحوم صالح الجنابي، الذي كان له الأثر الطيب في إبداء النصح والإرشاد
لي أثناء مواصلي تعليمي الأكاديمي في جامعة الشرق الأوسط، وكان لوفاته إثر حادث مؤسف
أعمق آثار الحزن في نفسي...
إلى كل من ساهم معي ووقف إلى جانبي من أجل إنجاز هذا الجهد العلمي المتواضع وإلى كل من جاءت
هذه الرسالة بين يديه الكريمتين باحثاً عن كسب الفائدة العلمية...
أهديكم ثمرة جهدي المتواضع...

الباحث

قائمة المحتويات

أ	الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية الأردنية (2003-2010)
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ك	الملخص باللغة العربية
ن	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
1	مقدمة
4	مشكلة الدراسة وأسئلتها
5	أهداف الدراسة
5	فرضية الدراسة
6	تعريف المصطلحات
7	حدود الدراسة
8	منهجية الدراسة
8	الإطار النظري للدراسة
13	الدراسات السابقة
19	الفصل الثاني : نشأة العلاقات العراقية الأردنية وتطورها (1921 – 2003)
20	المبحث الأول: العلاقات العراقية الأردنية خلال العهد الملكي
21	المطلب الأول: العلاقات العراقية الأردنية (1921-1933)
22	المطلب الثاني: العلاقات العراقية الأردنية (1933-1952)
28	المطلب الثالث: العلاقات العراقية الأردنية (1952 - 1958)
32	المبحث الثاني: العلاقات العراقية الأردنية خلال العهد الجمهوري

33	المطلب الأول: العلاقات العراقية الأردنية (1958 – 1963)
35	المطلب الثاني: العلاقات العراقية الأردنية (1963 – 1968)
39	المطلب الثالث: العلاقات العراقية الأردنية (1968-2003)
		المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية والثقافية العراقية الأردنية خلال العهد الملكي
53	والجمهوري
53	المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية والثقافية العراقية الأردنية خلال العهد الملكي ...
55	المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية والثقافية العراقية الأردنية خلال العهد الجمهوري
68	الفصل الثالث: العلاقات السياسية العراقية الأردنية (2003 – 2010)
69	المبحث الأول : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق (1968 – 2003) ...
69	المطلب الأول: الأهداف الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي
76	المطلب الثاني: الحرب الأمريكية العراقية واحتلال العراق عام 2003
79	المبحث الثاني: الموقف الأردني من الاحتلال
80	المطلب الأول: الموقف الرسمي
86	المطلب الثاني: الموقف الشعبي
88	المبحث الثالث: العلاقات السياسية بين العراق والأردن (2003 – 2010)
		المطلب الأول : العلاقات العراقية الأردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية
89	المؤقتة
		المطلب الثاني: العلاقات العراقية الأردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية
96	الانتقالية
104	المطلب الثالث: العلاقات العراقية الأردنية (2006 – 2010)
118	الفصل الرابع : العلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن (2003 – 2010)
118	المبحث الأول: علاقات التعاون والتبادل التجاري بين العراق والأردن
119	المطلب الأول: الزيارات والمؤتمرات الاقتصادية
126	المطلب الثاني: الاجتماعات المشتركة
130	المطلب الثالث: التبادل التجاري

136	المبحث الثاني: النفط في العلاقات العراقية الأردنية
137	المطلب الأول : العلاقات النفطية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق
139	المطلب الثاني: العلاقات النفطية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق
146	المبحث الثالث: الاستثمارات العراقية في الأردن
.....		
الفصل الخامس: العلاقات الأمنية والثقافية والاجتماعية بين العراق والأردن.....		
157	(2010-2003)
158	المبحث الأول : العلاقات الأمنية
158	المطلب الأول : الدورات التدريبية
162	المطلب الثاني: التعاون الأمني
167	المبحث الثاني: العلاقات الثقافية
168	المطلب الأول : التربية والتعليم
177	المطلب الثاني: النشاطات الثقافية
181	المطلب الثالث: وسائل الإعلام
182	المطلب الرابع: الآثار العراقية
186	المبحث الثالث : الجالية العراقية في الأردن
186	المطلب الأول : موجات الهجرة العراقية إلى الأردن
189	المطلب الثاني: أعداد الجالية العراقية
193	المطلب الثالث: المؤتمرات الدولية
195	المطلب الرابع: طبيعة المجتمع العراقي في الأردن
203	الفصل السادس :
203	الخاتمة
209	الاستنتاجات
210	التوصيات
213	المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	محتوى الجدول	رقم الفصل – رقم الجدول
56	حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن للفترة (1959 – 1962)	الفصل الثاني -1
59	حجم الواردات العراقية من الأردن خلال الفترة (1977 – 1982)	الفصل الثاني – 2
65	خسائر الاقتصاد الأردني مقدره بالدولار الأمريكي	الفصل الثاني – 3
126	اجتماعات اللجنة العليا العراقية – الأردنية المشتركة برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين	الفصل الرابع – 4
127	الاجتماعات الوزارية أو الفنية المشتركة بين العراق والأردن	الفصل الرابع – 5
128	اجتماعات واتفاقيات القطاع الخاص	الفصل الرابع – 6
128	مذكرات التفاهم والبرامج الفنية المشتركة بين العراق والأردن	الفصل الرابع – 7
132	التجارة الخارجية لأردن مع العراق للسنوات (2000 – 2002)	الفصل الرابع – 8
133	التجارة الخارجية لأردن مع العراق للسنوات (1994 – 2009)	الفصل الرابع -9
138	صادرات النفط العراقي لأردن خلال الفترة (1983 – 2003)	الفصل الرابع - 10
148	الاستثمارات المحلية والأجنبية في الأردن المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار	الفصل الرابع – 11
149	مجموع الاستثمارات العراقية في الأردن للفترة من (1996 – 2007 شباط)	الفصل الرابع – 12
152	الاستثمارات العراقية في شراء الأراضي والسكن في الأردن (2000 – 2010 آذار)	الفصل الرابع – 13

الصفحة	محتوى الجدول	رقم الفصل – رقم الجدول
169	أعداد الطلبة العراقيين في المدارس الأردنية للفترة (2007 – 2010)	الفصل الخامس – 14
173	عدد الطلبة الأردنيين في الجامعات العراقية (1995 – 2002)	الفصل الخامس – 15
174	أعداد الطلبة العراقيين في الجامعات الأردنية (1995 – 2003)	الفصل الخامس – 16
176	أعداد الطلبة العراقيين في الجامعات الأردنية للفترة (2003 – 2009)	الفصل الخامس – 17
178	الأنشطة الثقافية العراقية في الأردن (2006 – 2009)	الفصل الخامس – 18
192	العمالة العراقية المسجلة لدى وزارة العمل الأردنية (2006 - 2009)	الفصل الخامس – 19

الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية - الأردنية (2003 - 2010)

المُلخَص

تناولت الدراسة أثر الاحتلال الأمريكي للعراق على العلاقات العراقية الأردنية في الفترة ما بين (2003-2010)، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج البحثية ومنها استخدام المنهج التاريخي في دراسة تطور العلاقة العراقية الأردنية وتقويمها للوصول إلى نتائج تفيدنا في اختبار الفرضية، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لدراسة التغيرات التي حصلت على العلاقات العراقية الأردنية، وبالتحليل الكمي عند مقارنة أرقام التبادل التجاري مع الاعتماد على الوثائق والاستبيانات الرسمية خلال هذه الفترة والفترات السابقة.

وتضمنت الدراسة ستة فصول، اهتم الأول منها بالإطار العام للدراسة، بينما جاء الفصل الثاني ليلسط الضوء على نشأة العلاقات العراقية الأردنية وتطورها (1921 - 2003)، وذلك في ثلاثة مباحث، اهتم الأول منها في دراسة العلاقات خلال العهد الملكي وللفترة ما بين عامي (1921-1958)، أما المبحث الثاني فقد أوضح هذه العلاقة أبان العهد الجمهوري وللفترة ما بين 1958-2003، وجاء المبحث الثالث ليتناول العلاقات الاقتصادية والثقافية العراقية الأردنية خلال العهدين الملكي والجمهوري.

وناقش الفصل الثالث العلاقات السياسية بين العراق والأردن للفترة ما بين عامي (2003-2010) من خلال ثلاثة مباحث، تحدث الأول منها عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق (1968-2003)، في حين بحث المبحث الثاني الموقف الأردني من الاحتلال الأمريكي للعراق، بينما جاء المبحث الثالث ليناقد العلاقات بين العراق والأردن للفترة من (2003-2010)، واهتم

الفصل الرابع بالعلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن من خلال ثلاثة مباحث جاء أولها لبحث علاقات التعاون والتبادل التجاري، بينما كان النفط في العلاقات العراقية الأردنية محوراً لما بحثه المبحث الثاني، وجاء المبحث الثالث ليتحدث عن الاستثمارات العراقية في الأردن، وناقش الفصل الخامس العلاقات الأمنية والثقافية والاجتماعية بين العراق والأردن وذلك في ثلاثة مباحث، تناول الأول منها العلاقات الأمنية بين البلدين، بينما اهتم الثاني بالعلاقات الثقافية، وبحث المبحث الثالث موضوع الجالية العراقية في الأردن، وجاء الفصل الأخير ليتضمن الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات التي خرجت فيها الدراسة ثم قائمة المصادر والمراجع.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات منها :

§ كان البعد الأمريكي حاضراً في العلاقات العراقية - الأردنية، إذ بعد إتمام احتلال العراق رأت الولايات المتحدة بأن الأردن هو الطرف العربي الوحيد من دول الجوار المؤهل قبل غيره لدعم العراق الجديد سياسياً واقتصادياً وبما يسهم في إنجاح العملية السياسية في العراق.

§ كان للاحتلال الأمريكي وتداعياته على الساحة العراقية دور في تحديد أشكال العلاقات بين العراق والأردن وأوجد تقارباً عراقياً - أردنياً من خلال الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين البلدين .

§ كان من بين نتائج تدهور الوضع الأمني في العراق تزايد أعداد اللاجئين العراقيين في الأردن وقد ساهم هذا بأشكال مختلفة في ازدياد التقارب العراقي - الأردني خاصة في المجال الاقتصادي من خلال ازدياد أعداد المستثمرين العراقيين في الأردن الذين عملوا من جانبهم على المساهمة في تدوير عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن بشكل مستقل أو بالتعاون مع نظرائهم الأردنيين.

§ كان البعد الاجتماعي والثقافي حاضراً في العلاقات العراقية - الأردنية من خلال وجود شريحة واسعة من العراقيين في الأردن وقد ساهم هذا الوجود بين مختلف شرائح المجتمع الأردني في

خلق تقارب اجتماعي بين الطرفين نتج عنه مصاهرات وتزاوج بين الأسر العراقية والأردنية، فضلاً عن ذلك كان لارتفاع مستوى التعليم وتطوره في الأردن حافزاً للطلبة العراقيين في الدخول بأعداد متزايدة في مؤسسات التعليم الأردنية المختلفة.

وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها:

§ ضرورة تعزيز العلاقات السياسية بين البلدين من خلال تبادل الزيارات وعلى مختلف المستويات والصعد للمسؤولين في كلا البلدين وفتح اتجاهات جديدة تُساعد باتجاه تحقيق نوع من التكامل والتفاعل والارتباط في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية.

§ أهمية العمل وبذل الجهد المشترك لإدامة ما أنجز من اتفاقيات اقتصادية وفنية ومناطق تجارة حرة بين البلدين، ودعوة المستثمرين الأردنيين وتشجيعهم للاستثمار في العراق أسوة بالمستثمرين العراقيين الذين يستثمرون أموالهم في قطاعات مختلفة في الأردن.

§ أهمية تفعيل التعاون النفطي بين البلدين، ودراسة ربط البلدين عبر منظومة سكك حديد.

§ العمل على تعزيز التعاون الثقافي المشترك بين المؤسسات التعليمية والتربوية وغيرها بين البلدين خاصة في قطاع التعليم العالي وتشجيع المؤاخاة بين جامعات البلدين.

§ تعزيزاً للجانب الثقافي، وتأكيداً للحضور العراقي الكبير في المشهد الثقافي الأردني، نجد أن هناك أهمية لاتفاق بين البلدين يسمح في إقامة مركز ثقافي عراقي في العاصمة الأردنية عمّان.

§ العمل على إيجاد آلية مشتركة لحسم ملفات السجناء من كلا البلدين بما يحقق العدالة الاجتماعية للسجناء وبما يسهم في إيجاد بيئة أمنية مستقرة لكلا البلدين.

§ نظراً لاتساع حركة التنقل والسفر لمواطني العراق وتجارته عبر الأردن لذا من الضروري أن يحرص الأردن بشكل متواصل لتسهيل عملية الانتقال للمواطنين العراقيين وأن يتجنب بقدر الإمكان أي تعقيدات بهذا الاتجاه.

The American Occupation of Iraq and its Impact on The Iraqi -Jordanian Relations 2003-2010

Prepared by
Researcher Uday Asaad Khammas
Supervised by
Dr. Ahmad Saleem al-Bursan

Abstract

This study examines the impact of the American occupation of Iraq on the Iraqi-Jordanian relationships from 2003 to 2010. The study draws on a number of research methods (e.g. the historical method) to study the development of the Iraqi-Jordanian relationship. The study also employs the descriptive-analytical method to study the changes in the Iraqi-Jordanian relationships and the quantitative analysis to compare the trade figures using official documents and questionnaires during and before this period.

The study consists of six chapters. The first chapter deals with the study's general framework. The second chapter sheds light on the origin and development of the Iraqi-Jordanian relationships (1921-2003) in three topics: (1) the relationship during the monarchy (1921-1958), (2) the relationship during the republic (1958-2003), and (3) the Iraqi-Jordanian economic and cultural relationships during both the monarchy and the republic.

The third chapter examines the Iraqi-Jordanian political relationships from 2003 to 2010 in three topics: (1) the American foreign policy towards Iraq American Occupation (1968-2003), (2) the Jordanian standpoint towards the American occupation of Iraq, and (3) the Iraqi-Jordanian relationships from 2003 to 2010.

The fourth chapter deals with the Iraqi-Jordanian economic relationships in three topics: (1) cooperation and trade relationships, (2) the role of oil in Iraqi-Jordanian relationships, and (3) Iraqi investments in Jordan. The fifth chapter examines the security, cultural and social relationships between Iraq and Jordan in three topics: (1) security relationships between the two countries, (2) cultural relationships, and (3) the Iraqi community in Jordan. The last chapter consists of the epilogue, conclusions, study's recommendations, and a list of resources and references.

Some of the study's conclusions are:

- The American occupation and its impact on Iraq has contributed in shaping the relationships between Iraq and Jordan and has created an Iraqi-Jordanian convergence through security agreements signed by both countries.
- An outcome of the deteriorating security situation in Iraq is the increase of the number of Iraqi refugees in Jordan, which fostered the Iraqi-Jordanian convergence, especially in the economic field.
- The social and cultural dimension was present in the Iraqi-Jordanian relationships as the presence of Iraqis created social convergence that resulted in affinities and marriages. Moreover, the high level and development of education in Jordan motivated the Iraqi students to enroll in greater numbers in the Jordanian educational institutions.

Some of the study's recommendations are:

- Fostering the political relationships between both countries by means of mutual visits by officials of both countries – whether from the executive or the judiciary.
- Enabling the economic agreements and establishing a free zone between both countries.
- Increasing oil cooperation between Iraq and Jordan in order to foster their economic interests.
- Promoting mutual cultural cooperation between educational institutions in both countries.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعود جذور العلاقات التاريخية بين العراق والأردن إلى مطلع عام 1921 عندما تولى كلاً من الأمير عبد الله القيادة في شرق الأردن والملك فيصل الأول قيادة العراق، ولقد مرت البدايات الأولى لهذه العلاقات بمراحل من الانكماش والتوتر على الرغم من عدم ثبوتها على المدى الطويل، إذ إنها شهدت الكثير من الشد والجذب ومراحل من الفتور والتنافر، إلا أن صلة الجوار وطبيعة التداخل بين المجتمعين العراقي والأردني، وتعدد قضايا الاتفاق والبناء المشترك، وعناصر الاختلاف توجب دراسة هذه العلاقة للتعرف على الإمكانيات المتبادلة للبلدين في التعاطي فيما بينهما وبما يديم استمراريتها ليعبد الجانبين عن مواطن الخلل والخلاف.

لقد أدرك الجانبان العراقي والأردني الحاجة للتعاون المتبادل منذ أن كان العراق والأردن طرفين في الاتحاد الهاشمي قبيل ثورة 14 تموز عام 1958، وكان لما رافقها من أحداث وقتل لأفراد الأسرة الملكية الهاشمية في العراق آثارها السلبية في علاقة البلدين، وبعد عام 1968 حاولت الحكومة العراقية إعادة العلاقات وتجاوز الماضي مما ساهم في إيجاد علاقات سياسية متطورة، انعكست على مجمل آفاق التعاون بين البلدين، مع أن العراق كان الدولة النفطية العربية الوحيدة التي وقفت مع الأردن في تلك الفترة، كما شهدت الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أحداثاً أثرت بشكل أو بآخر عليها، تمثلت بالحرب العراقية الإيرانية واحتلال العراق للكويت، مما ساعد

العراق على التخفيف من المشكلات التي رافقت الحصار المفروض عليه من قبل مجلس الأمن الدولي بعد احتلاله للكويت والإفادة من موقع الأردن كمعبر للتجارة وعلاقاته الاقتصادية مع العالم.

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وإعلان أول حكومة عراقية عام 2004، أعلنت المملكة الأردنية تأييدها الكامل للحكومة المؤقتة التي ترأسها إياد علاوي باعتبارها أول حكومة بقيادة عراقية، وارتقت العلاقات بين البلدين إلى مستوى عالٍ من الزيارات المتبادلة، إذ قام الرئيس العراقي جلال طالباني بزيارة الأردن في أول زيارة خارجية له بعد انتخابه رئيساً للعراق عام 2005، تم خلالها مناقشة سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وبحث آليات ضبط الحدود، وضرورة التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب، كما زار الملك عبد الله الثاني بن الحسين العراق عام 2008، في أول زيارة لزعيم عربي إلى العراق بعد تحسن الأوضاع الأمنية هناك، وشهدت تلك الفترة زيارات متبادلة على مستوى رؤساء وزارات البلدين وكبار المسؤولين.

ويمكن القول هنا إن المصالح المشتركة كانت العامل الأساس وراء تحديد طبيعة العلاقات، فضلاً عن تأثيرات البيئة الدولية والضغوطات التي تعرض لها البلدان، ولا يمكن إلغاء تأثير تحولات النظام الدولي بُعيد انتهاء الحرب الباردة على مجمل علاقات العراق العربية، إضافة لوجود عدد من القواسم المشتركة التي جمعت البلدين ودفعتهما باتجاه تبني علاقات إيجابية، فالأهمية الكبيرة للعراق بالنسبة للأردن كونه لايمثل بلداً جاراً فقط وإنما عمقاً استراتيجياً له، وهو بلد غني ذو سوق كبيرة للصناعات والمنتجات، ويمكن للعراق أن يكون سوقاً حقيقية لاستيعاب الأيدي العاملة الأردنية والخبرات الفنية، إضافة إلى توافر فرص اقتصادية في عمليات إعادة إعمار العراق التي يمكن أن تلعب الأردن من خلاله دوراً مهماً في تنفيذ تلك المشاريع.

ولعبت تاريخية العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروابط والمصالح المشتركة كالدين واللغة والثقافة والعادات والتقاليد والبنى الاجتماعية دوراً في تعزيز تلك العلاقة، إذ يُعد كلا البلدين جزءاً من الأمة العربية، إضافةً إلى وجود حدود مشتركة بينهما تبلغ (181) كم ووقوعهما ضمن نطاق إقليمي واحد، كما يُشكل الأردن البوابة الرئيسية للعراق مع العالم ويشهد من خلالها تدفق سلعي كبير، إضافةً إلى أن تدهور أمن الحدود العراقية مع الدول المجاورة الأخرى كان دافعاً نحو ضرورة تعزيز العلاقات التبادلية الاقتصادية العراقية الأردنية رغم فتورها في بعض المراحل، وهو ما يعني على الدوام بأن كلا البلدين مثلاً عمقاً استراتيجياً واقتصادياً وأمنياً لبعضهما البعض، وفي الوقت الذي شكل فيه وجود جالية عراقية لجأت إلى الأردن في فترة ما بعد تسعينيات القرن العشرين بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق آنذاك وكذلك في فترة ما بعد أحداث عام 2003 إذ ازداد وتباين عدد الجالية العراقية التي أنتقلت إلى الأردن بسبب تردي الأوضاع الأمنية ودوام العنف الطائفي في العراق، ولقد تباينت أعدادهم ما بين احصائيات المنظمات الدولية وتصريحات الحكومتين الأردنية والعراقية، كما ساهم المستثمرون العراقيون بتنشيط الاقتصاد الأردني من خلال إستثماراتهم بمجالات مختلفة، حتى أنهم تصدروا قائمة المستثمرين العرب في المملكة الأردنية.

وتجدر الإشارة الى أن الاقتصاد لعب دوراً في رسم العلاقات المستقبلية الاردنية العراقية، حيث كان ومايزال هذا المتغير بالنسبة للجانب الأردني على الأقل، كأحد المعايير الرئيسة لتقويم العلاقات الثنائية بين البلدين خلال الفترة (2000 – 2003) ، فقد وجدنا أن الميزان التجاري يميل لصالح العراق وشكل النفط فيه الحجم الأكبر من السلع المصدرة للاردن، وقد أخذ عام 2004 طابع التطور في وتيرة العلاقات الاقتصادية بين عمّان وبغداد خلال الأشهر العشرة الاولى منه، إذ

ارتفعت صادرات العراق الى 130% بالمقارنة مع عام 2003، وفي العام نفسه عقدت اللجنة العراقية الأردنية اجتماعها الأول لوضع آلية تتحكم في إطار التعاون الهيكلي بين البلدين، وبشكل عام فإن العلاقات بين البلدين دوماً مؤهلة للتطور والازدياد نتيجة للعديد من العوامل التي سبق ذكرها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

لاحظنا قبل الغزو الامريكي للعراق عام 2003 أن العلاقات العراقية الأردنية كان يسودها التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية شتى مصحوبة بحذر متبادل من كلا الطرفين لكن هذه العلاقة تأثرت بالاحتلال إذ انعكس ذلك على عملية التفاعل العراقي الأردني على المستويات كافة.

وحتى يتسنى للباحث فهم حقيقة ماجرى فإن مشكلة الدراسة تكمن في : بحث تأثير الاحتلال الأمريكي على العلاقات العراقية الأردنية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ولمعالجة هذه المشكلة لابد لنا من طرح مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بموضوع البحث ويمكن محورثها في :

§ ما هية طبيعة العلاقة التاريخية بين البلدين ؟

§ ما تأثير الاحتلال الأمريكي للعراق على العلاقات العراقية الأردنية ؟

§ ما هية أثر التحديات الداخلية في البلدين على العلاقات العراقية الأردنية ؟

§ ما هي التحديات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تحديد مسار العلاقة بين البلدين ؟

§ ما هو مستقبل العلاقات العراقية الأردنية ؟

أهداف الدراسة

جاءت هذه الدراسة هادفةً إلى تحقيق الآتي :

- § التعرف على طبيعة العلاقات العراقية الأردنية وتطورها التاريخي.
- § تحديد دور القوى الداخلية المؤثرة على هذه العلاقة في كلا البلدين بعد احتلال العراق.
- § دراسة تأثير التحديات الإقليمية والدولية ومنها آثار الغزو الأمريكي للعراق على هذه العلاقة.
- § رسم صورة متوقعة لمستقبل العلاقات العراقية الأردنية.

فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها:

"أن الأحتلال الأمريكي للعراق قد أثر على صياغة العلاقات العراقية الاردنية باتجاهات منها ماهو إيجابي ومنها ماهو سلبي".

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة كونها تتناول الأهمية الاستراتيجية بمعناها الشامل لآثار الأحتلال الأمريكي للعراق على العلاقات العراقية الأردنية للفترة 2003 - 2010، والحديث عن مجريات هذه العلاقة بين البلدين الشقيقين، خصوصاً بعد التغيير السياسي في العراق بعد عام 2003 الذي شكل تحولاً جديداً في المنطقة، وتباين ردود أفعال الدول المجاورة للعراق بشكل واضح وكبير انعكس على آلية استجابتها لمجريات الحرب سلباً أو إيجاباً وكيفية التعامل مع تلك الأزمة وإدارتها بالطريقة المناسبة التي كانت تراها تلك الدول بناءً على معطيات دولية وإقليمية إضافةً إلى مصالحها

الاستراتيجية، ومنها موقف المملكة الأردنية الهاشمية من هذه الأزمة التي عصفت بالمنطقة وبشقيه الرسمي والشعبي.

كما تصب هذه الدراسة بإفادة صانعي القرار السياسي في البلدين بكيفية التعامل مع المشكلات التي نجمت بعد احتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين البلدين، كما أنها ستضيف بعداً أكاديمياً في مجال فهم وتحليل طبيعة العلاقات العراقية الأردنية وتوضيح التحديات التي تواجهها مع تبيان تلك العلاقة في سياقها العربي والإقليمي والدولي.

تعريف المصطلحات: تضمنت هذه الدراسة المصطلحات الآتية :

- **الاحتلال الأمريكي للعراق:** الغزو الأمريكي للعراق أو حرب الخليج الثالثة (حرب العراق أو احتلال العراق أو حرب الخليج الثالثة) هذه بعض من أسماء كثيرة استعملت لوصف العمليات العسكرية التي وقعت في العراق سنة 2003 تلك التي أدت إلى احتلال العراق عسكرياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدة بعض الدول حسب تعريف مجلس الأمن لحالة العراق في قانونها المرقم (1483) في 2003 وبدأت عملية إحتلال العراق في 19 آذار 2003 من قبل قوات الائتلاف بقياده الولايات المتحدة الأمريكية وشكلت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية نسبة 98% من هذا الائتلاف، ولقد تسببت هذه الحرب بخسائر بشرية كبيرة في المدنيين في تاريخ العراق وتاريخ الجيش الأمريكي (المناصر، 2007).

- **العلاقات العراقية الأردنية:** عملية التعاون والتفاعل على أساس المصالح المتبادلة بين العراق والأردن، وعلى أساس العلاقات التاريخية أسرياً والعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية في ظل المعطيات والظروف السياسية المحيطة بالعلاقة محلياً ودولياً (ذنون، 2006).
- **المصلحة الوطنية:** هي إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية وعمليات إدارة وتوجيه السياسة الخارجية عادة ما يتم تبريرها في صيغ منها المحافظة على المصلحة الوطنية للقطر المعني أو تحقيقها، وتعد هذه الحاصل النهائي للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والجغرافية والعسكرية والأيدولوجية والثقافية، أما الاعتبارات السياسية فهي تغطي المحاولات التي يقوم بها قطرٌ ما لتحسين قوته أو نفوذه في الخارج ويكسب الأصدقاء والحلفاء والشركاء عن طريق التحالف معهم (الحاج، 2008).

حدود الدراسة:

جاءت هذه الدراسة مُحددة بالأبعاد الآتية:

الحدود الزمانية: ستغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية ما بين الأعوام (2003 – 2010)، وهي فترة بداية الأحتلال الامريكي للعراق.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الحدود الجغرافية لكل من العراق والاردن.

وربما سيضطر الباحث للعودة إلى ما قبل بدء حدود تلك الدراسة، وذلك استجابة لمقتضيات

البحث، كما تركز الدراسة على المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

منهجية الدراسة

عملت هذه الدراسة على استخدام المنهج التاريخي في دراسة تطور العلاقة العراقية الأردنية وتقويمها للوصول إلى نتائج تفيدنا في اختبار الفرضية، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لدراسة التغيرات التي حصلت على العلاقات العراقية الأردنية، وبالتحليل الكمي عند مقارنة أرقام التبادل التجاري مع الاعتماد على الوثائق والاستبيانات الرسمية خلال هذه الفترة والفترات السابقة.

الإطار النظري للدراسة

لا يمكن لنا أن نفهم طبيعة العلاقات العراقية الأردنية دون أن نستعرض مفهوم المدرسة الواقعية التي تعد إحدى النظريات التي تقوم عليها العلاقات الدولية، فقد جاءت تلك المدرسة ردة فعل على المدرسة المثالية، كحصيلة للخلل الذي أصاب العلاقات الدولية في الثلاثينيات من القرن الماضي حينما تعرض المنهج القانوني (المثالي) إلى انتكاسة وخيبة أمل شديدين. وشدد الواقعيون على أن مصالح الدول تتضارب وتدخل في صراع يقود إلى الحرب، والعلاقات بين الدول بموجب هذه النظرية يمكن أن تدرك لتشمل مجموعة من المصالح، كما يرى (مورغنتاؤ) بأن المصلحة تركزت في عملية صياغة السياسة الدولية (توفيق، د.ت: 93-94).

وفي العصر الذي هيمنت فيه المصالح على الإيدلوجيات، اتجهت كثير من الدول إلى تنشيط علاقاتها مع من كانت دولاً تصنف في خانة أعدائها لتنتقلها إلى خانة شركاء المصالح، واعتماد المصالح مقياساً للعلاقات بين الدول ليس جديداً على العلاقات الدولية، فمنذ فترة الحرب العالمية الثانية وقبلها وأثناءها حلت (البراغماتية) محل المبادئ والثوابت في العلاقات الدولية، وللزعيم البريطاني (ونستون تشرشل) مقولة كان ولا يزال يرددتها ساسة الغرب والبريطانيون بصورة

خاصة، هي "أنه لا توجد لبريطانيا صداقة ثابتة ولا عداوة دائمة، بل مصالح دائمة"، وعلى الرغم من أن (الميكافيلية) لم تكن بعيدة عن ممارسات كثير من الأنظمة في الشرق الأوسط، إلا أن العاطفة والتشبث بالمواقف المبنية على مواجه بعض الأنظمة مواقف تسبغ عليها صفة المبادئ، بقيت كعناوين تتمسك بها دول المنطقة العربية وغير العربية كإيران وتركيا وباكستان.

وبالنسبة لموضوع الدراسة فإننا نجد العلاقات السياسية بين العراق والاردن قد اتسمت بالتأرجح ما بين الصداقة والتحالف أو العداة الصريح، فسمّة الصداقة والتحالف كانت هي السائدة في العلاقات الثنائية بين البلدين خاصةً أبان العهد الملكي في العراق، وقد توج ذلك التحالف بقيام الاتحاد الهاشمي ما بين العراق والأردن في شباط 1958، إذ سجل هذا الإتحاد نقلةً نوعية في تعزيز العلاقات ما بين البلدين، غير أن هذا الإتحاد سرعان ما تعرض إلى الانهيار بفعل قيام ثورة 14 تموز 1958 وإنهاء العهد الملكي في العراق وإعلان القيادة العراقية الجديدة الانسحاب من الإتحاد الهاشمي بعد قتل الثوار لأفراد العائلة المالكة، مما دفع الأردن إلى قطع كافة أشكال العلاقات الدبلوماسية مع العراق (ذنون، 2007: 317-318).

ثم عاد الأردن بعد قطيعة لعامين مع القيادة العراقية ليعلن استئناف علاقاته مع العراق في عام 1960 بعد إعلان القيادة العراقية أسفها لمقتل العائلة الهاشمية، لكن هذا التحسن لم يستمر طويلاً حتى أيدّ الاردن استقلال دولة الكويت عام 1961 بعد المطالبات العراقية بضم الكويت إليه، حتى إنه أرسل قواته مع قوات عربية أخرى لتحل محل القوات البريطانية ضد أي اعتداء عراقي مُحتمل على الكويت، فقرر العراق بعدها استدعاء سفيره في الأردن مقابل الطلب من السفير الأردني مغادرة العراق في العام نفسه، ولكن سرعان ما عادت الأمور إلى ما كانت عليه بعد إعلان الاردن تأييدها لثورة الثامن من شباط 1963 في العراق وقرر إعادة تعيين سفير له في حين قام

العراق من جانبه بتعيين سفير له في الأردن (ذنون، 2007: 317-318) ، كما شهدت هذه العلاقات تطورات أخرى أبان حرب حزيران 1967، بعد قيام العراق بإرسال قوات عراقية واشتراكها في الحرب مع القوات الأردنية.

وقد استمر التواصل بين البلدين حتى مع قيام الحرب العراقية الإيرانية للفترة (1980-1988)، إذ كان الموقف الأردني من هذه الحرب مُمثلاً بالدعم والتأييد المُطلق للعراق على أساس أن الأخير دخل تلك الحرب من أجل الدفاع عن البوابة الشرقية للأمة العربية، أما على الصعيد الاقتصادي بين البلدين، فإن حاجة الأردن للدعم الاقتصادي والمالي كان أحد الأسباب الرئيسة التي وقفت خلف الموقف الأردني من الحرب العراقية الإيرانية، فقد حصل الأردن من العراق بعد بداية الحرب بثلاثة شهور على مساعدات مالية بقيمة (55) مليون دولار تعويضاً عن حصتي ليبيا والجزائر من المساعدات العربية التي أقرّها مؤتمر القمة العربية المُنعقد في بغداد عام 1978 لصالح المملكة الأردنية، كذلك شهدت العلاقات الاقتصادية بين الأردن والعراق نمواً وتطوراً ملحوظاً انعكس على حركة الميزان التجاري في منتصف الثمانينيات بصورة غير طبيعية، فمثلاً ارتفعت الصادرات الأردنية للعراق من (37.7%) من إجمالي صادراته للدول العربية عام 1980 إلى نسبة (54.8%) عام 1990، فضلاً عن حصول الأردن على فوائد اقتصادية وزيادة في عائداته المالية بعد إغلاق شط العرب، وحلول ميناء العقبة بدلاً عن موانئ العراق الجنوبية في نقل البضائع والمعدات العسكرية من العراق وإليه.

ويبدو مما سبق أن علانية الموقف السياسي الأردني لم يكن نابعاً من شعارات أيديولوجية وقومية وحسب، وإنما من الملامسات الفعلية للمصالح الأردنية، فأهداف دعم المملكة للعراق أبان حربه مع إيران عام 1980 سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قد تحقق بشكل كبير وواضح، في حين أن

كل هذا الدعم توقف إبان احتلال العراق للكويت عام 1990 (قطيشات، 2009: 212-213)، ومع ذلك فقد بقي الأردن البوابة الوحيدة التي باتت تربط العراق بعالمه الخارجي خلال فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (661) الصادر في السادس من آب عام 1990، حيث طالب مجلس الأمن فيه المجتمع الدولي بالامتناع عن أية تبادلات تجارية مع العراق باستثناء الإمدادات الطبية والغذائية، هذا وقد وفر العراق خلال هذه الحقبة مصالح اقتصادية للأردن وعلى رأسها تجهيز المملكة باحتياجاتها النفطية نصفها مجاني والنصف الآخر بأسعار تفضيلية، انطلاقاً من مبدأ كون العراق هو الظهير القوي للسياسة والاقتصاد الاردني، إضافة إلى كونه العمق الاستراتيجي للأردن عندما تحيط به المخاطر (الياسري، 2010: 226-227).

أما الموقف الأردني الرسمي من الحرب الأمريكية الأخيرة ضد العراق عام 2003، فقد كان شأن الأردن في ذلك شأن بقية الدول العربية، إذ إنه رأى قبيل نشوب هذه الأزمة ضرورةً لإمتثال العراق الكامل وغير المشروط لجميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ذات الصلة، كما سعى الأردن إلى تجنب أي استخدام منفرد للقوة ضد العراق، على أساس أن إستخدامها من شأنه أن يعمق حالة عدم الاستقرار في الشرق الاوسط، كما أعلن إن الشرق الاوسط ليس بوسعه تحمل أي أزمة أو عمل عسكري أحادي قد يوجه ضد العراق، ولكن تلك المحاولات الحثيثة التي بُذلت من المملكة لتجنيب العراق والمنطقة هذا الصراع لم تتلق استجابة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودخل العراق في حربه غير المتكافئة والتي أدت بالتالي لاحتلاله من قبل القوات الأمريكية في التاسع من نيسان عام 2003 (قطيشات، 2004: 444).

من جهة أخرى احتضنت المملكة الأردنية الهاشمية عائلة الرئيس العراقي السابق وفتحت الباب أمام مجموعة من قادة النظام السابق بعد مغادرتها للعراق، علماً بأنها كانت حريصة على عدم مشاركة أي طرف من الذين أحتضنتهم لأي نشاط سياسي ضد أي جهة كانت، وبناءً على مطالبات ودعوات ملحة من قبل بعض الشخصيات وشيوخ العشائر العراقية في إعادة الملكية إلى العراق وتفعيل الاتحاد الهاشمي بعد انهيار النظام، دعمت المملكة الأردنية الحركة الملكية الدستورية في العراق بقيادة الشريف علي بن الحسين سعياً للترويج نحو تأسيس ملكية عراقية هاشمية لربط المصالح بين البلدين، ومن جهته فقد بادر العراق بالانفتاح على المملكة الأردنية منذ تشكيل أول وزارة عراقية عام 2004 بقيادة الدكتور أياد علاوي وقدم تطمينات كاملة حول عدم سحب الدعم الاقتصادي خاصة في مجال المشتقات النفطية، مقابل التزام الأردن بإغلاق حدودها ضد المتسللين إلى العراق (الياسري، 2010: 227).

هذا وقد شهدت العلاقات بين العراق والأردن بعد عام 2003، تبادلاً في الزيارات بين المسؤولين وتوقيع اتفاقيات مشتركة، واستئنافاً في تعيين السفراء، وتعاوناً استخباراتياً أسفر عن مقتل أبي مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم ما يعرف بدولة العراق الإسلامية قرب منطقة ديالى العراقية في حزيران عام 2006، في حين أن هذه العلاقة شهدت بعض التوترات في تلك الفترة نتيجة لأحداث كان منها تفجير سيارة مفخخة قرب السفارة الأردنية في بغداد مطلع آب عام 2003، وتفجيرات محافظة الحلة التي نفذها مواطن أردني عام 2005 راح ضحيتها عشرات العراقيين، وتصاعدت المخاوف الأردنية بسبب عدم الاستقرار الأمني في العراق الذي انعكست صورته في تفجيرات انتحارية قام بها عراقيون ينتمون إلى تنظيم القاعدة في عمان عام 2005، وكذلك من تصاعد وامتداد النفوذ الإيراني إلى الأردن عبر العراق.

أما على الصعيد الثقافي فقد شهدت العلاقة حراكاً ملموساً من خلال إقامة الأسابيع الثقافية ومشاركة العراق في أنشطة ثقافية متعددة أقيمت في المملكة، واستقبلت المملكة من جهتها المئات من الطلبة العراقيين الراغبين بالدراسة في الجامعات والمدارس الأردنية والأستاذة والتدريسيين العراقيين، وخلال هذه الفترة تم توقيع أكثر من البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين المملكة الأردنية والعراق التي تم بموجبها تفعيل آليات التعاون في ميادين تشريعات التنمية الثقافية والمخطوطات والدورات التدريبية والمؤتمرات والتوثيق وحفظ الوثائق وصيانتها وترميمها، والفهرسة والأرشفة والتصنيف، كما نصت تلك البرامج على تعزيز التعاون في مجالات الطباعة والنشر والتراث الشعبي والمعارض والفنون المختلفة إضافة الى التعاون في مجال استرداد المسروقات التراثية والأثرية والفنية وتبادل الخبرات والخبراء، خاصة في مجال ثقافة الطفل، إلى جانب المسرح والسينما والفنون الشعبية والفلكلورية والفن التشكيلي.

الدراسات السابقة

- دراسة الجمعية العلمية الملكية (2005)، والموسومة "الحالة العراقية وأثرها على الاقتصاد الأردني": قدمت الجمعية الملكية هذه الدراسة حول تطورات الحالة العراقية وآثارها على الاقتصاد الأردني، حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على بعض جوانب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الأردن والعراق، والدور الذي لعبه الأردن لدعم الشعب العراقي من خلال استضافة ما يقارب 200 إلى 400 ألف عراقي على أراضيه، وإبراز جانب من العلاقات الإستراتيجية الاقتصادية القائمة بين البلدين، وانعكاس تشكيل الحكومة العراقية على الوضع الاقتصادي العراقي من تحرير معظم الأسعار باستثناء أسعار المواد الغذائية والطاقة، وتحرير

نظام الاستثمار الأجنبي، وإلغاء التراخيص والتعريفات التجارية وسن قانون البنك المركزي، ولأن الأوضاع الأمنية لم تكن مستقرة في العراق فإن الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في العراق، لم تكن مواتية لتوفير بيئة استثمارية مناسبة للأعمال التجارية، لذلك توجهت الأنظار للأردن لتوفر هذه البيئة التي ولدت حركة استثمارية نشطة على أراضيها، عدا عن تنشيط حركة الصادرات من الأردن للعراق.

توصلت الدراسة السابقة إلى أن من الأمور التي نتجت عن الأزمة العراقية، تكثيف وجود الجالية العراقية في الدولة الأردنية مما شكل ضغطاً على بعض المؤسسات الأردنية ذات العلاقة بالأنشطة الصناعية والاقتصادية والاجتماعية والطاقة، وكذلك التأثير على الحالة التجارية بين الأردن والعراق وحركة الاستثمارات في الأردن، وبالتالي فإن جميع هذه المتغيرات تصب في الاقتصاد الأردني الذي تأثر بشكل واضح جراء هذه الأزمة.

- دراسة علاونة (2006)، والموسومة "أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين، السعودية، العراق، سوريا من عام 1990 إلى 2003": تبرز أهمية هذه الدراسة، كونها تسلط الضوء على التعاون الاقتصادي العربي الثنائي وأثرها على العلاقات السياسية، وقد أشارت الدراسة إلى أن العلاقات التجارية العراقية الأردنية تعود في جذورها إلى فترات ماضية بحكم الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك، وقد تناولت الدراسة مؤشرات التعاون الإقتصادي بين العراق والأردن مروراً بتزايد أهمية الأردن بالنسبة للصادرات والمستوردات العراقية مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، كما تشير الدراسة إلى أن التعاون الإقتصادي العراقي الأردني قد ترسخ

بشكل كبير خلال هذه الفترة من خلال إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الطرفين، كما تضمّنت الإشارة إلى الموقف الأردني من الإحتلال العراقي للكويت في الثاني من آب 1990 واستمراره باستيراد النفط من العراق، ومساعدته في توفير النفط اللازم للاستخدام المدني بعد تكريره في الأردن وذلك نظراً لضرب محطات التكرير العراقية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات منها:

- إن الأردن وعلى الرغم من ارتباطه بعلاقات تجارية مع دول الجوار، إلا أنها كانت تتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة، وكان العامل الإقتصادي يؤثر بشكل كبير، كأزمة فرار حسين كامل (كان يشغل مناصب رسمية مهمة في النظام العراقي إضافة إلى أنه كان صهر الرئيس العراقي السابق) إلى الأردن عام 1996، وقد أدى إلى تخفيض حجم البروتوكول التجاري بين العراق والأردن.

- التأثير السلبي للحصار الإقتصادي المفروض على العراق على الصادرات الأردنية إلى السوق العراقي، إذ انخفضت حجم هذه الصادرات مما ترك آثاراً سلبية ليس على الصادرات الوطنية فحسب بل على مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني الأردني عموماً.

- أدت الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 إلى توقف المستوردات النفطية من العراق بشكل كامل مع بداية فترة الحرب.

- دراسة إبراهيم، محمد يوسف، وحسون، خالد عكاب (2007)، والموسومة " الاردن والتغيرات التي حدثت في العراق بعد التاسع من نيسان 2003": تناولت هذه الدراسة تقديم نبذة تعريفية عن الأردن من حيث المساحة والسكان والطبيعة الجغرافية وطبيعة النظام السياسي القائم، وكذلك لمحة تاريخية عن أمارة شرق الاردن، كما تطرقت الدراسة إلى وجود مبررات معينة تدفع دول جوار

العراق إلى التدخل بشؤونه الداخلية لسبب أو لآخر، وبالنسبة للأردن فإن تقسيم العراق يمس الأمن الوطني الأردني، إضافة إلى القلق الأردني الكبير من تنامي الدور الإيراني في العراق، وجاءت تصريحات الملك عبد الله الثاني في عام 2004 عن الهلال الشيعي لتعكس تلك المخاوف بصورة واضحة، إضافة إلى صعود نموذج حزب الله الشيعي في جنوب لبنان بات يمثل قلقاً كبيراً للأردن، وكذلك زيارت بعض المسؤولين الإيرانيين لمؤسسة وجامعة آل البيت، وخلصت الدراسة بالتذكير بأن الصراع القادم لإعادة تشكيل الشرق الأوسط الجديد هو الصراع بين إيران الشيعية ودول سنية رئيسية في المنطقة والأردن أحدها، ومصير المنطقة سيتحدد على ضوء نتيجة هذه المواجهة التي تجري على أرض العراق، ومن الممكن أن تتوسع لتشمل دولاً أخرى في المنطقة.

- دراسة ذنون (2007)، والموسومة "النفط في العلاقات العراقية الأردنية 1982-2007": تناولت هذه الدراسة دور النفط في العلاقات العربية - العربية التي اتخذت شكل التآزر والمساندة بعد قيام جامعة الدول العربية عام 1945، وعملت إلى حد ما على إرساء التعاون العربي، كما أشارت الدراسة إلى البداية الحقيقية لبداية التعاون النفطي بين العراق والأردن في عام 1982، وذلك أثناء الحرب العراقية الإيرانية عندما اتجهت أنظار القيادة العراقية آنذاك إلى ميناء العقبة لاستخدامه في نقل الصادرات العراقية من النفط الخام ومشتقاته، وتستعرض الدراسة حجم العلاقات بين البلدين في تلك الفترة مروراً بحرب الخليج الثانية عام 1990، ولاحقاً فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق مروراً بقرار مجلس الأمن الدولي المرقم (986) الذي عرف آنذاك (بالنفط مقابل الغذاء)، كما وقع العراق والأردن في 1998 على بروتوكول نفطي تم بموجبه زيادة الصادرات إلى (90) ألف برميل يومياً وقد ساهم هذا البروتوكول في زيادة حجم المبادلات التجارية

بين البلدين، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وقع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس الوزراء الأردني معروف البخيت عام 2006، مذكرة تفاهم بشأن التعاون النفطي تضمنت تزويد الأردن بالنفط العراقي مقابل أسعار تفضيلية مناسبة مقابل تقديم الجانب الأردني للمساعدة الفنية وضمان الشاحنات التي ستقوم بنقل النفط.

- دراسة (المناصير، 2007)، والموسومة "تأثير الأزمة العراقية على التغيرات (السياسية، والاقتصادية، والأمنية) لدول الجوار الإقليمي (دراسة حالة: الأردن من 2003-2005) " : هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مجريات الأزمة العراقية وبيان الأطراف المشاركة، والأدوار التي لعبتها فيها وأثرها على استقرار العراق ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكاس هذه المجريات على دول الجوار الإقليمي وخصوصاً الدولة الأردنية، لتطال كافة الجوانب ذات الأهمية فيها، تحديداً السياسية والاقتصادية والأمنية، وكيفية استجابتها لمؤثرات هذه الأزمة عليها، والتعامل معها ضمن أولويات محددة.

- دراسة قطيشات (2009)، والموسومة "العلاقات السياسية الأردنية - العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية 1952-2004" : تناولت الدراسة العلاقات الأردنية العربية في ظل التحولات الترسبية في منهج العمل العربي من الأيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية في الفترة الممتدة من عام 1952-2004، كما قدمت الدراسة تحليلاً للعلاقات الأردنية - العربية في ضوء المعطيات والظروف السياسية التي أفرزتها الاحداث التي مرت بها الأمة العربية من دعوات الوحدة العربية، والصراع العربي الصهيوني، وما شابه ذلك، وكذلك تقدم الدراسة رؤية تحليلية للموقف الأردني من حرب الخليج الثالثة على

الصعيدين الرسمي والشعبي، من خلال أستعراض أهم المواقف والتصريحات التي أدلى بها الملك عبد الله الثاني، وبعض المسؤولين الأردنيين حيال تطورات الأوضاع في العراق، وكذلك التيارات التي سادت الأردن خلال الشهور الاخيرة التي سبقت الحرب على العراق، ورغبة كل تيار بأن ينتصر في موقفه على الآخرين. وقد توصلت الدراسة إلى جملة نتائج فيما يتعلق بعملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ومركزاتها، والعلاقات الأردنية- العربية في ظل النظام الاقليمي العربي.

- دراسة الياسري (2010)، والموسومة "العراق والمجتمع الدولي والعهد": تسلط هذه الدراسة الضوء على الفترة الممتدة ما بين عامي (2006 - 2008) من تاريخ العراق، من خلال استعراض صعوبة المرحلة التي تمثل وصوله إلى شفير الهاوية وأشد مراحل الاحتقان الطائفي والعنف المسلح، وتحليل الاجراءات الداخلية والدولية التي ساهمت بانتشاله من الوضع الخطير الذي أحاط به آنذاك، وكذلك تطور الأوضاع الامنية والسياسة والاقتصادية في البلاد انسجاماً مع التعاهد الدولي لمعاضدة العراق ومساندته، كما تشير الدراسة إلى دور دول الجوار العراقي ومنها الأردن في تداخل الوقائع والأهداف والمصالح والتخوفات مما عزز من ضبابية وعتامة المشهد السياسي بين العراق وجيرانه، إذ إن التغيير الذي حصل في العراق عام 2003 لم يؤثر في العراق فحسب بل أيضاً بدول الجوار.

واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة المذكورة أعلاه، بما يأتي:

- أن الدراسات السابقة لم تتناول الفترة الممتدة من 2003- 2010 بشكل كامل.

- أغفلت بعض الدراسات التطرق إلى كل العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية معاً، إذ

إنها ركزت على عامل دون آخر، ولم تجمع كل العوامل في دراسة واحدة.

الفصل الثاني

نشأة العلاقات العراقية الأردنية وتطورها (1921 - 2003)

اتسمت العلاقات السياسية بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية بالتأرجح بين الصداقة والتحالف إلى العداة الصريح، غير أن الصداقة والتحالف كانت هي السمة البارزة في العلاقات الثنائية بين البلدين منذ تأسيس الدولتين، واستمرت العلاقات الأردنية العراقية تسير بشكل ممتاز إلى أن تم إعلان الاتحاد العربي بينهما في عام 1958، إلا أن أمد هذا الاتحاد لم يدم طويلاً بسبب الإطاحة بنظام الحكم الملكي في العراق في 14 تموز عام 1958، إلا إنها اتسمت بالتأرجح بين الفتور والتأزم والصداقة خلال فترة العهد الجمهوري الممتدة بين عامي (1958-2003)، ومن أجل الإحاطة بواقع تلك العلاقات وطبيعتها والمراحل التي قطعها البلدان في علاقاتهما الثنائية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، لذا تم تقسيم مراحل تلك العلاقات خلال هذه الفترة إلى المباحث أدناه:

المبحث الأول: العلاقات العراقية الأردنية خلال العهد الملكي.

المبحث الثاني: العلاقات العراقية الأردنية خلال العهد الجمهوري.

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية والثقافية العراقية الأردنية خلال العهدين الملكي

والجمهوري.

المبحث الأول: العلاقات العراقية الأردنية خلال العهد الملكي

كان المؤتمر العراقي المنعقد في دمشق عام 1920 قد قرر استقلال البلاد العراقية المسلوخة عن تركيا بحدودها المعروفة، والمناداة بالأمير عبد الله بن الحسين ملكاً دستورياً بلقب ملك العراق، ولما كان العراق يخضع في ذلك الوقت للحكم العسكري البريطاني، وتوجه الأمير عبد الله لمقابلة المندوب السامي البريطاني اللورد اللنبي في مصر ليعرض عليه مقررات المؤتمر، إلا أن مسعاه لم ينجح بسبب عدم موافقة بريطانيا على ذلك من جهة، ثم عدول المجلس العربي للثورة العراقية عن ترشيح الأمير عبد الله وذلك لانشغاله في أمور مهمة، ثم عزم والده ترشيحه لقطر آخر، لهذا قرر العراقيون مبايعة فيصل ملكاً على العراق، وقبل الأمير عبد الله إمارة شرق الأردن نيابة عن والده، ووافق أن يدير شقيقه فيصل عرش العراق برسالة حملها عوني عبد الهادي ليفصل بهذا الخصوص. بعد تتويج فيصل بن الحسين على عرش العراق في آب عام 1921، أيد الملك فيصل استقلال حكومة شرق الأردن، الذي أعلنته بريطانيا عام 1923، وتباحث الأخوان في عام 1924، وخلال مؤتمر الكويت وقف الجانبان جبهة واحدة إزاء المواقف السعودية.

هذا وبدأت العلاقات الأردنية العراقية تتسم بطابع الود والاتفاق على كثير من الأمور المهمة

ذات العلاقة المشتركة بينهم سنحاول بحثها في المطالب أدناه :

المطلب الأول : العلاقات العراقية الأردنية ما بين عامي 1921 - 1933

المطلب الثاني : العلاقات العراقية الأردنية ما بين عامي 1933 - 1952

المطلب الثالث : العلاقات العراقية الأردنية ما بين عامي 1952 - 1958

المطلب الأول: العلاقات العراقية الأردنية (1921 – 1933)

تعود جذور العلاقات العراقية الأردنية إلى تاريخ نشوء وتأسيس الدولتين في عام 1921 عندما تولى الملك فيصل الأول الحكم في العراق والأمير عبد الله الحكم في إمارة شرق الأردن (الموسى، 1990: 76)، إذ اعتبرت بريطانيا تنصيب حاكم هاشمي على كل من شرق الأردن والعراق وفاءً لالتزاماتها للشريف حسين مقابل مشاركته في الحرب ضد الدولة العثمانية أبان الثورة العربية عام 1916 (الثنيات، 2010: 235)، وقد وصفت العلاقات العراقية الأردنية خلال هذه الفترة بالإيجابية والمتطورة فقد تبادل قادة البلدين الزيارات الرسمية بينهما وكانت لها الأثر الواضح في تطور العلاقات بين البلدين (محافظة، 1973: 62).

اتسمت العلاقات بين البلدين في تلك الفترة بالتفاهم والتعاون وانطلاقاً من حالة التقارب التي عاشها البلدان آنذاك والتي تكرست في مناسبات عديدة برغبتها في التقارب والوحدة، عقد في 27 نيسان 1931 معاهدة صداقة وتعاون وحسن جوار بين العراق والأردن، تم بموجبها اعتراف الدولتين ببعضهما البعض، وأكدت الاتفاقية سعيهما لعقد اتفاقات تتناول الشؤون التجارية والبريدية والجمركية والصحية والإقامة والانتقال وتبادل المجرمين ومراقبة الأمن على الحدود ومنع التعديات، وتم تبادل وثائق إبرام المعاهدة في عمّان في 24 تشرين الأول 1931 (محافظة، 1973: 121).

وفي عام 1932 رسمت الحدود بين البلدين، وتم افتتاح طريق بغداد حيفا عبر الأراضي الأردنية، وأقيمت شبكة اتصالات هاتفية بين البلدين علماً أنه قد تم تعديل هذه الحدود في أوائل التسعينيات حيث تنازل العراق عن جزء من أراضيه للأردن بين البلدين (محافظة، 1973: 121).

وعلى صعيد الزيارات المتبادلة خلال هذه الفترة فإننا نجد أن الملك فيصل الأول قد قام بعدد من الزيارات إلى شرق الأردن زار الملك فيصل عمّان ثلاث زيارات رسمية في السنوات 1923 و1925 و1926، في حين نجد أن الأمير (الملك لاحقاً) عبد الله بن الحسين قد زار بغداد في عام 1932، وتناولت هذه الزيارات المتبادلة تنسيق المواقف المشتركة والتشاور في بعض القضايا تم خلالها التوقيع على عدد من الاتفاقيات التي شملت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية (أبو شعر، 2010: 6).

ويرى الباحث أن هذه المرحلة شهدت تطورات كبيرة وأحرزت فيها العلاقات بين الطرفين تقدماً ملموساً حتى وصلت إلى مراحل متقدمة من التنسيق المشترك وتبادل وجهات النظر في القضايا المختلفة.

المطلب الثاني : العلاقات العراقية الأردنية (1933 - 1952)

بعد وفاة الملك فيصل الأول في الثامن من أيلول عام 1933، تولى ابنه الملك غازي عرش العراق، بينما نجد أن الأمير عبد الله بن الحسين قد تولى زعامة الأسرة الهاشمية، ومن خلال الزيارات المتعددة التي قام بها الأمير عبد الله بن الحسين في الفترة الواقعة ما بين آب 1933 وتموز 1935، حاول الأمير عبد الله أن يوجد نوعاً من التحالف بين العراق وشرق الأردن وعمل على توثيق علاقاته مع ابن أخيه ملك العراق الجديد غازي بن فيصل الأول، رغم أن الأخير كان يخالف عمه من حيث نظرته إلى بريطانيا حيث تميزت علاقته معها بالفتور، كما شهدت هذه الفترة إتمام شركة نفط العراق البريطانية تمديد الأنابيب الناقلة للنفط من آبارها في كركوك إلى حيفا عبر إمارة شرق الأردن عام 1934.

وعلى سعيد الزيارات المتبادلة بين البلدين نجد أن الملك غازي لم يزر عمّان قط خلال هذه الفترة، في حين نجد أن الأمير عبد الله (الملك لاحقاً) زار العراق مرات عديدة، فقد كانت أولى الزيارات في عام 1934، وتلتها زيارات متتالية لبغداد عام 1935 بلغ عددها ثلاث زيارات، وزار بغداد أيضاً في أعوام 1936 و1937 كما قام في عام 1939 بزيارة أخيرة خلال هذه الفترة في عام بزيارة إلى بغداد عند مقتل الملك غازي (أبو شعر، 2010: 6).

وعلى أثر وفاة الملك غازي في حادث سيارة عام 1939، عقد البلاط الملكي اجتماعاً للتداول في أمر الوصاية على عرش العراق وذلك لعدم أهلية الأمير فيصل الثاني كونه لا يزال صغيراً في السن، وتم ترشيح كل من الأمير عبد الله والأمير زيد بن الحسين والأمير عبد الإله بن علي خال الملك فيصل الثاني لمنصب الوصي على عرش العراق، ولكن الأمير عبد الإله هو من حاز على الوصاية على العرش الملكي العراقي وتم استبعاد الأمير عبد الله والأمير زيد ويعزى ذلك الاستبعاد إلى الدور الذي لعبه نوري السعيد وعدد من ضباط الجيش العراقي خوفاً من رغبة الأمير عبد الله المحتملة في السيطرة على العراق (حسان، 2000: 16).

وعندما قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني في عام 1941 كان للمؤسسة العسكرية الأردنية دوراً في مساندة المملكة العراقية ضد هذه الأحداث السياسية، وذلك بعد أن لجأ الأمير عبد الإله إلى عمّان مع مجموعة من كبار الساسة العراقيين، فقام الفيلق العربي الأردني الذي كان يقوده الانجليزي غلوب باشا قائد الجيش الأردني آنذاك بالتحرك نحو العراق وهاجم نقطة شرطة طريبيل في إطار خطة مشتركة مع بريطانيا والقضاء على حركة رشيد عالي، وشكلت هذه المساندة الأردنية دوراً فعالاً في إعادة الوصي إلى عرش العراق (الثنيات، 2010: 236).

وتماشياً مع توجهات العراق والأردن للتعاون المشترك، فقد عبّر ممثلو العراق وشرق الأردن عن وجهات نظر متشابهة أبان مباحثات الجامعة العربية في القاهرة (1943-1944) وعملت الحكومتان العراقية والأردنية على تنسيق مواقفهما إزاء الجامعة العربية، واتضح ذلك من خلال الزيارات المتبادلة للسنوات (1943-1945)، التي أسفرت عن صدور تصريح هاشمي مشترك في عمّان في تشرين الثاني 1945، نص على "التزام العراق وشرق الأردن بمبادئ الثورة العربية ومضاعفة الروابط بين الأقطار العربية جميعاً انطلاقاً من ميثاق جامعة الدول العربية وتحقيقاً لمثل العرب العُلّيا" (حمدي، 2007: 18).

كما شهدت الفترة اللاحقة بداية جديدة للعلاقات العراقية الأردنية بُنيت أسسها على التفاهم حول المشاريع الوحدوية المشتركة ومنها مشروع سوريا الكبرى الذي طرحه الأمير عبد الله عام 1946 وكذلك مشروع الهلال الخصيب الذي دعى إليه نوري السعيد (حسان، 1998: 17)، ومنذ ذلك التاريخ توثقت الصلات بين عمّان وبغداد وأصبح التشاور في الشؤون الخارجية السمة البارزة للعلاقات بين البلدين.

وبعد إعلان قيام المملكة الأردنية الهاشمية 1946 تحرك الملك عبد الله بحرية أكبر باتجاه تحقيق مشروعه الاتحادي مع العراق، ففي 13 أيلول 1946 وفي أثناء زيارته لبغداد قدم الأردن مقترحاته حول الاتحاد، غير أن الطرفين اتفقا على تقليص فكرة الاتحاد إلى معاهدة أخوية وتحالف تم توقيعها في 14 نيسان عام 1947 (الثنيات، 2010: 237)، تضمنت تلك المعاهدة اثنا عشر مادة منها التأكيد على علاقات الأخوة والتحالف، والتعهد بأن لا يقوم أي منهما باتفاق أو تفاهم مع دولة أخرى تكون ضد مصالحهما المشتركة، وأن يحسما جميع الاختلافات بينهما بالطرق الدبلوماسية، وتعهد الجانبان على توحيد الأساليب العسكرية في بلادهما، وان يوكل للممثلين الدبلوماسيين بتمثيل

مصالح الدولة الأخرى في البلاد التي ليس لها ممثلون في تلك الدولة (محافظة، 2005: 66-67). وفي هذا الشأن تذكر التقارير البريطانية أن السبب في تقليص الفكرة إلى معاهدة يعود إلى شعور المسؤولين العراقيين بأن الاتحاد سيحمل العراق عبئاً فوق أعبائه، فضلاً عن خشية القيادة العراقية آنذاك من طموحات الملك عبد الله وإمكانية سيطرته على الدبلوماسية العراقية (العبد اللات، 1993: 34-37).

وفي أواخر عام 1949 حاول الملك عبد الله أن ينقل عبر وزير خارجية العراق توفيق السويدي وجهة نظره إلى الوصي عبد الإله في بغداد لوضع أي مقترحات لضمان مشروع الاتحاد، وأن فيصل الثاني سيكون ولي العهد (الثنيات، 2010: 237)، فوضع الملك عبد الله أساساً لهذه الوحدة أو الاتحاد في الثاني من حزيران عام 1950 وأرسلت إلى الأمير عبد الإله الذي أدخل بدوره بعض التعديلات، لتأتي هذه الأسس مؤكدة على توحيد المصالح الاقتصادية والجمارك والتعاون في المجالات الثقافية والتعليمية، إلا أن اغتيال الملك عبد الله في 20 تموز عام 1951 سببت توقف الحوار بصدد المشروع الوحدوي (للصاصمة، 2007: 228).

وبالعودة إلى الزيارات المتبادلة خلال هذه الفترة نجد أن الزيارات في عهد الملك فيصل الثاني كانت تتم من قبل الوصي على العرش الأمير عبد الإله وكانت له زيارات متتالية، إذ شارك على سبيل المثال في الاحتفالات الكبرى التي أقيمت بمناسبة إعلان استقلال المملكة الأردنية الهاشمية في 25 أيار عام 1946، في حين نجد أن الملك عبد الله قد زار العراق في عام 1939، وفي الأعوام 1941 و1944 و1945 لكنه زار بغداد عام 1946 مرتين وتلتها زيارات أخرى في أعوام 1947 و1948 و1950 إذ تكررت زيارته في هذا العام مرتين (أبو شعر، 2010: 6).

وبالإشارة إلى العلاقات الدبلوماسية بين الأردن والعراق، وبعد إسناد منصب الخارجية الأردنية لأول مرة في عام 1939، لرئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى فإننا نجد أن بغداد ولندن، والقاهرة، ودمشق، وإسلام آباد من أوائل العواصم التي اعتمد فيها التمثيل الدبلوماسي الأردني (الحضرمي، 2010، 28)، وكان (القنصل) هو اللقب الأول الذي تعاملت به وزارة الخارجية الأردنية ما بين سنتي 1941 و 1947، إذ أصبح القنصل الأردني (وزيراً مفوضاً) عام 1947، كما أشارت الوثائق الهاشمية، ولهذا الأمر دلالاته على تطور الدبلوماسية الأردنية، وكان أول قنصل أردني أنشأ (دار المفوضية) هو السيد سامح حجازي، الذي وصل بغداد في شباط عام 1941، وحمل رسالة من الأمير عبد الله إلى الأمير عبد الإله الوصي على العرش، يوصي فيها به بتاريخ 21 شباط 1941، وصدرت البراءة بالمصادقة على التعيين من الملك فيصل الثاني في اليوم نفسه، وتبعه خلف التل عام 1942 وحتى عام 1944، إذ بدأت الرسائل تصل من المفوضية الأردنية ببغداد باسم القنصل عمر زكي الأفيوني، ويبدو انه استمر قنصلاً حتى عام 1947، وقد خاطبته الرسائل الرسمية بلقب (الوزير الأردني المفوض) اعتباراً من الرابع من آيار 1947، وتلاه محمد علي العجلوني وزيراً مفوضاً في بغداد ما بين عامي 1949 و 1950 (أبو شعر، 2010: 8).

أما المفوضية العراقية في القدس، والتي شملت صلاحيات القنصل فيها شرقي الأردن فقد أوردت الوثائق الهاشمية أسماء القناصل والدبلوماسيون ما بين سنتي 1940 و 1942 وقد وافقت حكومة شرق الأردن على تعيين السيد عبد الوهاب درويش قنصلاً للحكومة العراقية في شرقي الأردن في 18 آذار 1940، وفي الثامن من نيسان 1940 تم تعيين طالب مشتاق قنصلاً عاماً في شرقي الأردن وصدرت الإرادة بالموافقة على التعيين في 19 حزيران 1940، وفي 16 تموز

1941 صدرت براءة تعيين القنصل العراقي في الأردن السيد جميل الراوي وتمت المصادقة على التعيين في 27 آب 1941.

وفي 17 شباط 1942 عينت الحكومة العراقية السيد شاكر محمود وادي قنصلاً لها في فلسطين وشرقي الأردن، وصادقت الحكومة الأردنية على التعيين في 19 نيسان 1942، كما عينت الحكومة العراقية السيد إحسان سليمان نائباً للقنصل الأول في القدس بتاريخ 29 تشرين الثاني 1942، كما تم تعيين السيد صالح مهدي قنصلاً عراقياً في عمان تشمل صلاحياته كافة بلاد شرقي الأردن دونما إشارة إلى قنصلية فلسطين، وكان الدور الذي لعبته القنصلية العراقية في القدس كان واضحاً مقابل دورها في شرقي الأردن لأن المقر الرئيسي كان في القدس، لذا فإن المراسلات كانت تتم أحياناً بشكل مباشر بين الأمير عبد الله وملك العراق، حيث كان الأمير عبد الله يرسل أحياناً مبعوثاً مباشراً دون المرور بقنوات دبلوماسية، فقد أرسلت رسائله أحياناً مع كبار التجار مثل السيد الطباع قبل تأسيس المفوضية الأردنية في بغداد (أبو شعر، 2010: 9).

وجاء اغتيال الملك عبد الله في 20 تموز 1951 في القدس، ليكون المسمار الأخير في نعيش مشروع الاتحاد بين العراق والأردن ولتنتهي مرحلة مهمة من مراحل العلاقات العراقية الأردنية، ويرى الباحث أن طبيعة العلاقات في تلك الفترة قد اُتسمت بالترابط بين البلدين، وفي الوقت نفسه يمكننا أن نؤشر خصوصية هذه العلاقة، كما عكست الزيارات المتبادلة الحاجة إلى تنسيق المواقف بين القيادتين في ظل أوضاع عربية شهدت متغيرات كثيرة ومنها تأسيس جامعة الدول العربية، وتغيرات عالمية مهمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما رفقها وتلاها من أحداث، كما يمكننا وصف سياسة المملكة الأردنية الخارجية في عهد الملك عبد الله بأنها سعت في

بداياتها إلى ربط العراق بالأردن من خلال مشاريع الاتحاد، غير أن معارضة بعض القوى الفاعلة في القرار السياسي في العراق لتلك المشاريع حال دون تحقيق الوحدة بين هذين البلدين.

المطلب الثالث : العلاقات العراقية الأردنية (1952 – 1958)

على اثر اغتيال الملك عبد الله توج ابنه الامير طلال ملكاً على الأردن، وأصاب العلاقات العراقية الأردنية بعض الفتور خلال فترة حكمه القصيرة وذلك بسبب الزيارة التي قام بها إلى السعودية في 10 تشرين الثاني 1951، محاولاً تحسين علاقات بلاده مع السعودية الأمر الذي عدته الأسرة الهاشمية في العراق خروجاً عن المألوف في خط السياسة الهاشمية التقليدية تجاه آل سعود (حمدي، 2007: 29)، ولأسباب صحية لم يتمكن الملك طلال من الاستمرار في الحكم فأعفي من منصبه في 11 آب 1952 ليتولى الحكم ولده الأمير الحسين بن طلال الذي ركز جهوده على تحديث الدولة وتغيير طابعها العشائري والبدوي الى دولة مدنية يسودها حكم ونظام المؤسسات بالاعتماد الكامل سياسياً واقتصادياً على بريطانيا آنذاك (حسن، 2006: 1).

وجاء يوم الثاني من أيار 1953 ليشكل متغيراً واضحاً في طبيعة العلاقات بين العراق والأردن، باعتراف الملكين فيصل الثاني والحسين عرشي العراق والأردن، الأمر الذي دفع بهما إلى تجاوز حالة الشك وعدم الثقة والفتور التي طغت على العلاقات بين البلدين في آبان عهد الملك طلال، وذلك يتضح من خلال طبيعة الزيارات التي تمت بين وفود البلدين، كما بدأ الملك حسين مشواره السياسي باهتمام حكومته بتوثيق العلاقات بالعراق، وتقويتها إذ قام بزيارة بغداد بعد 57 يوماً من توليه الحكم ولكن هذه الزيارة لم تحقق أهدافها بعد أن رفض طلب أردني برفع التمثيل الدبلوماسي إلى سفارة وأنه لن يكون هناك علاقة مالية خاصة وانفق على أن تكون مساعدة الأردن بالمشاركة مع الدول العربية (العبدلات، 1993: 112) وبقيت العلاقات الدبلوماسية على هذا

المستوى حتى تاريخ 20 كانون الأول 1956 عندما تم الاتفاق على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سفارة (حسان، 2000: 22).

وعلى صعيد استئناف الجهود الوحدوية بين العراق والأردن تقدم رئيس وزراء العراق محمد فاضل الجمالي رئيس وزراء العراق بمشروع وحدة إلى جامعة الدول العربية وذلك في الحادي عشر من كانون الثاني عام 1954، قصد منه بالدرجة الأولى تكوين اتحاد بين العراق والأردن يلي ذلك اتحاد مع سوريا، وقد نال هذا المشروع تأييداً من جانب العراق والأردن، إلا أن سوريا ومصر والسعودية لم تقبل به وبالتالي لم يتحقق لهذا المشروع النجاح والتطبيق، وقد سعى نوري السعيد جاهداً لضم الأردن إلى حلف بغداد عام 1955، فزار الملك حسين بغداد في الرابع من شباط عام 1955 في محاولة منه لمعرفة حقيقة الحلف التركي العراقي، كما زار الملك فيصل الثاني عمان في الثامن والعشرين من آذار عام 1955 للتباحث مع الملك حسين في إمكانية ضم الأردن لحلف بغداد (الحسني، 1982: 183 - 184).

نلاحظ أن الموقف الأردني المتمثل برفض الانضمام إلى حلف بغداد ربما يعود سببه إلى موجة الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات التي عمته آنذاك، والتي نددت بسياسة الأحلاف والهيمنة الأجنبية، وقد أسفرت المعارضة الشعبية الأردنية عن إسقاط ثلاث وزارات أردنية خلال فترة شهر حتى إنها دفعت الحكومة الرابعة التي شكلها سمير الرفاعي في التاسع من كانون الثاني 1956 إلى الإعلان بأن الأردن لن ينضم إلى حلف بغداد فهدأت الأوضاع الداخلية في الأردن وقد استمرت العلاقات العراقية الأردنية على سيرتها التقليدية بالتعاون والتقارب خلال الأعوام 1955-1956 (حمدي، 2007: 34-35).

على أثر أزمة الأردن بين الجيش وحكومة سليمان النابلسي، وعلاقتها بالخلافات العربية في نيسان 1957، وتجسيدا لاتفاقية الموقعة بين العراق والأردن في عام 1947، أعلن العراق دعمه للملك حسين ووقوفه إلى جانبه إذا ما طلب الأردن ذلك، واتصل الملك حسين هاتفياً وطلب من الملك فيصل الثاني وعبء الإله إرسال قوات لمساعدته، ولم يطلب من هذه القوات الدخول للأردن بل المرابطة على الحدود الأردنية العراقية، كما أكد نوري السعيد دعم العراق للأردن عسكرياً من خلال مرابطة القوات العراقية في منطقة H3، وكشف نية القوات العراقية مهاجمة القوات السورية إذا ما تدخلت في الأردن، وأكد على ذلك في البرلمان العراقي آنذاك بقوله "إذا اهتز النظام في الأردن قيد شعره، فإن القوات العراقية ستتدخل للحفاظ على النظام الملكي" (القضاة، 1996: 134).

وبعد انتهاء الأزمة في الأردن، سارع الملك حسين إلى القيام بزيارة إلى الملك فيصل الثاني في العراق بتاريخ 22 حزيران 1957، وكان يرافقه رئيس الوزراء الأردني إبراهيم هاشم وزير الخارجية سمير الرفاعي وعدد من الوزراء، وعلى إثر الاجتماعات صدر بيان مشترك تضمن عزم البلدين على مقاومة الحركات الهدامة ووجوب عدم التدخل في شؤون أية دولة عربية أخرى (الحسني، 1982: 144-146)، كما وعد الملك فيصل الثاني بتقديم عون مالي للأردن قُدِّرَ بسبعة ملايين دينار إلا إنه تم تأخير الإعلان عن هذا الاتفاق، وذلك للتأكد من نية مصر وسورية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية التضامن العربي (القضاة، 1996: 137).

وبعد التقارب الذي شهده البلدين في تلك المرحلة، والتحويلات الواضحة للسياسة الخارجية الأردنية بالتحول نحو العراق منذ أحداث نيسان عام 1957، وعلى أثر السياسة التي انتهجتها مصر بالضغط على الأردن عن طريق الجبهة الأردنية الداخلية، كما أكد هذا التوجه إعلان الجمهورية العربية

المتحدة بين مصر وسوريا، إذ حالما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر قيام الجمهورية العربية المتحدة في الأول من شباط عام 1958، حتى أرسل الملك حسين رسالة إلى الملك فيصل الثاني يدعوه فيها لزيارة عمّان للنظر في موضوع الوحدة أو الاتحاد العربي، استجاب الملك فيصل الثاني لدعوة الملك حسين وتوجه إلى عمّان على رأس وفد في الحادي عشر من شباط عام 1958، ومعه عدد من الوزراء، وبعد محادثات سريعة بين الطرفين، توصل الطرفان إلى إعلان الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن، وصدر بيان في كل من عمّان وبغداد في الرابع عشر من شباط عام 1958، أعلن بموجبه رسمياً عن قيام الاتحاد العربي، كما صدر في عمّان في اليوم نفسه نص الاتفاق (الصلامة، 2007: 231).

ويرى الباحث أن العلاقات بين العراق والأردن خلال هذه الفترة اتسمت بالخصوصية نظراً لتزامن نشوء إمارة شرقي الأردن مع المملكة العراقية في عشرينيات القرن الماضي، ونجد أنها في احيان كثيرة أخذت تنسيقاً كبيراً في المواقف المعلنة وتتويجاً لمشاريع وحدوية عديدة جاء مشروع الاتحاد الهاشمي كردة فعل على قيام الوحدة المصرية السورية، وسجل نقلة نوعية في شكل العلاقات بين البلدين غير أنه تعرض للانهياب بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق وإعلان القيادة العراقية الجديدة انسحابها من الاتحاد ما دفع القيادة الأردنية من جانبها إلى قطع كافة أشكال العلاقات مع العراق، كما نلاحظ نشوء الحاجة إلى تأسيس علاقات دبلوماسية وإقامة مفاوضات لكلا البلدين حسب الأعراف الدولية والدبلوماسية، وهو ما عُدّ مكماً للعلاقات بين البلدين.

المبحث الثاني: العلاقات العراقية الأردنية في فترة العهد الجمهوري

انتهى حُكم العائلة الهاشمية المالكة بالعراق بمقتل الملك فيصل الثاني ملك العراق، وانتهاء نظام الحكم الملكي فيه في 14 تموز عام 1958، وبالرغم من أن الملك حسين اعتبر ما حدث أمراً داخلياً يخص العراقيين، إلا أن العلاقات توترت خلال فترة الستينات والسبعينات، ثم عادت وتحسنت خلال الثمانينات بسبب الموقف الأردني من الحرب العراقية الإيرانية، وكان الأردن يتلقى مساعدات من العراق في هذه الحرب وبالمقابل دعم الأردن العراق اقتصادياً وسياسياً على وجه الخصوص، وأصبح ميناء العقبة الأردني والطرق البرية بين الأردن والعراق خط الإمداد الرئيسي طوال ثماني سنوات من تلك الحرب، وازدادت أواصر العلاقة السياسية والاقتصادية بين البلدين بعد الاحتلال العراقي للكويت في عام 1990، بعد أن أصبح الأردن الرئة الوحيدة التي تنفس بواسطتها العراقيون، وفي المقابل حصل الأردن على النفط من العراق بأسعار أقل بكثير من القيمة السوقية، ووصلت العلاقات الأردنية العراقية الى منعطف جديد، عندما هرب صهر الرئيس العراقي حسين كامل الى الأردن، لكن العلاقات بقيت تسير ضمن ضوابط محسوبة واعتماد متبادل فالعراق لم يستطيع التخلي عن منفذه الوحيد على العالم الخارجي كما رحب الأردن باستمرار سياسة النفط المدعوم الذي رفع عن كاهلها بعض الأعباء الاقتصادية، سنحاول التعرف على طبيعة العلاقات العراقية الأردنية من خلال دراسة مسار وطبيعة العلاقات في المطالب أدناه:

المطلب الأول: العلاقات العراقية الأردنية (1958 – 1963)

المطلب الثاني: العلاقات العراقية الأردنية (1963 – 1968)

المطلب الثالث: العلاقات العراقية الأردنية (1968 – 2003)

المطلب الأول: العلاقات العراقية الأردنية (1958 - 1963)

أسهم قيام ثورة 14 تموز 1958 التي أطاحت بالنظام الملكي في العراق معلنةً قيام الجمهورية العراقية بزعامة عبد الكريم قاسم، في خلق تأزم سياسي كبير في العلاقات العراقية الأردنية، خصوصاً بعد المجزرة الدموية التي ارتكبت بحق العائلة المالكة، حتى إن مجلس الوزراء الأردني قد عقد اجتماعاً طارئاً في ذلك اليوم، طلب فيه معظم أعضائه من الملك حسين مقاومة النظام الجديد في العراق على اعتبار أن البلدين مرتبطين بمعاهدة تعاون مشترك وأعلن الأردن قطع علاقاته الدبلوماسية مع العراق في 20 تموز 1958 (الزهيري، 2010: 148)، ونظراً لأن التمثيل الدبلوماسي كان في طريقه إلى التصفية بسبب قيام الاتحاد، غير أن الباقيين من موظفي سفارتي كل منهما، والقنصلية العراقية في القدس، قد أحتجزوا، وطلب السفير العراقي في عمّان بهاء الدين نوري اعتباره لاجئاً سياسياً في الأردن، كما طلب القائم بالأعمال الأردني في العراق بدري الملقى والملحق الثقافي الأردني إبراهيم صلاح والسكرتير الخاص للسفير الأردني في العراق سليم الشاويش اللجوء السياسي في العراق، ومنحوا ذلك في حينها، وقد كلفت الحكومة العراقية السفارة الهندية في عمّان للقيام بأعمال السفارة العراقية، والعمل على إعادة المحتجزين العراقيين هناك، وعاد السفير الأردني في العراق فرحان شبيلات، وفي 16 أيلول أبلغت وزارة الخارجية بتوقف أعمال سفارتها في عمّان وقنصليتها في القدس (الحمداني، 2008: 267-268).

استمرت القطيعة بين البلدين قرابة العامين، على الرغم من وجود محاولات عديدة جرت لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ومنها اجتماع السفير العراقي في بيروت السيد نجيب الصانع بالسفير الأردني فيها السيد حميد السراج، واتفقهما على ضرورة إعادة العلاقات بين البلدين واعتراف الأردن بالجمهورية العراقية (الحمداني، 2008: 270).

إلا أن الأردن قرر إعادة علاقاته الدبلوماسية مع العراق خلال اجتماع الملك حسين مع وزير الخارجية العراقي آنذاك هاشم جواد أثناء اجتماعات الدورة العادية للأمم المتحدة التي جرت في تشرين الثاني عام 1960، كما قررت الحكومة العراقية فتح طرق النقل البرية والجوية واستئناف الاتصالات الهاتفية والبرقية والبريدية مع الأردن، وجرى تبادل السفراء بين البلدين فتسلم وصفي التل عمله سفيراً في بغداد في كانون الأول 1960، وفي الشهر التالي جرى تعيين العميد عبد الكريم شاكر سفيراً للعراق في عمان (سليمان، 1995: 45)، وقدم أوراق اعتماده في 25 شباط 1961، وخلال هذه الفترة وصل بغداد وزير خارجية الأردن للاشتراك في مؤتمر وزراء الخارجية العرب ببغداد، وجرت مباحثات مالية بين البلدين في بغداد في تشرين الثاني 1961، لتصفية القضايا العائدة إلى الاتحاد الهاشمي والتعويض عن الأضرار التي أصابت رعايا البلدين بعد قيام ثورة 1958 في العراق، والمنتجات النفطية المصدرة من العراق إلى الأردن، كما كانت هناك بعض المبالغ التي قام الأردن بصرفها على الجيش العراقي أثناء مروره في الأردن في طريقه إلى فلسطين وتم الاتفاق على تسويتها (الحمداني، 2008: 272).

عادت العلاقات العراقية الأردنية إلى التآزم مرة أخرى، وذلك بسبب موقف الحكومة الأردنية المؤيد لاستقلال الكويت، بعد أن أعلن عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي في 26 حزيران 1961 بعد ستة أيام من إعلان استقلال الكويت، إذ طالب بضمها الى العراق (حسان، 2000: 27)، ونتيجة للاتصالات بين عدد من الدول العربية، قررت أكثرية الدول العربية قبول الكويت عضواً في جامعة الدول العربية في 20 تموز 1961، بناءً على موافقة ثماني دول من بينها الأردن، واعتراض العراق واليمن، كما وافقت خمس دول عربية ومنها الأردن على إرسال وحدات من قواتها العسكرية للحلول محل القوات البريطانية في الكويت إذ أرسلت قرابة ألف (300) رجل بقيت لمدة سنة

ونصف في الكويت لغاية انسحاب القوات العربية في شباط 1963، كما اتخذ الأردن قراراً بإقامة علاقات دبلوماسية مع الكويت على الرغم من تهديد وزير الخارجية العراقي آنذاك هاشم جواد بأن بلاده ستعيد النظر في علاقاتها مع أي دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت، لذلك بادر العراق إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع الأردن في 18 شباط 1962 واستمرت القطيعة بين العراق والأردن لغاية حدوث انقلاب الثامن من شباط عام 1963 في العراق (حسان، 2000: 27).

يلاحظ خلال هذه الفترة أن علاقات العراق الخارجية اتسمت بالعزله عن المحيط العربي وبرزت خلافات مع أكثر من دولة عربية، وعلى الصعيد السياسي مع الأردن نجد أن العلاقات أتسمت بعدم الاستقرار على الرغم من عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1960 بعد القطيعة، إلا أنها عادت وانقطعت بعد مطالبة العراق بالكويت من عام 1961 حتى عام 1963 وعلى الرغم من تردي العلاقات السياسية بين البلدين في هذه المرحلة إلا أن العلاقات التجارية والثقافية قد توسعت بينهما بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية، إذ ارتفعت معدلات الاستيراد والتصدير بينهما وازدادت الأنشطة الثقافية والاجتماعية المشتركة بينهما عما كانت عليه سابقاً.

المطلب الثاني : العلاقات العراقية الأردنية (1963 – 1968)

استمرت القطيعة بين العراق والأردن لغاية حدوث انقلاب الثامن من شباط 1963 في العراق بقيادة عبد السلام عارف والذي كان من نتائجه إعدام الزعيم عبد الكريم قاسم، إذ عاد التحسن إلى هذه العلاقات، فقد عد الأردن هذا الانقلاب أمراً داخلياً يخص العراق وحده، كما أعلن الأردن اعترافه بالنظام الجديد في العراق في 10 شباط 1963، وكدلالة على عودة العلاقات الطبيعية بين العراق والأردن نجد أن البلدان قرراً إعادة التمثيل الدبلوماسي بينهما، إذ عينت

الحكومة العراقية مكي جميل سفيراً لها في عمّان بينما عين الأردن فواز ماهر سفيراً له في العراق وذلك في آذار 1963 (حمدي، 2007: 44)، كما شهدت هذه الفترة توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية بين البلدين ومنها التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين البلدين في كانون الأول عام 1965 (الزهيري، 2010: 151).

وشهد مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في القاهرة في 13 كانون لثاني 1964 مناقشة المخاطر الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية، وقد حضر الرئيس العراقي عبد السلام عارف والملك حسين أعمال المؤتمر، وساهمت أجواء المؤتمر في نبذ الخلافات بين البلدين، وتصفيتهما وكان من مؤشرات ذلك الوقف الفوري لجميع الحملات الإعلامية والحرب الكلامية في وسائل إعلام البلدين كما انعكس ذلك التقارب على تفعيل العلاقات الدبلوماسية بين العراق والأردن، إذ أصدر العراق مرسوماً في 17 آذار من عام 1964 يقضي بتعيين جاسم محمد إسماعيل سفيراً له في الأردن ليحل محل مكي الجميل السفير السابق، ومن جانبه استبدل الأردن سفيره السابق في بغداد فواز ماهر وعين محله زهير المفتي (حمدي، 2007: 46-47).

ورغم التنافر الذي طرأ من جديد على العلاقات العراقية الأردنية في عامي (1965-1966) بسبب القرارين الصادرين عن مؤتمري القمة العربي الأول والثاني بشأن إنشاء قيادة عربية موحدة تكون تحت تصرفها قيادة عربية مشتركة، والقرار الثاني المتمثل بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وعدّها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين، إلا أن الأردن وقف مع العراق في محنته أثر الحادث الذي تعرض له الرئيس عبد السلام عارف في 13 نيسان 1966 نتيجة تعرض طائرته التي كانت تقله إلى عاصفة رملية في البصرة مما أدت إلى سقوطها ووفاة الرئيس وأعضاء وفده (حمدي، 2007: 49-50).

تولى عبد الرحمن عارف الحكم في العراق للفترة (1966 - 1968)، ويلاحظ أن العلاقات العراقية الأردنية بلغت أوج نموها وتطورها خلال هذه الفترة خصوصاً في الجانب السياسي وذلك بسبب تصاعد حدة التهديدات الصهيونية للمنطقة العربية، وبعد انضمام الأردن إلى كل من مصر وسوريا في معاهدة الدفاع المشترك مع الجمهورية العربية المتحدة، وانضمام العراق إلى الدول الثلاث في 30 أيار 1967، كما قررت الحكومة العراقية إرسال فرقة مؤلفة من أربعة ألوية إلى المملكة الأردنية بهدف مساعدة القوات الأردنية والاشتراك معها في عمليات الدفاع ضد الهجوم الإسرائيلي المتوقع (حسان، 2000: 28)، وقدم العراق في هذه المعارك العديد من التضحيات على الأراضي الأردنية، ولعل مقبرة الشهداء العراقيين بالأردن (في منطقة المفرق) خير شاهد على ذلك. ومع أن الحرب التي استمرت ستة أيام انتهت بصدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (242) القاضي بضرورة وقف إطلاق النار، إلا أن القوات العراقية ظلت مرابطة على خطوط الجبهة الأردنية حتى عام 1968 مما انعكس إيجابياً على العلاقات بين البلدين إذ شهدت العلاقات تقدماً وتطوراً ملموساً في المجالات كافة (الزهيري، 2010: 157).

انصفت السياسة الخارجية العراقية أبان عهد الرئيس عبد الرحمن عارف بالحرص على إقامة علاقات متوازنة مع الدول العربية والإسلامية وخاصة دول الجوار العربي بالإضافة إلى تركيا وإيران، فقام بزيارات لكل من سورية والأردن والكويت وأنقرة وطهران في مسعى منه لتطويع العلاقات بين العراق ومحيطه الأقليمي، وفي 12 آب 1967 زار الرئيس عارف المملكة الأردنية الهاشمية، وأجري مفاوضات مع الملك حسين، ووعده خلال زيارته بتقديم كتيبة دبابات (سنتريون) هدية إلى الجيش الأردني، كما أهدى للملك حسين قلادة الرافدين فيما أهدى الملك حسين بدوره للرئيس عارف أرفع وسام ملكي ومُنح الوفد العراقي أوسمة عسكرية ومدنية، وفي اليوم التالي لزيارته، زار الرئيس عبد

الرحمن عارف القطعات العسكرية العراقية في منطقة المفرق وتفقد الجبهة الأردنية مع اسرائيل (صحيفة القدس العربي، 2006/9/6)، كما زار الملك الحسين بن طلال العراق وبحث مع الرئيس عبد الرحمن عارف العلاقات الثنائية.

وجاءت معركة الكرامة في آذار 1968، التي شهدت اشتباكاً دمويّاً بين القوات الأردنية والفدائيين الفلسطينيين من جهة والقوات الاسرائيلية من جهة أخرى وخسائر كبيرة بالأرواح انتهت بصمود أردني، وقد عكس الموقف العراقي الرسمي المُعلن بالوقوف إلى جانب الأردن عمق الصلات التي تربط البلدين، كما شهد 15 نيسان 1968 زيارة الملك حسين للعراق وإجرائه لمباحثات مع الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف لتأكيد المواقف والعلاقات بين البلدين، كما قام عدد من المسؤولين العراقيين بزيارات متفرقة إلى الأردن لتنسيق المواقف وتقوية وتعزيز العلاقات بين البلدين (حمدي، 2007: 54-56).

يلاحظ خلال هذه الفترة أن العلاقات بين البلدين تراوحت بين الإهمال والركود، ولكنها عادت لتشهد نمواً وتطوراً أثر وقوف العراق إلى جانب الأردن في حرب 1967، وربما يمكن القول بأن الإهمال الذي وصفنا به هذه العلاقة راجع إلى قناعة القيادة العراقية بأن النظام السياسي في الأردن نظام رجعي يقف عائقاً امام طموحات القوميين العرب في الوحدة العربية، وبالمقابل فإن علاقات العراق الخارجية شهدت تقارباً مع سوريا ولاحقاً مع مصر أثمر عن أبرام اتفاقات ثقافية واقتصادية عديدة، ومن ثم شهدت الساحة العراقية تحولاً في نظام الحكم إثر الإطاحة بالنظام العارفي وإستلام حزب البعث العربي الأشتراكي السلطة في 14 تموز عام 1968، لتبدأ معها مرحلة جديدة من تاريخ العلاقات العراقية الأردنية.

المطلب الثالث : العلاقات العراقية الأردنية (1968 – 2003)

بمجيء حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم في العراق في 14 تموز 1968، وتولي أحمد حسن البكر ولاحقاً في عام 1979 صدام حسين رئاسة الجمهورية يمكن الحديث عن بدأ مرحلة جديدة من العلاقات العراقية الأردنية، فقد غلب على هذه العلاقات حتى أواخر السبعينيات طابع الخلاف الأيديولوجي والتحالفات المتناقضة، وتعد القضية الفلسطينية واحدة من أسباب تلك الخلافات، فقد كان حزب البعث العربي الاشتراكي يقسم الأنظمة العربية إلى أنظمة تقدمية وأنظمة رجعية وبضمنها النظام السياسي الأردني، غير أن وقوع الأردن على خط المواجهة الإسرائيلية وأهميته كمنفذ تجاري للعراق، جعل القيادة العراقية تتعامل بحذر في علاقاتها معه، خاصة بوجود الضغوط الاقتصادية المتمثلة باحتمال قطع المنافذ الحدودية مع تركيا نتيجةً لاضطراب الأوضاع في شمال العراق، ولضالة الموانئ العراقية وعدم كفايتها في الجنوب واحتمال تعثر العلاقات مع سوريا (حسن، 2006: 2)، هذا وقد مرت العلاقات بين هذين البلدين خلال هذه الفترة في أطوار عدة تأثرت بعوامل كان أهمها :

أولاً: دور الفصائل المسلحة: في أيلول 1970 حدثت مواجهات بين فصائل المقاومة الفلسطينية في الأردن والقوات المسلحة الأردنية، ما دفع القيادة العراقية إلى تأسيس جبهة تحرير عربية دعت العراقيين والعرب للانضمام إليها بوصفها الفصيل الحقيقي لتحرير فلسطين، فشاب العلاقات العراقية الأردنية مزيد من التوتر والحذر والنقد، وفي 19 تموز 1971، أعلن العراق عن قطع علاقاته مع الأردن، وطلبت سحب السفير الأردني من العراق، كما أغلقت الحدود والأجواء العراقية بوجه وسائط النقل المتجهة من وإلى الأراضي الأردنية كافة (حمدي، 2007: 90).

وفي أواسط السبعينيات طرأ الفتور على العلاقات بسبب عمليات منظمة أبو نضال (المجلس الثوري) المنشق عن حركة فتح في عام 1973 وكان مقرها في بغداد، وتمركز عملها في الساحة

الأردنية من خلال قيامها بعمليات الاغتيال ما شكل تهديداً للأمن الوطني الأردني، وقد اعترف العديد من منظمي تلك العمليات بأنهم تلقوا تدريباتهم في العراق ثم دخلوا إلى الأردن للقيام بالتعرض لمنشآته ومؤسساته الحكومية، هذا وقد بقيت العلاقات الاقتصادية خلال تلك الفترة على وضعها الطبيعي ولم تتطور نحو آفاق جديدة.

ثانياً: حرب أكتوبر عام 1973: شهدت العلاقات العراقية الأردنية خلال تلك الفترة تطوراً واضحاً، فقد كانت لمشاركة الجيش العراقي من خلال الفرقة المدرعة الثالثة من جيشه إلى جانب الجيش الأردني ضد القوات الإسرائيلية على الجبهة السورية أثره الكبير في تطور العلاقات بين البلدين (حسان، 2000: 30).

ثالثاً: مرحلة الحرب العراقية - الإيرانية: ازدهرت العلاقات الأردنية مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في أيلول عام 1980 نتيجةً لدعم الأردن غير المحدود للعراق، إذ زود الأردن العراق بكل ما يحتاجه من دعم عسكري واقتصادي وإعلامي، وبالمقابل فإن العراق دعم الأردن بطرق عديدة منها خفض أسعار النفط العراقي المستورد من قبل الأردن وغيرها من أنواع الدعم (حسان، 2000: 31)، وبعد يومين من نشوب الحرب بصورتها غير المعلنة، وصل الملك الحسين ورئيس الوزراء الأردني مضر بدران إلى بغداد وعرض الملك حسين على صدام حسين استعداده لدعم العراق عسكرياً، مع بداية الإعلان عن بدء الحرب في 22 أيلول 1980 أعلنت المملكة الأردنية في الرابع من تشرين الأول دعمها المطلق للعراق في حربه مع إيران وكان بذلك أول دولة عربية تعلن هذا الدعم، وسعت إلى عقد القمة العربية الحادية عشرة في 25 تشرين الثاني عام 1980 في عمان، فجاء بيانها الختامي مؤيداً لحقوق العراق في أرضه ومياهه، وهذا ما أكد تبني تلك القمة للمقترحات الأردنية تجاه العراق.

وأثمر تأييد الأردن للعراق في تعيين نقاط الحدود الدولية بين البلدين وتثبيتها على الأرض، وعلى هذا الأساس فقد شكل الطرفان لجنة الحدود الفنية العراقية الأردنية المشتركة التي عقدت عدداً من الاجتماعات واستناداً إلى محاضر اجتماعاتها باشرت اللجان الفنية أعمالها ميدانياً وترسيم الحدود الجديدة، وتم وضع معاهدة جديدة تكونت من (28) مادة ألغيت بموجبه الوثائق والمعاهدات السابقة المعقودة بين البلدين بشأن الحدود، والاتفاق على تبادل مساحات متساوية وقدرها 195 كيلو متر مربع و56 من المائة من الكيلو متر المربع، وفي 23 من نيسان 1984 أقرّ المجلس الوطني العراقي معاهدة الحدود الموقعة بين العراق والأردن وصادق على البروتوكولات الملحقة بها (حمدي، 2007: 147).

وقد شهدت هذه الفترة زيارات مكثفة من قبل الملك حسين طوال فترة الحرب، كما شهدت مباحثات واتفاقيات اقتصادية متعددة، وبعد توقف الحرب زار الملك حسين العراق في 15 آب 1988، وعلى أثر هذه الزيارة قدم العراق هدية للأردن تمثلت بأسلحة متنوعة اغتتمها من إيران، وعلى أثر زيارة الملك حسين للمقبرة الملكية قررت الحكومة العراقية صرف مبلغ 3.2 مليون دولار لتجديد المقبرة، كما أعادت الحكومة العراقية التمثال البرونزي للملك فيصل الأول إلى موقعه الأصلي في منطقة الصالحية وذلك في السادس من آب 1989، ومُنح الملك حسين في التاسع من شباط 1989 وسام الرافدين من الدرجة الأولى ومن النوع المدني ترميناً لمواقفه من الحرب العراقية الإيرانية وإسهامه المباشر بالمشاركة فيها (حمدي، 2007: 165-166).

ولقد عززت المواقف الأردنية خلال الحرب العراقية الإيرانية من العلاقات بين البلدين وبشكل واضح لا يقبل الشك، كما جنى الأردن من ذلك فوائد اقتصادية كبيرة انعكست بشكل واضح على طبيعة العلاقات بين البلدين.

رابعاً: الوساطة الأردنية في تسوية خلافات العراق العربية: سعى الملك الحسين بن طلال منذ مطلع تشرين الثاني عام 1985 مستغلاً علاقاته الدافئة مع سوريا لتحقيق مصالحة عراقية سورية، وذلك من خلال وساطته في إجراء قمة مُصغرة بين الرئيس العراقي صدام حسين والرئيس السوري حافظ الأسد، وعقد هذا اللقاء والذي استمر يومين في قاعدة الرويشد الجوية في 26 نيسان 1987، كما عمل الملك الحسين مرة أخرى على جمع الزعيمين سعياً لتحقيق المصالحة فيما بينهما في مؤتمر قمة عمّان في تشرين الثاني 1987، التي نجحت في إقناع معظم الدول العربية بضرورة دعم العراق بوجه العدوان الإيراني وفي عودة مصر إلى الصف العربي (حسان، 2000: 32).

خامساً: تأسيس مجلس التعاون العربي : بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وفي خطوة دلت على مدى التقارب العراق الأردني بشكل خاص، وقع زعماء كل من العراق والأردن ومصر واليمن الشمالي في 16 شباط 1989، ميثاق تأسيس مجلس التعاون العربي في بغداد (حسان، 2000: 33)، وكان الاقتصاد هو الركيزة الرئيسية لهذا المجلس، إذ نصت الاتفاقية " أن هدف المجلس تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء، وتحقيق التكامل تدريجياً في مجالات الاقتصاد والمال الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والثقافة "، ولم تكن الأوضاع الاقتصادية في الدول الأربع على ما يرام، فقد كان العراق وحده من بينها يملك موارد كبيرة من مبيعات النفط ولكنه كان يزرع تحت طائلة ديون باهظة، وقد تعلق الأمر بالأردن كانت تعاني من شح الموارد وكثرة الديون، وعليه كانت الآمال بأن يؤدي التعاون والتنسيق إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية كان حافزاً قوياً دفع القادة الأربعة إلى عقد هذه الاتفاقية (موسى، 1995: 57).

وقد مثل مجلس التعاون العربي فرصة وبارقة أمل لكل من مصر والعراق في استعادة دورهما داخل النظام العربي الإقليمي، بعد عودة الأولى إلى الصف العربي وخروج الثانية من حرب دامت أكثر من ثمان سنوات، وفي الوقت نفسه، فإنه مثل فرصة للأردن لتقوية وضعه الإقليمي، وتخفيف حدة الضغوطات التي تعرض لها، فعلى الصعيد الداخلي، تعرض الأردن لضغوطات ومشكلات اقتصادية حين انخفضت التدفقات المالية العربية مع منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، ومع هبوط المساعدات إلى النصف ضطر الأردن إلى تخفيض إنفاقه الدفاعي وإلغاء بعض صفقات الأسلحة، وتوقفت كذلك بعض مشاريع التنمية وزادت صعوبة حفظه على مستوى جيد من الإنفاق (ثيلان، 2000: 152).

سادساً: الموقف الأردني من الاحتلال العراقي للكويت عام 1990: من خلال المعطيات التي دفعت بإقامة مجلس التعاون العربي كانت في جلها معطيات سياسية، منها ما هو خاص بكل دولة من أعضاء المجلس، ومنها ما هو مشترك، وإن كان الإخراج الأساس لهذا المجلس هو الطابع الاقتصادي الذي تنطلق منه الأهداف والنشاطات السياسية، ولكن هذه التجربة وعند أول تجربة سياسية انهارت دون أن تتمكن حتى اقتصادياً من نقل ولو جزء مما تم إعداده من قرارات واتفاقيات على أرض الواقع، فقد برز تطور خطير ألقى بظلاله على الساحة الإقليمية العربية وأثر بشكل مباشر على العلاقات العربية - العربية وتمثل هذا التطور بقيام العراق باجتياح الكويت في الثاني من آب 1990 ومنذ اللحظات الأولى للاحتلال تحركت الأردن لاحتواء الأزمة عربياً، إذ اتصل الملك حسين بالرئيس المصري حسني لعقد قمة مصغرة في جدة لتأمين سحب القوات العراقية من الكويت، وإعادة الأسرة الحاكمة إلى السلطة، وتم الاتفاق بين الرئيس المصري والملك الأردني على أن يؤجل مجلس الجامعة العربية المنعقد

في القاهرة إصدار أي قرار بشأن الاحتلال العراقي إلى ما بعد انتهاء مهمة الملك حسين في بغداد، وحصل اتصال بين الملك والمسؤولين العراقيين ظهر يوم الثالث من آب، والتقى الملك حسين الذي كان يرافقه رئيس وزرائه مضر بدران ووزير الخارجية مروان القاسم بالرئيس العراقي وأنفق معه على عقد مؤتمر القمة المصغر في جدة، وحصل منه على وعد بسحب القوات العراقية من الكويت شريطة أن لا يصدر شجب لدخول القوات العراقية إلى الكويت من مجلس جامعة الدول العربية (محافظة، 2001: 253).

صدرت الإدانة المصرية لدخول العراق إلى الكويت والملك حسين في بغداد، والذي حاول الاتصال بالرئيس مبارك فلم يتمكن من ذلك، وقد صدر قرار الإدانة هذا قبل ساعات من اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي أدان العراق بالأكثرية (الأردن وأزمة الخليج، 1991: 5-6)، وقد أعلن الملك حسين نتائج مباحثاته مع الرئيس العراقي في حديث أدلى به إلى مندوب شبكة التلفزيون الأمريكية (C.B.S) في 5 آب 1990، وأكد في هذا الحديث "أن نية العراق في الانسحاب من الكويت أكيدة، وأن العراق لا ينوي غزو السعودية، وأن الرئيس الأمريكي جورج بوش لا يرغب في منحه ومنح الرؤساء العرب الفرصة لحل الأزمة ضمن النطاق العربي" (محافظة، 2001: 254).

وبدعوة من الرئيس المصري عقد مؤتمر قمة عربي طارئ في القاهرة التي عقدت في 10 آب 1990، أسفرت عن اتخاذ قرارات بأغلبية (12) صوتاً، تضمنت دعم الإجراءات السعودية، والتنديد بالعراق، والمطالبة بسحب قواته، وتأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي رقم 660 الصادر في 2 آب 1990، ورقم 662 الصادر في 9 آب 1990، بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية، وعدم الاعتراف بضم العراق للكويت وتأكيد سيادة الكويت

واستقلالها وسلامتها الإقليمية، والاستجابة للسعودية بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة (صحيفة الرأي، 11 آب 1990).

كان قلق الملك والحكومة الأردنية شديداً على ما وصلت إليه الأمور بعد قمة القاهرة، لذلك زار الملك العراق في 12 آب والتقى الرئيس العراقي للإطلاع على تقديره للموقف، ثم خاض بعدها مباحثات مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في واشنطن وقد لخص بوش الموقف الأمريكي بالعبارات التالية "لن نسمح لأي مخلوق أن يسيطر على 20% من احتياطي العالم من هذا النفط، يتعلق بمستقبل الشعب الأمريكي ورفاهيته، وإذا لم ينسحب الجيش العراقي سوف يلجأ للقوة"، ولم ينجح الملك بمهمته في أمريكا، وحال عودته بزيارة بغداد، أبلغ الرئيس العراقي بفحوى مباحثاته مع الرئيس الأمريكي (محافظة، 2001: 255 - 256).

وعلى أية حال كان للأردن دوراً مؤثراً في بدايات الأزمة، وأعتمد في ذلك على دبلوماسية الاتصال المباشر، حيث دأبت قيادته السياسية التي احتفظت لنفسها بدور مركزي في إدارة الدبلوماسية الخارجية على الاتصال (الشخصي) اللقاءات الثنائية، أو عبر الهاتف، والرسائل مع القيادات السياسية والمسؤولين في الدول العربية والأجنبية في محاولة لإقناع هذه الأطراف بالخيار السلمي للأزمة، مع ملاحظة أن دوره قد تراجع بعد رفضه التعامل مع قرارات قمة القاهرة، وأصبح محصوراً بالتعامل مع بعض الدول العربية التي تؤيد وجهة نظره، كما أن الأردن أيد ودعم جميع المبادرات الرامية إلى حل الأزمة سلمياً، وأثنى على قرار العراق قبول الشرعية الدولية في نهاية الأمر وبالتالي انسحابه من الكويت (القرعان، 1993: 68-69).

كما أبدى الموقف الشعبي الأردني وبمختلف فئاته واتجاهاته السياسية، رفضه القاطع لنزول قوات التحالف في الصحراء السعودية وتجمعها هناك من أجل ضرب العراق، وقامت التظاهرات، وعقدت المهرجانات في العاصمة والمدن والقرى الأردنية تدين الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن آلاف المتطوعين الأردنيين عزمهم على المشاركة في الدفاع عن أرض العراق، ومقاومة الغزو الأجنبي لأراضيه، وأندفع الأردنيون يجمعون المواد الغذائية ويرسلونها بالشاحنات إلى العراق لمساندة شعبه في الحصار المفروض عليه، وأيدت الأحزاب السياسية التي ما تزال في طور التأسيس العراق في موقفه، وأعلنت النقابات المهنية والعمالية تأييدها للعراق طوال الأزمة، وأستند تأييد الشعب الأردني للعراق إلى عقيدته الدينية ومشاعره القومية، رافضاً في الوقت نفسه موقف الغرب المنحاز كلياً لإسرائيل (محافظة، 2001: 257 - 258).

وفي اليوم الثاني لبدء الهجوم الشامل على العراق، أصدرت الحكومة الأردنية بياناً رسمياً بينت فيه مساعيها لمعالجة أسباب الأزمة ونتائجها في إطار عربي والعراقيل التي واجهتها من قبل أطراف عربية، كما عقد مجلس النواب الأردني جلسة طارئة في اليوم نفسه صدر في نهايتها بيان أكد "أن العدوان الوحشي على الشعب العراقي الشقيق تقوده أمريكا وحلفاؤها إنما هو عدوان على كل الشعوب العربية والإسلامية" (صحيفة الرأي، 19 كانون الثاني 1991)، ودعا الملك حسين في مؤتمر صحفي عقده في الديوان الملكي بعمّان في 19 كانون الثاني 1990 إلى إيقاف العمليات العسكرية لزم من محدود حتى يتمكن من استئناف الجهود لإيجاد حل سلمي للأزمة (صحيفة الرأي، 20 كانون الثاني 1990)، وقام رئيس الوزراء الأردني مضر بدران في اليوم الثالث لهجوم الدول المتحالفة بزيارة إلى بغداد للاطمئنان على

الموقف هناك والتقى بطله ياسين رمضان، وسأله عن استعدادات العراق لمواجهة الحرب والحصار فكانت إجابات رمضان غير مطمئنة ولاسيما فيما يتعلق بالوضع الأمني والغذائي (محافظة، 2001: 263).

سابعاً: مسار العلاقات العراقية الأردنية (1992 - 2003): بسبب تعاظم الضغوط الدولية على الأردن في عام 1992 وبهدف إنهاء الانتقادات الدولية الموجهة إليه، عملت الحكومة الأردنية على بناء ساتر ترابي بارتفاع مترين على الحدود مع العراق لمنع عمليات التهريب، مما دعا الحكومة العراقية إلى انتقاد الأردن لأول مرة بصورة علنية، واتهامه بالمشاركة لفرض عزلة على العراق، (حسان، 2000: 151).

وفي 30 نيسان 1993 طالب الملك الحسين الرئيس العراقي بأن يتتحي، إذ قال "إنني أهتم بشدة بشعب العراق وقد أوضحت بجلاء تام أنني لو كنت عقبه أمام الأردن وتقدمه فإنني لن أفكر مرتين بشأن التتحي فشعب الأردن يجب أن يكون أكثر أهمية، وإن هذا المفهوم لا يؤمن به كثيرون في الشرق الأوسط المهم (فيما يتعلق بالعراق) هو الشعب العراقي" (حسان، 2000: 155)، وفي هذه المرحلة فإن الأردن كان يهدف إلى تحقيق تسوية مع إسرائيل للوصول إلى معاهدة سلام، ما جعل اهتمامات صناع القرار السياسي الأردني تتجه نحو الوصول إلى ذلك الهدف من خلال متابعته لسير المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والسلطة الفلسطينية والمسؤولين الإسرائيليين والالتقاء معهم، والابتعاد عن التصريحات بشأن العراق أو العقوبات المفروضة عليه وعلى شعبه (حسان، 2000: 162)، وبينما كان الأردن يقترب أكثر فأكثر من الولايات المتحدة وإسرائيل بعد إبرام معاهدة وادي عربة في 26 تشرين الأول 1994، كان يبتعد عن العراق (محافظة، 2001: 338)، وحدث

هذه الاتفاقية بالولايات المتحدة تقديم مساعدتها للأردن سواء في الجانب العسكري أو الاقتصادي.

وعندما أعلن عن قرار الأمم المتحدة الذي سمح للعراق بيع كميات محددة من النفط، أعلن وزير الخارجية الأردني "أن ذلك يعد خطوة متقدمة"، وحث الأردن العراق على قبول قرار مجلس الأمن الدولي الذي يقضي برفع جزئي عن الحظر المفروض على صادراته النفطية، وشجع العراق على أن لا يرفض القرار لأنه حالة انتقالية بين تخفيف الحصار ورفعها كاملاً (حسان، 2000:173).

ولكن كان للجوء صهر الرئيس العراقي الفريق حسين كامل وشقيقة العقيد صدام كامل، مع أبنائنا الرئيس العراقي، بداية لتخلي الأردن عن سياسته المتوازنة خلال هذه الفترة نحو العراق فقد منح الملك حسين حق اللجوء لحسين كامل، وسمح له بعقد مؤتمر صحفي في 12 آب 1995 في قصره الملكي (صحيفة الدستور، 13 آب 1995)، وبعد بضعة أسابيع على إقامة حسين كامل في الأردن أكتشفت الحكومة الأردنية أنه أصبح عبئاً ثقيلاً عليها ومصدر مضايقة لها، فقد أثار وجوده في عمان معارضة داخلية للحكومة واستياء شعبياً عاماً، مثلما أثار نقد الملك حسين لنظام الحكم العراقي ودعوته غير المباشرة إلى تغييره تذكراً شعبياً أيضاً (صحيفة الحياة اللندنية، 18 أيلول 1995).

وفي تحرك آخر في ذات الاتجاه قامت الخارجية الأردنية بإبلاغ السفارة العراقية في عمان بضرورة تخفيض عدد أعضائها وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة للحصانات، إذ كان يوجد في السفارة الأردنية في بغداد (13) عضواً وبناءً على ذلك خفضت الخارجية العراقية في 25 تشرين الثاني 1995 عدد أعضائها بعثتها في عمان إلى (18) عضواً بعد أن كانت

(24) وقد جاء هذا الأجراء بعد اجتماع الملك حسين مع مسؤولين في المعارضة العراقية في لندن في 14 تشرين الثاني 1995 (حسان، 2000: 180).

وجاء تعيين الكباريتي رئيساً للوزارة في الأردن في شباط 1996 لتعزيز اتجاهات الملك حسين خلال هذه الفترة، فقد اكتسب الكباريتي سمعة قوية معادية للعراق، وسمح لمجموعات عراقية معارضة بفتح مكاتب لها في عمان، وظلت القيادة الأردنية تنادي بإصلاح دستوري وديمقراطي في العراق، ودفع مقتل الفريق حسين كامل وشقيقه بعد عودتهم إلى بغداد رئيس الوزراء الأردني الكباريتي إلى وصف ذلك الحادث بأنه عمل إجرامي (حسان، 2000: 185)، استمر التوتر بين العراق والأردن على أثر مقتل عدد من المواطنين الأردنيين في العراق، كما طلب الأردن من العراق طرد عدد من الدبلوماسيين العراقيين من السفارة العراقية في عمان، وأعلن رئيس الوزراء الأردني أن هؤلاء الدبلوماسيين ينتمون إلى أجهزة الاستخبارات العراقية، (حسان، 2000: 186)، كما أتهم الأردن الحكومة العراقية بالتدخل في مظاهرات الاحتجاج ضد رفع أسعار الخبز في الأردن في آب 1996 (Jordan times: 4 أيلول 1996).

وعلى الرغم من توتر العلاقات بين البلدين إلا أن نائب الرئيس العراقي طارق عزيز زار عمان واجتمع مع رئيس الوزراء الأردني عبد الكريم الكباريتي، وأتفق العراق والأردن على خطة للتحرك على الساحة الدولية بهدف إلغاء الحصار المفروض على العراق، وعقب ذلك توجه وفد أردني ضم وزير الصناعة والتجارة ووزير الطاقة والثروة المعدنية وعدداً من الخبراء والمسؤولين الاقتصاديين إلى بغداد لبحث تزويد العراق للأردن بكميات من النفط

بأسعار تفضيلية وشحنات أخرى، كما حمل وزير الصناعة والتجارة الأردني علي أبو الراغب رسالة أردنية من الملك الحسين إلى الرئيس العراقي (حسان، 2000: 191).

بعد استقالة حكومة الكباريتي، تراجع الأردن عن موقفه المندفَع ضد العراق، وقرر تعيين عبد السلام المجالي رئيساً للوزراء، فقد التقى الأخير بطارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي في عمّان بتاريخ 21 آذار 1997، والتقى الملك حسين بطارق عزيز في 10 أيار 1997 بعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية، سعياً منه للحيلولة دون ضرب العراق فأعرب العراق عن امتنانه للوساطة الأردنية ومساعدته لرفع العقوبات عن العراق (محافظة، 2001: 340).

غير أن التوتر عاد إلى العلاقات العراقية الأردنية من جديد حينما أعدم العراق أربعة طلاب أردنيين بتهمة تهريب قطع غيار سيارات، واحتجاجاً على ذلك استدعت الحكومة الأردنية القائم بالأعمال الأردني في العراق وقلصت عدد العاملين في السفارة العراقية في عمّان، وقد أستتكر مجلساً الأعيان والنواب أحكام الإعدام هذه، وأعرب الملك حسين عن استياءه بقوله " دم الأردنيين ليس رخيصاً "، وعدل العراق عن إعدام الطالب الأردني الخامس، كما رحل سبعة من الدبلوماسيين العراقيين عن الأردن في 17 كانون الأول 1997، كما أفرجت السلطات العراقية عن (59) سجين أردني أعادتهم إلى الأردن في 21 كانون الثاني 1998، ليدفع ذلك برئيس الوزراء الأردني بتصريح يصف فيه العلاقات مع العراق بأنها " حميمية " (محافظة، 2001: 340)، وفي أواخر شهر كانون الثاني من العام نفسه، حدد الأردن حمود القطارنة سفيراً جديداً له في العراق، بهدف تطوير العلاقات بين البلدين، بعد أن كان التمثيل

الدبلوماسي الأردني في بغداد لعدة أشهر يقتصر على القائم بالأعمال وقد تسلم مهام عمله الجديد في شهر تموز (حسان، 2001: 201-205).

وحيثما تعرض العراق لعملية عسكرية أمريكية بريطانية سُميت بثعلب الصحراء في 17 كانون الأول 1998 التي شملت إطلاق حوالي (500) صاروخ بعيد المدى على المدن العراقية مع عمليات قصف جوي، تحرك الأردن لإيقاف العملية وأدانت الأحزاب والنقابات والهيئات الشعبية الأردنية العملية، وقرر مجلس النواب الأردني في جلسة خصّصت لبحث العملية رفع الحصار عن العراق، كما دعا مجلس النواب الأردني أعضاء الإتحاد البرلماني إلى عقد دورة طارئة في عمان في 27 كانون الأول 1998 لمناقشة العملية وتطوراتها، وقد افتتح الأمير حسن نائب الملك الأردني المؤتمر الذي أدا في بيانه الختامي هذه العملية، ودعا الحكومات العربية إلى رفع الحصار عن العراق، ووضع حد لمعاناة شعبه، وإرسال وفد برلماني عربي للتضامن مع العراق (صحيفة الرأي، 28 كانون الأول 1998).

أما عن التمثيل الدبلوماسي العراقي خلال هذه الفترة فنلاحظ أن العراق كان قد عين عدد من السفراء في الأردن (مذكرة وزارة الخارجية الأردنية المرقمة 54624 في 8 كانون الأول 2010)، وكما يلي:

1. خالد مكي الهاشمي 1975-1978.

2. مدلول ناجي المحنة 1978-1980.

3. صباح إبراهيم الحوراني 1980-1981.

4. إبراهيم شعاع سلطان 1981-1985.

5. غافل حسين حسين 1985-1989.

6.نوري إسماعيل لوليس 1989-1999.

7.صباح ياسين علي 1999-2003.

يلاحظ على العلاقات العراقية الأردنية خلال فترتي الستينيات والسبعينيات إنها كانت تتأرجح بين التقارب والتباعد في حين نجد أن البلدين باسرا علاقاتهما الدبلوماسية في عام 1960 بعد سنتين من الانقطاع بسبب ثورة 1958 نجد أنها عادت للانقطاع في عام 1961 بسبب الموقف العراقي الداعي إلى ضم الكويت، وكذلك الحال للسنوات اللاحقة، لكنها ارتقت بشكل ملحوظ خلال الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 وما تشكيل مجلس التعاون العربي في عام 1989 إلا دليل على الشراكة التي تحققت بين البلدين، وكذلك الحال خلال فترة التسعينيات التي شهدت الإحتلال العراقي لدولة الكويت وماتبعته من قرارات دولية أسهمت ربما في تعزيز العلاقات العراقية الأردنية خلال تلك الفترة ولم يعكر صفو هذه العلاقات سوى لجوء حسين كامل صهر الرئيس العراقي إلى الأردن في عام 1996 في عهد حكومة الكباريتي.

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية والثقافية العراقية الأردنية خلال العهد الملكي والجمهوري

ربما نجد من المناسب التطرق إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والأردن لما تتمتع به هذه العلاقة من أهمية كبيرة من جهة. ونظراً لطول الفترة الزمنية التي مرت بها هذه العلاقة وما تضمنته من تحولات وتطورات كبيرة من جهة أخرى.

ونظراً لطول الفترة الزمنية التي سيتناولها هذا المبحث فسنحاول بيان طبيعة العلاقة الاقتصادية والثقافية بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية من خلال دراستها وتحليلها في المطالب أدناه:

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية والثقافية العراقية الأردنية خلال العهد الملكي

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية والثقافية العراقية الأردنية خلال العهد الجمهوري

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية والثقافية العراقية الأردنية خلال العهد الملكي

من خلال متابعتنا للعلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والأردن خلال العهد الملكي لم نجد أي إشارات واضحة تجاه هذه العلاقة لكن الدراسات المتوفرة تشير إلى أن العلاقات بين البلدين وخلال الأعوام العشرة الأولى من عمر تأسيس الدولتين قد تميزت بطابعها الأسري الأخوي، كما لم تشهد هذه العلاقات أيّ اتفاق رسمي بين البلدين حتى جاء عام 1931، عندما قام وفد عراقي بزيارة عمّان في 25 آذار 1931 وتم توقيع أول اتفاقية صداقة وحسن جوار بين البلدين (حسان، 1998: 15 - 16).

وخلال الفترة اللاحقة لهذه الاتفاقية لا نجد إشارة واضحة إلى العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين باستثناء معاهدة عام 1947 التي وقعها العراق والأردن التي شكلت مرحلة مهمة في

تاريخ البلدين ولكن المؤشر الواضح على البعد الاقتصادي للعلاقات العراقية الأردنية وكونها انعكاساً للجهد السياسي نجد أن تبادل الملكين فيصل الثاني وحسين للزيارات بعد تنصيبهما على العرش في الثاني من أيار 1953، قد انعكس إيجاباً في عودة العلاقات الطبيعية بعد الفتور الذي أصابه في عهد الملك طلال أثر زيارته للسعودية (حمدي، 2007: 20-31).

وفي ضوء تلك الزيارات المتبادلة بين الملكين، زار بغداد وفد اقتصادي أردني برئاسة وزير الزراعة حكمت المصري، وتوصل الوفد إلى توقيع إتفاقية اقتصادية تُعد الأولى بين البلدين في 30 أيلول 1953، وهي أول إتفاقية تجارية، وتُعد لمؤشر الرسمي الأول للعلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن، وقد وضحا قرار مجلس الوزراء العراقي آنذاك بـ "أسفرت المفاوضات عن عقد إتفاقية تجارية بين البلدين، كما قررت حكومة العراق اتخاذ الإجراءات لفتح فروع لكل من البنك الصناعي والبنك الزراعي العراقيين في عمان"، ورغبةً في استكمال الدراسة اتفق الجانبان على أبقاء المحادثات مفتوحة في موضوع القروض والمساهمة في المشروعات الاقتصادية الأردنية كالبوتاس، كما قررت الحكومة العراقية تقديم مبلغ (150) ألف دينار مساعدة للقرى الأمامية المدافعة عن الأعتداءات الصهيونية المتكررة على الحدود الأردنية (حمدي، 2007: 32-219).

وقد أشارت ديباجة الإتفاقية التجارية بين العراق والأردن في عام 1953 على رغبة البلدين في تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما وعلى عمل الفريقين المتعاقدين على تنمية العلاقات التجارية بين بلديهما إلى أقصى حد مستطاع ضمن إمكانياتهما الاقتصادية، والتعهد بتسهيل التبادل التجاري والتعامل وفق مبدأ أكثر الأمم حظوة، كما أشارت إلى الإتفاق إلى الرسوم الكمركية والضرائب والعوائد الأخرى المفروضة على المواد المستوردة (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، 1984: 3). وقد شكلت هذه الإتفاقية أساساً لتنظيم التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين حتى

التوقيع على اتفاق خاص نظم أمور النقل والتنقل والتجارة في العاشر من تشرين الأول من عام 1960 (حمدي، 2007: 219).

كما شهدت زيارة الملك حسين إلى العراق في 14 شباط 1955 إلى العراق أثارته لمسألة توسيع رقعة التعاون بين البلدين وتنفيذ برنامج المساعدات التي وعد العراق بتقديمها للأردن خلال محادثات سابقة، وفي 30 أيلول 1955 أوفدت الحكومة الأردنية وفداً إلى بغداد أجرى مباحثات رسمية أسفرت عن موافقة الحكومة العراقية على دفع حصته البالغة (625) ألف دينار لتمويل مشروع البوتاس ودفع مليون دينار كسلفة للحكومة الأردنية كما تبرع العراق ب (100) ألف دينار للحرس الوطني (حسان، 1998: 22-23). ولقد توقفت العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين خلال هذه المرحلة أثر قيام ثورة تموز 1958 وإعلان العراق الانسحاب من الإتحاد الهاشمي.

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية والثقافية العراقية الأردنية خلال العهد الجمهوري

شهدت العلاقات التجارية بين العراق والأردن توسعاً ملحوظاً خلال الفترة التي أعقبت ثورة 1958 في العراق، ويمكننا الاطلاع على الجدول رقم (1) للتعرف على حجم التبادل التجاري بين البلدين والفترة ما بين 1959-1962 وبالدينار العراقي :

جدول رقم (1)

حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن للفترة (1959 - 1962) بالدينار العراقي

الصادرات الأردنية للعراق	الصادرات العراقية للأردن	السنوات
94450	1817	1959
98281	10822	1960
731459	100	1961
532703	193	1962

• الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على (الحمداني، 2008: 273).

يلاحظ من الجدول السابق أن الميزان التجاري كان يميل لصالح الأردن خلال الفترة من (1959-1961)، إلا أن الصادرات الأردنية انخفضت في عام 1962، أما من الناحية الثقافية، فقد شهدت هذه الفترة إتحاق عدد من الطلبة الأردنيين في مختلف الكليات العراقية، إذ كان هناك (69) طالباً في عام 1961، و(55) طالباً عام 1962، كما زار العراق وفد ثقافي أردني خلال الفترة من الرابع إلى التاسع من نيسان عام 1962، وأطلع على الأنظمة المعمول بها في الكليات والمدارس وكلية الآداب والعلوم، ودور المعلمين، والمدارس الثانوية والمهنية خاصة (الحمداني، 2008: 273-274).

وقد وقع الجانبان العراقي والأردني على اتفاقية تجارية حلت محل الإتفاقيات السابقة وذلك في التاسع من كانون الأول 1965، وأصبحت بنودها مرجعاً لتنظيم الإتفاقيات والمباحثات اللاحقة وتكونت الإتفاقية من (16) مادة تضمنت موافقة البلدين على التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والأستيراد والتصدير وأمور النقل وغيرها، وكنتيجة للتطور الإيجابي في العلاقات العراقية الأردنية بعد حرب عام 1967 أجرى الجانبان تعديلاً على عدد من بنود الاتفاقية، ووقع البلدان على

بروتوكول لتعديل الاتفاق الاقتصادي الموقع بين البلدين في عام 1965، كما شهد 29 نيسان 1968 التوقيع على بروتوكول تجاري ينص على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وقد صادقت الحكومة العراقية على هذا البروتوكول في 25 أيلول 1968 (حمدي، 2007: 220-221).

وشهدت الفترة الممتدة بين عامي 1968-1971 زيارات متبادلة لوفود عراقية أردنية وإجراء مباحثات مشتركة، كما تم توقيع إتفاق للتعاون السياحي والإعلامي بين البلدين في عمّان في التاسع من شباط عام 1969، الذي تكون من (27) مادة نصت على تحقيق التعاون في المجالين السياحي والإعلامي من خلال وضع أسس ثابتة للتعاون السياحي، وإقامة روابط للتعاون والتنسيق في مجال الوسائل الإعلامية المختلفة، كما يمكننا أن نلاحظ أن التوتر الذي شهدته العلاقات العراقية الأردنية في عام 1970 لم ينعكس على العلاقات الاقتصادية إذ نلاحظ أن هذه العلاقات تحسنت وتوثقت نتيجة الصلات الحيوية والاقتصادية بين البلدين، وقد حصلت أمانة عمّان على قرض مالي من الحكومة العراقية مقداره (420) ألف دولار في تشرين الأول 1970، كما عقدت في مقر وزارة الخارجية العراقية في 10 كانون الثاني عام 1971، مباحثات ثقافية عراقية أردنية، أسفرت عن توقيع اتفاقية ثقافية بين البلدين، تكونت من (14) مادة، دعت إلى تشجيع الجهود الرامية لتنمية العلاقات بين البلدين في الميادين الثقافية والعلمية والتربوية والفنية والعمل على توحيد المناهج التعليمية في البلدين (حمدي، 2007: 222-223).

نلاحظ أن الفترة التي تلت هذه السنوات قد شهدت استمرار العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والأردن وأنها سارت بخطى ثابتة رسمتها الاتفاقيات والبروتوكولات المعقودة بينهما وتنفيذاً لرغبة البلدين في تنمية التعاون الاقتصادي والثقافي وتطوير التبادل التجاري، كما كانت اللجنة

الاقتصادية المشتركة تراجع وبشكل سنوي جميع الإتفاقيات والبروتوكولات الموقعة والمعقودة بين البلدين للوقوف على حجم التعاون وإمكانية تطويره.

من خلال متابعة حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي وصل حجمه في عام 1978 إلى (10) ملايين دينار عراقي، نجد أن ذلك يُعد مؤشراً يدل على التطور الإيجابي في العلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن خلال مرحلة السبعينيات على الرغم من اختلاف المواقف السياسية بين كلا البلدين بشأن قرارات مجلس الأمن الدولي والمشاريع الأمريكية لحل القضية الفلسطينية والبرود السياسي، كما نجد أن العراق قدم قرضاً للأردن بقيمة (5.921.000) مليون دينار عراقي للمساهمة في تمويل مشروع إنتاج البوتاس والأسمدة في الأردن، وذلك في 19 تموز 1979، كما وقع البلدان في السادس من كانون الأول 1979 برنامجاً للتعاون الثقافي تضمن إقامة تعاون مباشر بين الجامعات والمعاهد العلمية والتكنولوجية وتبادل الزمالات الدراسية والوفود التربوية والمطبوعات، كما عقدت مباحثات متعددة في مجالات السياحة والزراعة والأعلام والبحث العلمي وغيرها من المجالات (حمدي، 2007: 230-235).

كما نجد أنه وخلال الفترة ما بين عامي 1979 و1988، ارتفعت صادرات الترانزيت من (161) ألف طن إلى (6.930.000) مليون طن سنوياً حيث أن معظم الزيادة كانت تذهب إلى العراق، كما أن الصادرات من العقبة إلى العراق قد ارتفعت من (98) ألف طن عام 1981 إلى ثلاثة ملايين طن عام 1988، كما أن حركة العمال بدأت بالتدفق من خلال العقبة حيث كان عدد المغادرين والقادمين من العقبة نحو (7000) عام 1979، ووصل إلى (823) ألفاً معظمهم من المصريين الذين يعملون في العراق، وارتفعت الصادرات الأردنية إلى العراق بشكل كبير خلال هذه

الفترة، حتى أن الأردن أصبح ميناء العراق من الواردات العسكرية والمستلزمات الحربية، ويمكننا التعرف على حجم الواردات العراقية من الأردن بالإطلاع على الجدول التالي :

جدول رقم (2)

حجم الواردات العراقية من الأردن خلال الفترة (1977-1982) بالدولار الأمريكي

التسلسل	السنة	قيمة الواردات
1	1977 - 1978	10 مليون دولار
2	1978 - 1979	47 مليون دولار
3	1979 - 1980	104 مليون دولار
4	1981 - 1982	209 مليون دولار

• الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على (هياجنة، 2006: 62).

وبالإشارة إلى الجدول أعلاه، نجد أن حجم الواردات العراقية من الأردن قد ارتفعت تدريجياً بسبب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، واعتماد العراق على الأردن بوصفه أحد منافذه التجارية. ومع تراجع الدعم السعودي للأردن من (1,25) مليار دولار عام 1981 إلى (400) مليون دولار عام 1989، وضعف احتياطات الأردن من العملات الصعبة في البنك المركزي وسحب (250) مليوناً من البنوك الأردنية من قبل الفلسطينيين خاصةً بعد قرار فك الارتباط عام 1988 كل هذه العوامل وغيرها عززت من الارتباط الاقتصادي والتبادلية التجارية بين العراق والأردن مما انعكس على المستويات الأخرى في العلاقة، كما أن الأردن رأى في العراق مصدر لتوازن قوى إقليمي مقابل كل من سورية وإسرائيل (هياجنة، 2006: 63).

ويمكننا القول إن سنوات الحرب العراقية الإيرانية شهدت ازدهار اقتصادي للأردن بعد أن أصبح معبراً اقتصادياً واسعاً للعراق، مما ساهم في انتعاش الاقتصاد الأردني وعكس رخاء اقتصادي واستقرار سياسي على الأردن (مخادمة، 2000: 173-174).

أما فيما يخص التعاون النفطي العراقي الأردني فقد عُدَّ عام 1982 البداية الحقيقية لقيام أول تعاون بين البلدين عندما اتجهت أنظار القيادة العراقية آنذاك إلى ميناء العقبة الأردني لتسهيل مهمة وصول الصادرات النفطية العراقية من النفط الخام ومشتقاته، وعلى أثر ذلك تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات مع الجانب الأردني لتسهيل مهمة وصول الصادرات النفطية العراقية إلى الأراضي الأردنية بعد أن تعذر على العراق تصدير نفطه عبر الخليج العربي (ذنون، 2007: 145)، وخلال هذه المرحلة فإننا نجد أن العراق قدم إلى الأردن في عام 1980 قرضاً بقيمة (2,189) مليون دولار و(3,58) مليون دولار كمنحة من أجل تطوير ميناء العقبة والطريق الدولي بين ميناء العقبة والحدود العراقية (هياجنة، 2006: 61).

وشهدت هذه الفترة التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين العراق والأردن لتسهيل مهمة وصول الصادرات النفطية العراقية إلى الأراضي الأردنية وما لبثت هذه الاتفاقيات أن أنتجت ثمارها، فمع انتهاء الحرب في آب 1988 بلغت واردات النفط الخام في الأردن حوالي (2.4) مليون طن أي ما يعادل (49) ألف برميل يومياً، كانت حصة العراق منها (1.6) مليون طن أي ما يعادل (33) ألف برميل يومياً، وهذا ما انعكس على مستوى العلاقات التجارية بين البلدين إذ كان هناك ما لا يقل عن (160) شركة أردنية لها علاقات تجارية وصناعية مع العراق، ومع مطلع عام 1990، كان حوالي ثلاثة أرباع الصناعات الأردنية تعمل من أجل التصدير إلى العراق (ذنون، 2007: 145).

ولابد من القول بأن العلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن تميزت بشكل لافت خلال هذه الفترة وهو ما أشارت له مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية الأردنية التي أظهرت أن العقود الإجمالية لمذكرة التفاهم للمراحل الثلاث الأولى من مذكرة النفط مقابل الغذاء خلال التسعينيات قد بلغت (3.577) مليار دولار كان نصيب الشركات الأردنية منها ما نسبته (8.53%) وبقيمة (305.3) مليون دولار، وبذلك احتل الأردن المرتبة الثالثة بعد فرنسا وأستراليا، واستحوذت الشركات الأردنية على النسبة الأعلى في مجال عقود الأدوية حيث بلغت قيمة العقود الموافق عليها (101.4) مليون دولار من أصل (602.12) مليون دولار هي إجمالي عقود الأدوية للمراحل الثلاث الأولى، فيما بلغت قيمة العقود الموافق عليها للمواد الغذائية حوالي (2.683) مليار دولار، استحوذت الشركات الأردنية على المرتبة السادسة بإجمالي عقود بلغت قيمتها (186) مليون دولار وبنسبة (6.93%) من إجمالي العقود، وجاءت الشركات الأردنية في المرتبة الخامسة في مجال صادرات المواد الأخرى، إذ بلغت قيمة عقود الشركات الأردنية (17.9) مليون دولار بنسبة (6.2%) من إجمالي عقود المواد الأخرى للمراحل الثلاث (حسان، 2000: 208).

كما استمر الأردن باستيراد النفط من العراق وبواقع (50) ألف برميل من النفط الخام و(25) ألف برميل من وقود زيت الغاز سنوياً، وبحسب جزء من هذه الكمية مجاناً والباقي تسدد منه ديون للأردن على العراق تراكمت عليه أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، واستجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية والخليجية، قررت الحكومة الأردنية في كانون الثاني 1996 تخفيض قيمة التجارة الأردنية مع العراق إلى نصف ما هو عليه، أي من (400) مليون إلى (200) مليون دولار وفسر القرار بأسباب اقتصادية، نظراً لدين الأردن الكبير على العراق الذي بلغ آنذاك (1200) مليون دولار تقريباً وعدم قدرة العراق على دفع ثمن السلع المستوردة من الأردن مما شكل عبئاً

كبيراً على البنك المركزي الأردني الذي عليه أن يدفع للمصدرين الأردنيين ثمن هذه السلع في وقت كان يبني فيه احتياطيه من العملات الصعبة، غير أن العراق امتنع عن الرد على الموقف الأردني، لأن الأردن هو منفذ الوحيد على العالم، واستمر العراق يزود الأردن بالكميات النفطية نفسها بقيمة (450) دولاراً سنوياً (Jordan Times، 24 كانون الثاني 1996).

ولما وافق العراق في أيار 1996 على قرار مجلس الأمن الدولي (986) الذي سمح للعراق بتمويل مستورداته من الغذاء، رحّب الأردن بالقرار العراقي، وكان الأردن قد دعا من خلال سفيره في بغداد بسام قافيش الحكومة العراقية إلى القبول بالاتفاق النفطي مع الأمم المتحدة، وذلك في لقائه مع رئيس المجلس الوطني العراقي آنذاك سعدون حمادي (حسان، 2000: 187)، وقررت الحكومة العراقية في مطلع عام 1997 زيادة كمية النفط المجانية للأردن إلى (300) مليون دولار، وزادت قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى (255) مليون دولار عام 1997 (صحيفة الدستور، 19 كانون الثاني 1997، 2 شباط 1997)، وقام وفد من غرفة الصناعة الأردنية بزيارة العراق في أيار 1997، وبحث مع اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات العراقية سبل تعزيز العلاقات بينهما (صحيفة الدستور، 19 أيار 1998).

وشهد عام 1998، تحسن العلاقات التجارية بين البلدين بصورة ملحوظة، إذ حصل الأردن على 4.8 مليون طن من النفط بخصم مقداره 50% من السعر العالمي، وخفض سعر البرميل الواحد بمقدار (2,3) دولار، وزادت قيمة البروتوكول التجاري بين البلدين إلى أكثر من (300) مليون دولار، وتباحث الطرفان في إمكانية دراسة مد خط ناقل للنفط العراقي من مصفاة البترول الأردنية في الزرقاء (صحيفة الدستور، 28 كانون الأول 1998)، كما وقع البلدان بروتوكولاً

تجارياً جديداً في 15 شباط 1998، بقيمة 255 مليون دولار (صحيفة الرأي، 16 شباط 1998)، ونمت صادرات الأردن إلى العراق سنة 1997 بنسبة (17,7%) (صحيفة الرأي، 2 أيار 1998). وخلال الفترة من عام 1999-2003، والتي شهدت عودة العراق إلى الصف العربي، فقد نشطت الدبلوماسية العراقية في الأردن من خلال الزيارات الرسمية التي قام بها الوزراء والمسؤولين العراقيين إلى الأردن، والتي بلغ مجموعها 14 زيارة، والملاحظ على هذه الزيارات فيما يخص الجانب الأردني، فإن معظمها تركزت على توقيع البروتوكولات التجارية الأردنية العراقية، وتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الأردنية مع العراق (علاوة، 2006: 148-153).

وشهد عام 2000 ارتفاع الصادرات الأردنية إلى العراق بواقع (300) مليون دولار، وفي عام 2001 إلى (450) مليون دولار لكل طرف، وفي عام 2002 حُدد البروتوكول التجاري بمبلغ يتراوح بين (300 - 350) مليون دولار، فيما تم إلغاء البروتوكول التجاري في عام 2003 نتيجة الحرب على العراق، ويمكننا القول بأنه وكنتيجة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق أصبح الأردن نقطة الانطلاق للمستثمرين العراقيين، وتشير بيانات دائرة الأراضي والمساحة إلى تزايد أعداد العراقيين الذين اشتروا أراضي في الأردن من (56) مشترياً عام 2000 إلى (59) مشترياً عام 2001 وإلى (125) عام 2002، وإلى (202) مشترياً عام 2003 (علاوة، 2006: 138 - 145).

التبعات الاقتصادية للموقف الأردني من إحتلال العراق للكويت وآثاره

قرر مجلس الشيوخ الأمريكي إلغاء المساعدات المالية المقررة للأردن للسنة المالية 1991 ومقدارها (57) مليون دولار، واشترط المجلس لعودة المساعدات المالية الأمريكية للأردن أن تثبت الإدارة الأمريكية أن الأردن يلعب دوراً مفيداً في السعي إلى السلام في الشرق الأوسط وذلك بسبب

الموقف الأردني المؤيد والمساند للعراق (صحيفة الرأي، 21 آذار 1990)، إضافة إلى توقف برنامج التعاون الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، كما أدت الأزمة إلى زيادة حجم المديونية لتصل في نهاية عام 1991 إلى (5516.8) مليون دينار (حسان، 2000: 140)، وأشارت الكثير من الدراسات الاقتصادية إلى ضعف الاقتصاد الأردني وتبعيته واعتماده على المساعدات والمعونات والقروض الخارجية، وخاصةً من الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الغربية، فقد اعتمد الأردن على المساعدات والقروض الخارجية لتمويل جزء من ميزانيته العامة ولسد العجز في ميزان المدفوعات التجارية، وقد تجاوز إجمالي دين الأردن في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات تسعة مليارات دولار تقريباً، كما عانى الاقتصاد الأردني من بعض المشكلات الاستثمارية والتسويقية وتبعيته للأسواق السلعية والدول المنتجة واعتماده على استيراد المواد الخام المكلفة (الضروس، 2006: 102 - 103).

لقد تركت حرب الخليج الثانية أثراً كبيراً على الأردن أثقلت كاهله، فبعد احتلال العراق للكويت بأيام بدأ عشرات الآلاف من حملة الجنسيات المختلفة يتدفقون إلى الأردن عبر حدوده مع العراق، وبلغ عددهم في نهاية أيلول 1990 حوالي (641) ألف شخص، وقد أعدت لهم السلطات الأردنية المختصة المخيمات لإيوائهم، ووفرت لهم الغذاء والعناية الصحية اللازمة، وتأمين نقلهم إلى أوطانهم، وبلغ ما أنفقته الحكومة الأردنية على هؤلاء الوافدين (40) مليون دينار أردني ونييف (صحيفة الرأي، 1 تشرين الأول 1990)، فيما أقدمت شركة (التابلاين) على إيقاف ضخ النفط من العربية السعودية إلى مصفاة البترول الأردنية في 19 أيلول 1990، كعقاب للأردن على موقفه السياسي (صحيفة الرأي، 22 أيلول 1990)، وفي اليوم التالي احتجزت السلطات البحرينية وسلطات الإمارات العربية المتحدة الشاحنات الأردنية لديها، وأوقفت السلطات السعودية منح

تأثيرات الدخول للسائقين الأردنيين (صحيفة الرأي ، 24 أيلول 1990)، وفرض الحصار على ميناء العقبة الأردني فألحق ذلك خسائر فادحة بالاقتصاد الأردني.

وقد أعلن مضر بدران رئيس الوزراء الأردني، في السابع من تشرين الأول 1990، أن صندوق النقد الدولي قدر الخسائر التي لحقت بالأردن نتيجة أزمة الخليج مليار ومائة مليون دولار خلال عام 1990 (صحيفة الرأي، 8 تشرين الأول 1990)، وقدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا ESCWA)، خسائر الأردن بسبب أزمة الخليج لمدة عام واحد بدءاً من وقوع الأزمة بحوالي (3,8) مليار دولار، أي ما عادل حوالي (110) بالمائة من مجمل الناتج القومي، وقدرت اللجنة أن نصف هذه الخسارة تقريباً تتحقق في النظام المالي الأردني بما فيها خزينة الدولة، وتقدر هذه الخسائر ب (1,4) مليار دولار، أما خسائر الاقتصاد الأردني فقدرت كما موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (3)

خسائر الإقتصاد الأردني مقدره بالدولار الأمريكي (1 إلى 1000.000)

القطاع	الصناعة والسياحة	النفط ومشتقاته	البناء والإسكان	النقل والمواصلات	التجارة الخارجية	تحويلات الأردنيين في الكويت
الخسائر	233	494	726	974	380	1200

• (محافظة، 2001: 266)

كما خسر حوالي خمسين ألفاً من الأردنيين وظائفهم في بلدان الخليج، وأستقبل الأردن حوالي (350) ألف من مواطنيه الذين طردوا من دول الخليج، وأستقبلت المدارس الأردنية (57) ألف تلميذ من أبناء هؤلاء، وقد عدت الأمم المتحدة الأردن من الدول المتضررة من أزمة الخليج وقدرت

خسائره بحوالي (5,2) مليار دولار لسنة 1991 (صحيفة الرأي، 17 أيار 1991)، أما البطالة فقد زادت بسبب عودة (70) ألف عامل وعاملة من الخارج قدر حجمها عام 1991، بـ (18,8%) في حين كانت عام 1989 تقدر بـ (10,3%) (حسان، 2000: 140).

مما تقدم يمكن أن نلاحظ أن المصلحة الوطنية والمتمثلة في المحافظة على كيان الدولة وإقليمها وتماسكها الوطني، إلى جانب المحافظة على علاقات متوازنة مع الدول العربية المحيطة هو المحدد الأساسي الذي ارتكزت عليه السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج، إذ إنها نشطت لإيجاد حلّ سلمي لأزمة الخليج وضمن الإطار العربي، كما عملت على تقريب وجهات النظر تجاه الحلول السلمية المطروحة من قبل الأطراف الدولية المختلفة، كما حاول الأردن الربط ما بين أزمة الخليج والصراع العربي الإسرائيلي، لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، ووقف موقفاً متوازناً في رفضها تدخل أي طرف من طرفي لنزاع إسرائيل والعراق.

لقد انتهج الأردن سياسة متوازنة تجاه العراق ما بعد انتهاء مرحلة احتلاله للكويت، إذا كان الملك حسين يدعو إلى تخفيف الحصار عن الشعب العراقي، مع مطالبة العراق بالتجاوب الكامل مع قرارات الأمم المتحدة، والدعوة إلى حل النزاع بالطرق السلمية (الحديدي، 2007: 132)، كما يمكن القول بأن السياسة الخارجية الأردنية في مرحلة ما بعد حرب الخليج توجهت نحو إزالة آثار تلك الحرب ونتائجها، وعن ذلك قال الملك الحسين "ضرورة تغيير الصورة لصالح هذا البلد"، ولقد كان الإعلان عن المبادرة الأمريكية للتسوية في الشرق الأوسط، ومن ثم الترحيب الأردني بها، ومشاركته في مؤتمر مدريد هي الخطوات الأولى الضرورية لتحقيق هذه الغاية (حسان، 2000: 149).

وعلى أثر تجدد الأزمة العراقية الأمريكية التي جاءت بعد إتهام الولايات المتحدة للعراق بحيازة أسلحة الدمار الشامل وتهديدها باستخدام القوة العسكرية لنزع تلك الأسلحة، دعا الأردن إلى ضرورة حل الأزمة بالطرق السلمية، غير أن دعوة الأردن لم تصل إلى مرحلة التحرك عربياً وإقليمياً ودولياً لنزع فتيل الأزمة على غرار ما قام به أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية واكتفى الأردن بالمطالبة بتجنب الحرب، وربما يعود ذلك إلى رغبة الأردن بأن يكون له دور في عراق جديد بعد الاحتلال الأمريكي له عام 2003 وهذا ما سوف نفضل الحديث عنه في الصفحات اللاحقة من هذه الدراسة.

الفصل الثالث

العلاقات السياسية العراقية الأردنية (2003 - 2010)

سنحاول في هذا الفصل وقبل التطرق إلى طبيعة العلاقات العراقية الأردنية خلال الفترة (2003 - 2010)، أن نتناول خلفيات الاحتلال الأمريكي للعراق ومبرراته في عام 2003، وموقف المملكة من الاحتلال الأمريكي للعراق والعملية السياسية فيه بعد عام 2003 بشقيه الرسمي والشعبي، ومن ثم التحول الذي طرأ على العلاقات العراقية الأردنية (2003 - 2010) خلال فترة الحكومتين المؤقتة والأنقالية، كل هذه الأحداث سيتم بيان تفاصيلها من خلال المباحث والمطالب في هذا الفصل وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق (1968 - 2003)

المبحث الثاني: الموقف الأردني من الاحتلال

المبحث الثالث: العلاقات السياسية بين العراق والأردن (2003 - 2010)

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق (1968 - 2003)

لا يمكن لنا أن نفهم طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق بمعزل عن رؤيتها لمنطقة الخليج العربي، إذ نجد أنها بُنيت على مبادئ وأهداف ثابتة وهي تعمل على إعادة صياغتها تبعاً للمتغيرات الدولية والاقليمية وإنما الذي تغير هو بعض الجوانب التفصيلية (التكتيكية) والمتمثلة في «كيفية ضمان استقرار المنطقة» هل بالاستمرار في دعم الانظمة الفاسدة أم دعم الأنظمة الشبه ديمقراطية؟ هل بالتدخل العسكري المباشر وبما يعرف «بالحرب الوقائية»... الخ لضرب الأنظمة والحركات الإسلامية أم ما تسميه (الأصول الإسلامية) أم كل ما يهدد أمن واستقرار المنطقة سواء كانت أنظمة سياسية أو حركات تحررية.

وسنحاول أن ندرس هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول : الأهداف الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي.

المطلب الثاني: الحرب الأمريكية العراقية واحتلال العراق عام 2003.

المطلب الأول: الأهداف الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي:

تمثلت الأهداف الأمريكية الرئيسة إزاء منطقة الخليج العربي في ضمان تدفق النفط العربي بأسعار رخيصة، ودعم النظم السياسية الصديقة، مع محاربة النفوذ السوفيتي وضمان أمن إسرائيل إلا أن تراجع دور الاتحاد السوفيتي وتقاربه مع الغرب دفع الولايات المتحدة إلى مراجعة جزئية لأساليب سياستها الخارجية إزاء المنطقة، ولاسيما تجاه الدول العربية التي أضحت تشكل تحدياً لها وفي ظليعتها العراق (محمد، 2003: 233)، وقد جعلت عوامل عديدة من العراق مصنفاً ضمن الدول المناوئة للغرب عموماً والولايات المتحدة على وجه التحديد، منها طبيعة نظامه السياسي

الراديكالي السلطوي ذي التوجه القومي العربي، وعلاقاته القوية والعميقة مع الإتحاد السوفيتي السابق الذي كان يشكل المورد الرئيس له من السلاح والعتاد العسكري، إضافة لمعاداة العراق المعلنة لإسرائيل وتزعمه تصنيف مجموعة الدول البعيدة عن دائرة الصداقة الأمريكية والمناهضة لاتفاقية كامب ديفيد، كل هذه العوامل تفاعلت فيما بينها لتجعل من العراق دولة غير مرغوب فيها أمريكياً حتى أن العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وبغداد ظلت مقطوعة منذ عام 1967 إلى عام 1984 (محمد، 2003: 234).

وقد جاء انهيار حكم شاه إيران على يد ثورة إسلامية شعبية بقيادة الخميني عام 1979 ليمثل متغيراً حاسماً في نمط العلاقات العراقية الأمريكية بعد أن كان نظام الشاه يمثل أحد دعائم السياسة الأمريكية في المنطقة، وجاء محله تيار إسلامي ذو اتجاه راديكالي ليشكل من وجهة النظر الأمريكية خطراً على مصالحها الحيوية في المنطقة، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استدراج العراق لشن حرب ضد إيران لتقزيم تلك الثورة الإيرانية والحيلولة دون تصديرها وإجهاض أي محاولة لبروز قوى إقليمية معادية لسياستها (نافعة، 1990: 433).

فساعدت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العراق على بناء قدرته العسكرية خلال حربه هذه مع إيران، إذ استفاد العراق من أسلحة وتقنية وقروض مالية ومعلومات استخباراتية وظفها في حربه مع إيران، بيد أن العلاقات العراقية الأمريكية سرعان ما عادت إلى سابق عهدها بعد انتهاء حرب الخليج الأولى وظهور العراق كقوة إقليمية لا يمكن إغفالها وإن كانت منهاراً اقتصادياً (محمد، 2003: 235).

ومما لا ريب فيه أن المعطيات الجديدة في المنطقة بدأت تثير مخاوف الإدارة الأمريكية التي أضحت مشغولة بطبيعة الدور الإقليمي الذي يسعى العراق إلى احتلاله، ونمط التحالفات التي تمكنه

من الاحتماء إليها بعد تجاوز آثار الحرب، لذلك فإن بروز العراق كقوة إقليمية وطموحات نظامه السياسي بحسب الرؤى الأمريكية قد يزيد نفوذه في النظام العربي مما يعني تعزيز التوجه الراديكالي في المنطقة، الأمر الذي يتناقض مع السياسات والأهداف الاستراتيجية الأمريكية، وهذا ما يفسر التوتر المتصاعد للعلاقات الأمريكية العراقية خلال الفترة ما بين 1988- 1990 (نافعة، 1990: 467).

ومن جهة أخرى كشفت الحرب العراقية الإيرانية عن عدم وجود اتفاق عربي حقيقي حول ما يهدد الأمن العربي بخلاف إسرائيل، إذ رأت الجامعة العربية وغالبية أعضائها أن إيران هي مصدر التهديد، بينما وجدت سوريا وليبيا أن العراق هو مصدر التهديد، كما يمكن اعتبار تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج وإقامة مجلس التعاون العربي خلال هذه الفترة محاولتين لتنفيذ الوحدة على مستوى جزئي محدود، بما يعنيه ذلك من انتصار لمنطق القومية على القطرية رغم الطبيعة المنغلقة لعضويتها، وقد صور بعضهم ذلك أنه مؤشر على تطور مفهوم الوحدة العربية بحيث تكون مجرد علاقات تعاونية بين تلك الكيانات (رجب، 2010: 108).

ويمكننا أن نلاحظ خلال الفترة الممتدة من 1990- 2001، أن تغييراً كبيراً قد طرأ على محددات علاقة النظام العربي بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على نحو أثر في صورة التغلغل الأمريكي في النظام، فضلاً عن مقدار الحرية المتاحة للولايات المتحدة للتدخل في النظام دون وجود منافس لها، فلقد مثل المتغير الأساسي في النظام العربي خلال هذه الفترة والمتمثل في إقدام العراق على احتلال الكويت في آب 1990 قدراً كبيراً من حرية الحركة للولايات المتحدة كي تصوغ تغلغلها في النظام العربي كيفما تشاء، خاصةً مع تزايد ضعف هذا النظام سياسياً وتراجع قدرته على

التفاوض الجماعي، خاصةً بعد الانقسام الذي سببه الاحتلال العراقي للكويت وما كشفه من اختلافات في الرؤى العربية حول معنى الحق في السيادة والاستقلال (رجب، 2010: 108 - 109).

فضعف النظام العربي في أزمة الاحتلال العراقي للكويت وما تلاها من تداعيات، أدى إلى تدويل الأزمة، ولم يستطع العرب بعد ذلك بلورة سياسة إيجابية تتوافق مع مقتضيات المصلحة العربية في احتواء العراق عربياً، في حين فضل النظام العراقي آنذاك الإرتهان إلى متغيرين هما: المتغير السوفيتي الذي كان في طريقه إلى التآكل، ومتغير إثارة الجماهير العربية تحت دعاوى التستر بالدين الإسلامي لطرد الوجود الأجنبي (الجنابي، 2008: 25).

ويميل بعض النقاد إلى الاعتقاد بأن أزمة الخليج الثانية عام 1991، وما تبعها من حصار اقتصادي وعقوبات متنوعة على العراق طيلة العقد الأخير من القرن العشرين لم تكن سوى تفاصيل ثانوية هامشية لتحضير المسرح الإقليمي والدولي لاحتلال العراق، على الرغم من إقرار الكونغرس الأمريكي لقرار تحرير العراق عام 1998 في عهد إدارة (كلنتون)، فلم يتم اتخاذ خطوات حاسمة لتفكيك نظام صدام حسين عن طريق قرار شن الحرب (شكاره، 2005: 9).

لقد طرأ على محددات الفترة الممتدة بين عامي (2001 - 2003)، قدرٌ من التغيير مقارنة بمحددات الفترة السابقة لاسيما بالنسبة إلى المحددات الخارجية، فلقد تم التخلي عن إستراتيجية "الاحتواء المزدوج"، الموجهة ضد العراق وإيران حتى قبل انتخاب الرئيس الأمريكي (جورج بوش) الأب في كانون الثاني 2001، إذ تم تبني "عقيدة استباقية" طموحة تركز على التفوق العسكري ضمن سياساتها الخارجية والدفاعية الشاملة (شكاره، 2005: 3 - 4)، ومع أحداث 11 أيلول 2001 تأكدت هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، وسعت بذلك إلى رسم مصير بل تفاعلات العديد

من النظم الإقليمية، وإن تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية بدعوى الانتقام ممن خططوا لتلك الأحداث وعلى رأسهم تنظيم القاعدة (رجب، 2010: 125).

وسعى تيار المحافظين الجدد التأكيد على هيمنة الولايات المتحدة في السياسة الدولية باعتبارها القطب الوحيد، وأنها ستقوم بصياغة معايير السلوك وتحديدها والتعامل في مجال السياسة العالمية، فالمنتصر هو الذي يحدد بناءً على قيمه ومصالحه المقبول والأخلاقي والشرعي في المجال الدولي للقيام بهذه المهمة، دون الحاجة إلى أن تتقيد الولايات المتحدة أو تحدها المؤسسات والأعراف الدولية (مركز دراسات الوحدة العربية، 2004: 97)، فيما قام اليمين الأمريكي المتطرف بصياغة رؤية جديدة ومتكاملة لإعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط بما يتفق مع رؤيته في الهيمنة المنفردة على العالم، ويُستشهد في هذا المجال ببعض أقوال المسؤولين الأمريكيين في معرض حديثهم عن التغيير في الشرق الأوسط، فقد تطرقت مستشارة الأمن القومي (كونداليزا رايس) آنذاك إلى موضوع استراتيجية الولايات المتحدة والتطورات في الشرق الأوسط في أعقاب هجمات 11 أيلول عام 2001، قائلةً: "ينبغي علينا وعلى أصدقائنا أن كان لهذا المستقبل المختلف للشرق الأوسط أن يتحقق، أن نقطع على أنفسنا تعهداً شاملاً بمساعدة شعوب الشرق الأوسط في إحداث تغيير جذري شامل في منطقتها"، وللتعبير عن رؤيتها للشرق الأوسط قالت: "أن التوق إلى الحرية يسمو على العرق والدين والثقافة"، وهي تشير هنا إلى أن الانتماء في منطقة الشرق الأوسط لا يقوم على أسس دينية أو قومية، وإنما على أسس جغرافية، بما يتضمنه ذلك من إدخال لإسرائيل في نسيج المنطقة (فوزي، 2007: 2-3).

ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية بعض الدول العربية والإسلامية على قائمة الدول المستهدفة ضد الإرهاب كان منها اليمن والعراق والصومال وإيران، وهددت بعض الدول بفرض

عقوبات عليه منها سوريا والسودان ولبنان وليبيا، وعبر الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في خطابه الذي ألقاه في 25 شباط 2002 عن موقفه من العراق وإيران حين وصفهما إلى جانب كوريا الشمالية بمحور الشر جراء محاولات تلك الدول لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، على نحو يمكن أن يهدد الأمن القومي الأمريكي، وأيضاً بسبب الربط الأمريكي بين هذه الدول والحرب ضد الإرهاب (البرصان، 2002: 38).

كما جاء في تقرير الخارجية الأمريكية السنوي ضد الإرهاب الصادر في أيار 2002 إذ وضع التقرير أربع دول عربية هي العراق وسوريا وليبيا والسودان على رأس الدول الراحية للإرهاب، متهماً إياها بامتلاك أسلحة بيولوجية وكيميائية، كما تحدث الرئيس الأمريكي بوش عن ضرورة القيام بعمليات عسكرية احترازية أو ضربات عسكرية وقائية في إطار ما يسميه الحرب الشاملة ضد الإرهاب (قطيشات، 2009: 436)، وبالنسبة للعراق فإن سيناريو الأحداث سعد من التوتر بين بغداد وواشنطن، واتخذ الرئيس الأمريكي أكثر الخيارات تشدداً وحصل على تفويض من الكونغرس باستخدام القوة إزاء العراق إذا لزم الأمر، وانتزع قراراً من مجلس الأمن الدولي يبيح له استخدام القوة العسكرية حال امتناع العراق أو محاولة عرقلة جهود المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار (قطيشات، 2009: 438).

وظل الخيار العسكري هو المهيمن الأوحى على الأجواء رغم إلترام العراق بقرار مجلس الأمن المرقم (1441) الخاص بعودة لجان التفتيش بدون شروط عراقية، حتى خرجت واشنطن عن الإجماع الدولي ورفض الغالبية العظمى من دول العالم والرأي العام العالمي، وبذلت جهود كبيرة قبل احتلالها العراق في مجلس الأمن الدولي للحصول على غطاء شرعي لما كانت تنوي فعله ولكنها فشلت وقررت خوض الحرب بدون ذلك وتحالفت مع بريطانيا وبعض الدول الموالية لها

(العلاف، 2007: 4)، ويمكن تلخيص الإستراتيجية الأميركية كما عبرت عن نفسها خلال هذه المرحلة عملياً، إلى جانب ما عبرت عنه إستراتيجيتنا الأمن القومي الأميركي الصادرتان في 20 أيلول عام 2002 و 16 آذار عام 2004 في النقاط التالية:

1. جعلت أولوياتها إعادة صياغة دول منطقة الشرق الأوسط، وفقاً لمشروع شرق أوسطي تبنى المشروع الإسرائيلي، وزاد عليه عبر المحافظين الجدد الذين يعدون أنفسهم أكثر "إسرائيلية وصهيونية" حتى من الليكود نفسه، وهذا ما كانت تعنيه الحرب على الإرهاب والتعريض بالمجتمعات الإسلامية والإسلام بوصفهما حاضنين للإرهاب.

2. إعطاء الأولوية لمشاريع الشرق الأوسط الكبير بكل مسمياته، في الاستراتيجية الكلية الأميركية ترتب عليه في مرحلته الأولى نظرية تحالف الراغبين بديلاً للالتزام بالحلف الأطلسين كما ولد موقف سلبي من مجلس الأمن من أجل الانفراد بقرارات الحرب بعيداً عن مواقف الدول الكبرى الأخرى.

3. ولكي يعاد صياغة حكومات بلدان الشرق الأوسط ومجتمعاته العربية والإسلامية، لا بد من الاعتماد على (شفيق، 2010: 16):

- نظرية الحرب الاستباقية، سياسة التغيير بالقوة والاحتلال وهو ما طبق في أفغانستان والعراق، وفي فلسطين من قبل إسرائيل منذ عدوانها الممتد منذ ربيع 2002.
- استخدام سياسة الترويع من خلال النموذج الأفغاني والعراقي وحتى الفلسطيني المتمثل في محاصرة عرفات ومن ثم اغتياله، وهو ما عرف بنظرية تساقط أحجار (الدومينو)، أي الإطاحة برئيس ليرتعب الآخرون فيستسلمون.

• ابتزاز الدول العربية من خلال الترويج بتبني إدارة (بوش) لشعارات الإصلاح والديمقراطية والشفافية وحقوق الإنسان من المغرب إلى إندونيسيا، وذلك من أجل انتزاع التنازلات لحساب المشروع الإسرائيلي مقابل إغلاق ملفات الاستبداد والفساد والتشهير بالأنظمة.

وقد أشار الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 13 أيلول 2002، "إن الأمم المتحدة إذا لم تتحرك ضد العراق فإن أمريكا مستعدة للتحرك وحدها، فالعراق يمثل خطراً كبيراً على حياة الملايين من البشر، كما أن العراق يخفي معلومات مهمة عن برنامجه النووي والتف على العقوبات واشترى تقنية متقدمة وأسلحة بالستية" (العلاف، 2007: 10).

المطلب الثاني: الحرب الأمريكية العراقية واحتلال العراق عام 2003

كانت خطة الحرب هي الجزء الثاني من خطة عاصفة الصحراء التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية في عام 1991، وقد أشار بوب وودوارد (Bob Woodward) في كتابه خطة الهجوم (Plan Attack) الذي أصدره في عام 2004 إلى أن الخطة مكتوبة في 20 صفحة بعنوان خطة العمليات 1003 مضافاً إليها 20 ملحقاً مكوناً من 600 صفحة تتضمن الأمور اللوجستية والاستخبارات والعمليات البرية والجوية وقال: "أنه بعد الحادي عشر من أيلول 2001، ربط الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بين الإرهاب وغزو العراق، وأنه ليس من الضرورة أن نعثر أولاً في العراق على أسلحة الدمار الشامل. لكننا نفهم طبيعة صدام حسين وقدرته على إيذاء أمريكا"، وذكر وود وارد أن كونداليزا رايز مستشارة الأمن القومي الأمريكي

السابقة قالت أنه: "بالرغم من عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل حتى اليوم في العراق، إلا أن النتائج على المدى الطويل في العراق، أكثر أهمية، وبالإشارة لقول الرئيس بوش فإننا خلقنا عراقاً حراً ديمقراطياً مزدهراً وكانت الحملة على العراق رائعة إذا تم انجازها بأقل قدر من الخسائر البشرية الأمريكية، كما أن الحرب جرت دون تدخل إسرائيلي، ولم يتم استخدام أسلحة دمار شامل، ولم يحدث تدمير لحقول النفط العراقية، ولم يحدث تدخل خارجي من قبل إيران أو تركيا، ولم تقع اضطرابات عرقية وهذا هو الجانب الإيجابي من الحرب ضد العراق، أن الحرية هي طموح إنساني في العالم كله" (العلاف، 2007: 10-11).

وقبل التطرق إلى العمليات العسكرية التي تم بموجبها احتلال العراق يمكننا تناول مبررات احتلال وذلك من خلال تناول وجهة النظر الأمريكية، فمن منظور أمريكي، فقد كان إنهاء حكم صدام حسين يشكل أولوية تفوق أولوية التخلص من أسلحة الدمار الشامل، إن كان الهدف الأخير يلقى دفاعاً قوياً عنه بوصفه الدليل الكافي لتبرير غزو العراق.

ففي مطلع شهر آيار 2003 اعترف نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفوويتز بأن قضية أسلحة الدمار الشامل كانت مجرد تبرير مناسب لشن الحرب، وبين رأيه بالعبارات التالية "لأسباب بيروقراطية، استقر رأينا على قضية واحدة، هي أسلحة الدمار الشامل لأنها كانت المبرر الوحيد الذي يمكن أن يوافق عليه الجميع" واعتباراً من منتصف حزيران 2002 صمم الرئيس بوش على الإطاحة بنظام صدام حسين، فأصدر أمراً إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية لشن حملة سرية للإطاحة بنظام صدام حسين، بل إنه سعد من لهجته وأيد الكونغرس بدوره جهود الإدارة بإقراره قراراً يخول رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة الضرورية المناسبة ضد الدول

أو الأشخاص الذين يُعتقد أنها خططت أو فوضت أو ارتكبت أو ساعدت على وقوع الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 أيلول 2001 (شكاره، 2005: 8 - 9).

ويأتي موضوع النفط العراقي ضمن أهم المبررات التي يمكن أن تساق عند الحديث عن موضوع احتلال العراق، فحجم احتياطي النفط العراقي المؤكد (110) مليار برميل، فهو يمثل ثاني أهم وأكبر احتياطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، إضافة إلى ربط قضية النفط العراقي بالقدرة على تغطية العرض والطلب العالميين، وفي الوقت الحاضر تستمر تلبية الحاجات النفطية بالإمدادات الواردة من نفط منطقة الخليج العربي، وتوحي إحصائيات العرض والطلب والاحتياطات النفطية الهائلة المعروفة والمحتملة في العراق لصناعة النفط الأمريكية بالحاجة إلى تطوير مثلتها العراقية، وبالرغم عن كل ما قيل حول الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وانتهاكات نظام صدام حسين لحقوق الإنسان، لم تكن هذه القضايا هي المحورية التي حركت السياسة الأمريكية، وكانت وستبقى مسألة الوصول إلى النفط العراقي والسيطرة المطلقة على ذلك النفط من قبل الشركات الأمريكية والبريطانية الدافع وراء إبقاء القوات الأمريكية في حالة الحراك الدائم (شكاره، 2005: 11-9).

كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن نموذجاً جديداً لعراق ديمقراطي علماني يرتكز على قيم الحرية الغربية سيكون علاجاً شاملاً لمشكلات الشرق الأوسط الاقتصادية والسياسية كافة، ورأت الولايات المتحدة أن في تغيير النظام العراقي مقدمة لإحداث تغييرات سياسية أشمل في كل المنطقة قد مكنتها من استخدام العراق كنقطة مركزية في إدارة الشؤون الأمنية الإقليمية بما لديه من موقع استراتيجي إقليمي هام، والعمل على إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة، وتمكينها من

القضاء على أي تهديد محتمل من أي دولة للسيطرة على موارد المنطقة النفطية (التقرير الإستراتيجي، 2004: 25-26).

وكنتيجة لمحصلة المعلومات الاستخباراتية التي استقتها الاستخبارات الأمريكية، أعطى الرئيس الأمريكي أوامره ببدء الحرب وتوجيه الضربة الأولى في 20 آذار 2003، إلا أن الحرب من الناحية الفعلية بدأت في 21 آذار 2003، ضمن خطة عسكرية سميت بنظرية الصدمة والترويع (Shock And Awe)، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة حلفائها بشن هجوم بري وجوي واسع على العراق، واتخذت من الجنوب العراقي موطناً لدخولها إلى الأراضي العراقية وتركز الهجوم على أم قصر في محافظة البصرة والتحرك باتجاه بغداد مروراً بالمدن العراقية الجنوبية في عملية إحاطة وعزل، في حين كانت بغداد بمثابة الهدف الجائزة، وقد ظهرت مؤشرات انهيار الجيش العراقي آنذاك مبكراً من خلال سرعة دخول القوات الأمريكية إلى مدينة بغداد وانهاية الدفاعات العسكرية بعد انسحاب الجيش وتركه لواجباته العسكرية، وهو ما يعزوه بعض المتخصصين بالشأن العسكري إلى الاختلافات النوعية والكيفية بين الإمكانيات العسكرية لطرفي المنازلة، ما أدى بالتالي إلى إحكام الولايات المتحدة قبضتها على العراق لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ العراق معلنةً عن نمط جديد من العلاقات الإقليمية التي جمعت العراق الجديد مع دول الجوار ومن بينها المملكة الأردنية والتي كانت لها رؤيا في التعامل مع الوضع الجديد.

المبحث الثاني: الموقف الأردني من الاحتلال الأمريكي للعراق

يمكننا أن نتطرق للموقف الأردني حيال الاحتلال الأمريكي للعراق بالإشارة إلى أن المملكة الأردنية الهاشمية رهينة موقعها الاستراتيجي، حيث فرض هذا الموقع بين عدة دول إقليمية أكبر حجماً

وتسليحاً منه أن يسعى نحو ضمان أمنه واستقراره والحفاظ على سيادته وبقائه، وفرضت طبيعة النظام الدولي وبنية النظام الإقليمي عليه اتباع سياسة خارجية واقعية باعتبارها دولة قليلة الموارد وعرضه للخطر أمام الآخرين بشدة، والأردن تحت قيادة الملك عبد الله الثاني لم تحاول التوازن ضد الأطراف الدولية والإقليمية الساعية نحو الهيمنة على المنطقة، لإدراك صناع القرار السياسي فيه بمدى كارثية الأخطار التي قد تتعرض لها المملكة جراء انتهاج هذه الاستراتيجيات لكنها من جانب آخر تحالفت مع القوى العظمى عندما وجدت تهديداً لأمنها واستقرارها نتيجة الحرب الأمريكية على العراق وجماعات الإرهاب الدولي (أبو زيد، 2010: 35)، ويتفق الكثير من دارسي السياسة الخارجية لدول الشرق الأوسط وللمملكة الأردنية أن الهدف الأسمى للسياسة الخارجية الأردنية يتمحور بالدفاع عن أمن وبقاء الدولة وكيفية تعبئة الموارد واستغلالها لمواجهة التحديات مع العمل الدؤوب على تحديث البنية الاقتصادية والتنموية، وأن تحقيق ذلك يتطلب الاستقرار ودرجة كبيرة من الأمن الداخلي مع ضرورة إزالة مصادر الصراع في البنية الإقليمية المجاورة وضمان استمرار حالة السلام مع إسرائيل، وتعميق ارتباطها وتعاونها مع محيطها العربي وتعظيم حجم الارتباط والاعتماد المتبادل في شبكة الاقتصاد العالمي وتوسيع انخراطها في المجتمع الدولي والقضايا الإنسانية (أبو زيد، 2010: 19)، ويمكن تقسيم الموقف الأردني من الحرب والاحتلال الأمريكي للعراق من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الموقف الرسمي

المطلب الثاني: الموقف الشعبي

المطلب الأول: الموقف الرسمي

قبل تناول الموقف الأردني من الاحتلال الأمريكي للعراق، لا بد لنا أن نتطرق إلى طبيعة الموقف العربي تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق، ولاحقاً يمكننا أن ننظر إلى الموقف الأردني

باعتباره جزءاً من المنظومة العربية، فلم يكن لأي حربٍ إقليمية في الشرق الأوسط طوال النصف الثاني من القرن العشرين خلال عمر الدول القومية في النظام الإقليمي العربي في أغلب العالم الثالث نفس الأثر الذي تركته حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق عام 2003، وذلك لأنه ولأول مرة منذ حصول الدول العربية على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية يتم احتلال دولة عربية تعدّ من أركان مربع القوى العربية مع مصر والسعودية وسوريا على أيدي قوى عظمى، وهذا الأمر أحدث تغييراً هيكلياً (Structural Change) في طبيعة البناء الإقليمي وصور توزيع القدرات والإمكانات، وغير من صور التعامل والتفاعل الإقليمي بين وحدات النظام فيما بينها، وبينها وبين باقي الوحدات الدولية في النظام الدولي من جانب آخر (أبو زيد، 2010: 26).

وبغض النظر عن موقف النظام العربي من تهديد العراق والعدوان عليه، ومدى فعالية هذا الموقف من عدمه فإن واقعة الاحتلال أوجدت وضعاً جديداً كان ضرورياً أن تكون له آثاره الواضحة على النظام العربي (أحمد، 2004: 332)، إذ إن استجابة العرب للسياسات الأمريكية لقسر العراق كانت في أقصى مدى، ولم تظهر الدول العربية أي كبح في تحديد الخطوط العريضة لما يجوز للولايات المتحدة اعتماده أو عدم اعتماده في تمرير سياستها إزاء العراق، بل تمادت بعض الدول العربية في تقديم التسهيلات للولايات المتحدة في تنفيذ سياستها (عطوان، 2004: 312-313).

فعندما بدا واضحاً أن القرار الأمريكي بغزو العراق بات مؤكداً، انقسمت الدول العربية ما بين معترض على ضرب العراق وصامت إزاء ما يجري أو موافق على السياسة الأمريكية تجاهه والمتعاون مع الولايات المتحدة، وكان منطق أغلب الدول العربية أن الفرصة يجب أن تعطى كاملة للأمم المتحدة للتأكد من صحة اتهام الإدارة الأمريكية للعراق بامتلاك أسلحة دمار شامل، وخاصة

أن اللجان الدولية التي سُكّلت لهذا الغرض لم تتمكن من تقديم أي دليل مقنع بهذا الخصوص (قطيحات، 2008: 331).

وعلى الرغم من وضوح الإلتزامات العربية القانونية تجاه العراق في مثل حالة احتمالات الاحتلال الأمريكي للعراق بحسب معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، ووضوح الجانب العربي والتزاماته حسب قرارات القمم العربية، إلا أن أياً من الدول العربية لم ينفذ التزاماته تجاه نوايا العدوان على العراق، إذ إن الموقف الرسمي لم يقف عند هذا الحد، بل إن الحرب الأمريكية على العراق سُنت أرضاً وبحراً وجواً من أراضٍ وموانئ وقواعد عربية في الخليج، وتسهيلات لوجستية انطلقت من دول عربية أخرى (الجنابي، 2008: 27 - 28).

وعليه فإن الموقف الرسمي العربي إتخذ إتجاهين متناقضين من الحرب على العراق، أولهما الموقف النظري الراض للعدوان والمتمثل بقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وآخرها: القرار الصادر عن قمة شرم الشيخ في الأول من آذار 2003، الذي أكد "تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق، أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية، باعتباره تهديداً للأمن القومي العربي، وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية"، وعلى المستوى الوزاري وآخرها الإدانة الصادرة عن الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في القاهرة بتاريخ 24 آذار 2003، التي عدت العدوان الأمريكي البريطاني انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وخروجاً عن الشرعية الدولية وتحدياً للرأي العام العالمي، وأكدت الدول العربية في هذا الاجتماع عدم المشاركة في أيّ عمل عسكري يمس سيادة الأراضي العراقية وأمنه ووحدته وأي دولة عربية أخرى، وثانيهما: الموقف العملي المتمثل بتقديم التسهيلات اللوجستية التي مهدت

للحرب على العراق وساعدت على احتلاله في التاسع من نيسان عام 2003 (الجنابي، 2008: 27-28).

ويتفق الموقف الأردني الرسمي مع بقية الدول العربية، فقد كان يرى قبل اندلاع الحرب وأبان نشوب الأزمة العراقية الأمريكية ضرورة امتثال العراق لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما عمل الأردن على تجنب أي استخدام منفرد للقوة ضد العراق، انطلاقاً من قناعته بأن أي استخدام للقوة من شأنه فقط أن يعمق حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، كما شدد الأردن على أهمية صون السلامة الإقليمية، والوحدة السياسية، والاستقلال السياسي، وسيادة العراق، علاوة على ذلك، فإن الأردن حاول إقناع الحكومة العراقية بأن تستجيب وتنفذ الالتزامات كافة التي تفرضها قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالعراق وصولاً إلى خلق الأجواء المؤاتية التي من شأنها أن تطلق عملية تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على شعب العراق وصولاً إلى رفع هذه العقوبات التي أنهكت الشعب العراقي، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما في فيها تلك المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم (قطيشات، 2009: 444 - 445).

وحدد الملك عبد الله الثاني رؤيته وفهمه لطبيعة توزيع القوة وشكلها والقدرات على مستوى النظام الدولي ومعرفته بالمقيدات والعوائق التي تضعه فيها صغر حجم نفوذ دولته وقوتها وضعف مواردها وقلتها وعدم استقرارها الداخلي النسبي في انتهاج سياسة خارجية ضمنت تحقيق الأهداف العليا للدولة الأردنية وهي البقاء والاستقرار، ودعا الملك في أكثر من مناسبة إلى بذل كل الجهود لتجنيب العراق والمنطقة شبح الحرب، حيث ذكر الملك في كلمته التي ألقاها في القمة العربية في شرم الشيخ في الأول من آذار عام 2003، "أن الأردن يؤكد ضرورة دعم وتأييد أي جهد يساعد على تجنيب العراق أي عمل عسكري وعلى استخدام كل الوسائل الممكنة لتجنيب المنطقة آثار هذه

الحرب وضرورة تسوية هذه الأزمة بالطرق السلمية، كما أكد أهمية استمرار تعاون العراق مع الأمم المتحدة، وتنفيذ القرارات الدولية كافة ذات العلاقة، بما فيها القرار (1441) تفادياً لحدوث الضربة العسكرية التي أصبحت وشيكة "، وتطرق الملك في كلمته التي ألقاها في اليوم التالي لإعلان بداية الحرب في خطاب موجه إلى الشعب الأردني قائلاً: "إننا سنعمل بكل الوسائل الممكنة لوضع حد لهذه الحرب بالسرعة الممكنة، للتخفيف من معاناة أشقائنا، وتمكينهم من تجاوز آثار هذه الحرب، والحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العراقية" (قطيشات، 2008: 445 - 446).

ومن جانب رؤية القيادة العراقية في تلك الفترة، فإن المواقف الأردنية المتشددة تجاه العراق في تلك الفترة جاءت متزامنة مع تقارير نُشرت آنذاك في عدة صحف عالمية منها صحيفة (الابوزورفر) اللندنية التي أكدت بحسب إدعاء القيادة العراقية السابقة والمستند على تلك التقارير وجود دور أردني غير مباشر في الحرب الأمريكية على العراق، وقد أستندت التقارير في ذلك على الاتصالات الأردنية الأمريكية التي جرت في خضم الحرب التي أسفرت عن وصول ألفي جندي أمريكي إلى الأراضي الأردنية وقيامهم بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الأردنية بالقرب من الحدود العراقية، وبحسب التقارير فإن الحكومة الأردنية وافقت على إنزال تلك القوات في قاعدة المفرق الجوية وقاعدة موفق السلطي التي تبعد (40) ميلاً شرق العاصمة الأردنية على الطريق المؤدي إلى بغداد (ذنون، 2007: 7).

وفي محاولة منها لنفي هذه الأنباء دعت الحكومة الأردنية السفير العراقي في عمان صباح ياسين لزيارة أي مواقع حربية ليرى بنفسه أن تلك التقارير والأخبار ليس لها أي أساس من الصحة وانها محض اختلاق، كما دعا المسؤولون الأردنيون الصحفيين لزيارة المواقع والقواعد العسكرية ومشاهدتها بنفسهم للتأكد من عدم وجود قوات أمريكية (غرايبة، 2010، 1)، وعلى الرغم من نفي

الحكومة الأردنية لهذه التقارير إلا أن رئيس الحكومة الأردنية علي أبو الراغب عاد واعترف بأن وجود تلك القوات هو لتشغيل بطاريات الصواريخ من نوع باتريوت (Patriot) لمواجهة الصواريخ العراقية التي قد يطلقها العراق تجاه إسرائيل، وبين أبو الراغب أن هذا الإجراء هو من أجل عدم تحويل وسحب المنطقة إلى ساحة حرب أوسع ومحاولة لجعل إسرائيل خارج معادلة هذه الحرب، موضحاً أن هذه القوات بسيطة العدد وأنّ بقاءها سيكون بصورة مؤقتة (ذنون، 2007: 7).

وعلى الرغم من تباين الموقف الأردني الرسمي تجاه هذه القضية، إلا أن بعض التقارير والدراسات أشارت بشكل واضح إلى وجود اتفاق بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية على تمركز قرابة الخمسة آلاف جندي أمريكي في الأراضي الأردنية من أصل أربعة عشر ألف طلبت الولايات المتحدة تمركزهم في الأراضي الأردنية، كما تم نصب قواعد صواريخ (الباتريوت) حفاظاً على أمن تلك المنطقة (Terrill، 2008: 24-25)، والأمر الآخر الذي دلل ربما على مشاركة أردنية غير مباشرة في الحرب على العراق واستعداد أردني لمرحلة ما بعد تغيير نظام الحكم في العراق، فقد تأزمت العلاقات العراقية الأردنية بعد يومين من ابعاد دبلوماسيين عراقيين من عمان في آذار 2003، وقد فسرت هذه الخطوة على إنها استجابة أردنية لدعوة الإدارة الأمريكية لإبعاد الدبلوماسيين العراقيين من دول العالم، فيما ذكر مسؤولون أردنيون أن هناك محاولات عراقية لتأجيج الشارع الأردني (الجزيرة نت، 23 آذار 2003)، كما شهد يوم 26 آذار 2003 محاولات أردنية عراقية للمصالحة وتوضيح المواقف بعد اتهامات متبادلة وجهها نائب الرئيس العراقي آنذاك طه ياسين رمضان ردّ عليها وزراء الإعلام والخارجية والتجارة الأردنية، كما شنت الصحف الأردنية هجوماً غير مسبوق على القيادة العراقية وبالذات على رمضان وسط اتهامات بأن بغداد حاولت تفجير الساحة الأردنية لفك ما يجري عندها، واتهمته بمحاولة التشكيك بالمواقف القومية

الأردنية واستهجنّت ما سمته "حملة التشكيك الظالمة بحق الأردن وكيل الاتهامات بلا داع" (صحيفة المستقبل 27 آذار 2003).

ومتابعةً لتطورات الوضع في العراق عقدت الحكومة الأردنية برئاسة رئيس وزرائها آنذاك علي أبو الراغب مؤتمراً صحفياً في الأول من نيسان 2003، حضره عدد من رؤساء تحرير الصحف الأردنية وكتّابها، أكد أبو الراغب أن الحرب جاءت بسبب السياسات الخاطئة للعراق على اعتبار أن الحرب العراقية هي من تبعات إحتلاله للكويت عام 1990، واستمرار الحكومة العراقية في تحديها للولايات المتحدة، ورفضها للتعاون مع المجتمع الدولي، واتباعها سياسة الغموض فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل (سليمان، 2004: 2).

المطلب الثاني : الموقف الشعبي

أما الموقف الشعبي الأردني من الحرب على العراق، فعلى الرغم من تحذيرات الحكومة الأردنية من مغبة القيام بمظاهرات سياسية مؤيدة للعراق قبل الحصول على تراخيص بذلك من قبل وزارة الداخلية، إلا أن ذلك لم يمنع بعض الأحزاب السياسية من تبني هذه الطريقة الرسمية في التعبير عن رفض الحرب ضد العراق، وأضافت إليها الاعتصامات والمهرجانات التي تجري في صالات مغلقة، وقد بلغ عدد المظاهرات السياسية التي انطلقت في الأردن منذ بدء الحرب وحتى انتهائها ما يقارب (50) مظاهرة جميعها خرجت من مخيمات الوحدات والبقعة والمسجد الحسيني في وسط عمّان والجامعة الأردنية، ودعا المتظاهرون خلال مظاهراتهم وشعاراتهم التي رفعوها إلى نصرّة العراق والوقوف بوجه الحرب، كما طالب (99) سياسي أردني بينهم وزراء ورؤساء حكومات سابقون في رسالة إلى الملك عبد الله الثاني في الأول من نيسان 2003، بإدانة العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق، وعدم الاعتراف بأي نتائج سياسية أو قانونية تترتب عليه، كما

أعلنت لجنة شعبية في عمّان أن نحو (500) متطوع عبروا الحدود السورية العراقية باتجاه بغداد للمساهمة في مواجهة العدوان الأمريكي (ذنون، 2007: 7- 8).

وعندما نحاول تحليل الموقف الأردني تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق، فإننا نجد أنه يختلف عن الموقف الأردني تجاه الاحتلال العراقي للكويت أو ما سمي بحرب الخليج الثانية، وسلوك المملكة الذي انتهجته في حرب الخليج الثالثة هو نتيجة لما تعلمته القيادة السياسية من عواقب وتأثيرات تجربتها السابقة في حرب الخليج الثانية مع القوى العظمى حيث مالت المملكة إلى انتهاج سلوك "التوازن" ضد القوى الكبرى والمجتمع الدولي فكانت النتيجة طرد ما يقارب من نصف مليون عامل أردني خارج دول الخليج العربي، قطع المعونات والمساعدات التي كانت تقدمها ممالك البترول العربية الغنية للمملكة وكذلك المعونات والمساعدات الغربية، وأدى انتهاج الأردن لمثل هذا السلوك إلى عزلتها دبلوماسياً وسياسياً وتراجع حجم نفوذها الإقليمي وزيادة وتيرة عدم استقرارها الداخلي، وبالطبع تراجع النمو الاقتصادي وتردي الأحوال الاقتصادية والتنمية بصورة مزرية في جميع أنحاء المملكة (أبو زيد، 2010: 42).

هذا وجمعت السياسة الخارجية الأردنية تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق بين الوسطية في الموقف والاعتدال في الطرح، إذ وجد الأردن نفسه مُلزماً في اتخاذ موقف معتدل، فمن جهة أعلن صراحة رفض الحرب على العراق، كما دعا إلى رفع الحصار المفروض على العراق ومن جهة أخرى بحث عن مصلحته الوطنية في إطار السعي لتوزيع الغنائم على المستفيدين من الحرب أو المتضررين، إذ نصب ثلاثة قواعد لإطلاق صواريخ (باتريوت)، فيما وافق على قرارات جامعة الدول العربية، ومؤتمر القمة العربية آنذاك، كما جمع بين المصلحة الوطنية التي تقتضي حماية أمنه وسيادته ومصالحه خوفاً من أطماع بعض القوى التي تسعى إلى إغراق المنطقة في حرب شاملة

وفوضى عارمة، وهو بذلك حاول قدر الإمكان الحفاظ على المصالح الأردنية والعربية في آن واحد (قطيحات، 2009: 448 - 449).

ويمكننا الإشارة إلى أمر العاهل الأردني عبد الله الثاني بتشكيل هيئة وطنية من جميع الأطياف لترسيخ شعار "الأردن أولاً" لمواجهة أخطار إقليمية وبوادر نزاعات تلوح في الأفق، ودعا الملك آنذاك في رسالة بعث بها إلى رئيس الوزراء علي أبو الراغب، إلى إعادة النظر في بعض طروحات ممثلي الشعب والأحزاب ليكون الهم الوطني عندهم متقدماً على أي هموم أخرى في إطار عقد اجتماعي اقتصادي يظل شرائح المجتمع كافة دون استثناء (الموقع العربي لهيئة الإذاعة البريطانية، 2002).

نلاحظ أن السياسة الخارجية الأردنية عملت على الربط بين المصلحة الوطنية والانتماء العربي، كما حققت المملكة وضمنت استقلالها واستقرارها والحفاظ على أمنها، وسط تحديات كثيرة واجهتها، كما يمكننا أن نؤشر انعكاس مخاوفها من التغيرات السياسية في العراق بعد الاحتلال وهو ما انعكس على سلوكها في السنوات الأولى لهذا الاحتلال وهو ما سنتعرف عليه خلال المبحث القادم.

المبحث الثالث : العلاقات السياسية بين العراق والأردن (2003 - 2010)

شهدت العلاقات العراقية الأردنية بعد عام 2003 تحولات جديدة، فمن جهة أسهم التغيير السياسي في العراقي في رسم صورة جديدة للعلاقات مع دول الجوار العراقي ومنها علاقة مع الأردن التي تُعد من أهم دول الجوار العراقي مع الإشارة إلى بعض التحديات التي رافقت العلاقة بين البلدين التي عملت على تعكير الأجواء وتلييد سمائها بالغيوم، ولغرض تسليط الضوء على

العلاقات العراقية الأردنية خلال الفترة (2003 - 2010)، فقد تمّ التطرق إلى طبيعة ومسار تلك

العلاقة من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وفقاً للفترة الزمانية وكما يلي :

المطلب الأول: العلاقات العراقية الأردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة

المطلب الثاني: العلاقات العراقية الأردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية

المطلب الثالث: العلاقات العراقية الأردنية (2006 - 2010)

المطلب الأول : العلاقات العراقية الأردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة

منذ بداية التحول السياسي في العراق عام 2003، والموقف العربي بشكل عام يتسم بالسلبية والحذر، والدبلوماسية العربية جامدة تراقب دون تحرك برغم محاولات الدبلوماسية العراقية جذب الدعم العربي وتكثيف الحضور الدبلوماسي العربي في العراق، وما أن انتهت حرب الخليج الثالثة باحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، حتى بدأت واشنطن في البحث عن حلفاء جدد في المنطقة من أجل تمكينها في أنجاح أجندتها السياسية والعسكرية في العراق ولعل دول الجوار الإقليمي للعراق كانت معنية أكثر من غيرها في التفكير الأمريكي ضمن تلك الأجندة، ويرى الأردن في أن دوره في إنجاح الأجندة الأمريكية له ما يبرره، ومن بين تلك المبررات العلاقات الاستراتيجية التي يرتبط بها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وشعور القيادة الأردنية بضرورة اغتنام نتائج الحرب على العراق وعدم تكرار ما حدث في أزمة وحرب الخليج الثانية (1990-1991)، والتطمينات التي حصل عليها الأردن من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إبداء الدعم السياسي للأردن في المحافل الإقليمية والدولية، والبعد الفلسطيني، وإبداء الرغبة بإيجاد حل جدي لها (ذنون، 2007: 10-11).

ونعتقد أن طبيعة الدور الأردني تجاه الوضع الجديد في العراق تمثل في العمل على تدريب الآلاف من القوات الأمنية العراقية والعمل على تشديد الرقابة على الحدود الأردنية العراقية، ومنع دخول المسلحين إلى الأراضي العراقية، فضلاً عن ذلك سعى الأردن وبشكل متواصل إلى تشجيع بعض الأطراف العراقية للدخول في العملية السياسية، وكذلك التعاون الاستخبارات مع الولايات المتحدة، والحكومات المتعاقبة في مواجهة العنف المتصاعد في البلاد لاحقاً.

ولم يبتعد الموقف الأردني في تعامله مع العراق في هذه الفترة عن الموقف العربي عموماً فقد اقتصر الدور الأردني على مراقبة الأوضاع عن بعد دون التورط بمخاطرة غير محسوبة النتائج والعواقب، كونه بات يدرك جيداً بحكم التاريخ والجغرافيا حقيقة ما يجري بالعراق، وهي قادرة على رسم مصالحها، وتحقيقها بصورة مناسبة، ولكن إمكانياتها المحدودة تقف حائلاً دون تحقيقها لمديات نهائية (فوزي، 2010: 5)، وربما حاول الأردن استعادة تحالفه القديم مع العراق من خلال الحركة الملكية الدستورية التي نشطت في هذه الفترة وكانت تنادى بعودة العرش الهاشمي إلى حكم العراق إلا أنها لم يكتب لها النجاح ولم تلق القبول والدعم الشعبي الكافي (الجنابي، 2008: 199).

وعلى هامش إقامة المنتدى الاقتصادي العالمي الذي أقيم في الأردن في حزيران 2003، جرى لقاء بين الملك عبد الله الثاني والسير (بول برايمر) الحاكم المدني لعراق، وقد عرض الملك إمكانية المساعدة بقول جلالته: " إنني شديد الاهتمام في كيفية المساعدة التي يمكن أن يقدمها الأردن لكم في الشؤون الأمنية"، إلا أن (برايمر) اكتفى بشكر الملك على عرضه، ووعده بمعاودة الاتصال (Bremer، 2006: 102-103)، أما وجهة نظر الملك عن ذلك اللقاء فقد جاءت بإشارته إلى أنه أجرى نقاشات مع برايمر حول قراره المتخذ بحل الجيش العراقي وما سيشكله من انعكاسات على الوضع الداخلي في العراق، كما وصف هذا العمل بالوصفة الناجحة لانتشار حالة من الضياع

والفوضى، ولكن (برايمر) رد بلهجة جافة ومختصرة بالقول "أعرفُ تماماً ماذا أفعل وهناك بعض التعويض، إنني مُمسك جيداً بالأوضاع، على كل حال أشكرك كثيراً على ملاحظتك" (AbudullahII, 2011: 292).

وعلى الرغم من تحفظ بعض الدول العربية على التغييرات السياسية التي جرت في العراق إلا أن الملاحظ أن الأردن كان له رأي آخر في هذا التغييرات من خلال تتبع المواقف واللقاءات التي جرت آنذاك، فقد أجرى رئيس الوزراء الأردني علي أبو الراغب ووزير خارجيته مروان المعشر مباحثات مع رئيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي الدكتور إبراهيم الجعفري والوفد المرافق له الذي زار الأردن في آب 2003، وأكد الجعفري "أن الزيارة اعتراف صريح من الأردن بالمجلس"، في حين أشار رئيس الوزراء الأردني إلى "استمرار التواصل السياسي والاقتصادي والإنساني بين البلدين"، مشدداً على دعم الأردن الكامل للشعب العراقي لتجاوز الظروف الصعبة التي يعيشها حالياً، واعتبر أبو الراغب أن تشكيل المجلس الانتقالي يعد خطوة إيجابية على طريق حكومة عراقية منتخبة تمثل جميع الأطياف، داعياً في الوقت نفسه المجلس الانتقالي تحمل مسؤولياته بشكل أكثر فاعلية لإدارة شؤون البلاد ليحظى بدعم الشعب العراقي الذي سيكون كفيلاً لضمان تعامل الدول العربية معه كمثل للشعب العراقي في هذه المرحلة الانتقالية (صحيفة المستقبل، 26 آب 2003).

وأعلن رئيس الوزراء الأردني أبو الراغب أثناء زيارته للكويت في آب 2003، بتصريحاته الصحفية عن اعتراف الأردن بمجلس الحكم الانتقالي العراقي ودعمه وسياسات الاحتلال الأمريكي في العراق وأدان ممارسات النظام العراقي السابق، مؤكداً أهمية الوجود الأمريكي للحفاظ على وحدته، وأثارت هذه التصريحات رفضاً رسمياً وشعبياً داخل الأردن، مما دفع ببعض نواب مجلس

الأمة الأردني وخاصةً من جبهة العمل الإسلامي الموصوفة بالذراع السياسي لحركة الإخوان المسلمين في الأردن، لطلب الاستيضاح من رئيس الحكومة الأردنية حول حقيقة الموقف الأردني من الاحتلال الأمريكي للعراق، وهو السؤال الذي لم يعلق عليه أبو الراغب بينما اكتفى بالقول أن الأردن لديه ملفات ومصالح مهمة في العراق (ذنون، 2007: 12).

وتفجرت الخلافات الحادة بين أحزاب المعارضة الأردنية، في ضوء مواقفها المتباينة من مجلس الحكم الانتقالي العراقي، ما هدد بمزيد من الانقسامات في صفوفها خاصةً بعد إعلان الحزب الشيوعي الأردني تأييده لمجلس الحكم في ضوء مشاركة الحزب الشيوعي العراقي في عضويته، وشهد اجتماع لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية خلافاً في المواقف إزاء مجلس الحكم بين الحزب الشيوعي من جهة وبقية الأحزاب المنضوية تحت لواء اللجنة من جهة أخرى، فيما أشارت مصادر المعارضة إلى أن حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن، بصدد التأكد من موقف الإخوان المسلمين في العراق من مجلس الحكم، ومشاركة إسلاميين عراقيين في عضويته فيما التزمت الحركة الإسلامية الأردنية الصمت إزاء هذا الموضوع بانتظار جلاء الموقف (صحيفة الشرق الأوسط: 2003).

ووسط الجو السياسي المشحون في العراق خلال هذه الفترة، لعب التفجير الذي أُستهدف السفارة الأردنية في بغداد في السابع من آب 2003 دوراً في ضبابية العلاقات العراقية الأردنية (الياسري، 2010: 227)، إذ استنكر وزير الإعلام الأردني نبيل الشريف هذا الانفجار ووصفه بأنه عمل إرهابي وجبان، وقال الشريف في تصريحات صحفية إن هذا العمل لن يمنع الأردن عن مواصلة دعمه لمسيرة الاستقرار في العراق، مشيراً إلى أن عمّان ليس لديها معلومات حتى الآن عن دوافع الحادث أو الجهات التي تقف وراءه، وتأكيداً لتصريحات الشريف واصل المستشفى

الميداني العسكري الأردني إرسال المرضى العراقيين الذين يحتاجون لعمليات جراحية إلى المستشفيات الأردنية في عمّان استناداً إلى توجيهات العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني الذي أوصى بإجلاء الجرحى والحالات المستعصية إلى عمّان (الجزيرة نت، 2003).

من جهته بادر العراق إلى الانفتاح مع الأردن منذ تشكيل أول وزارة عراقية، وقدم تلميحات للأردن بعدم سحب الدعم الاقتصادي وخاصةً في مجال المشتقات النفطية، في مقابل التزام الأردن بإغلاق حدودها ضد المتسللين الذين يقومون بتنفيذ عمليات إرهابية في العراق، وكذلك الحفاظ على وجود أمن لجالية عراقية كبيرة لجئت للأردن في الفترة التي تلت حرب الخليج الثانية (الياسري، 2010: 227).

وفي الوقت الذي كان فيه مجلس الحكم الانتقالي في العراق يمارس مهامه الإدارية بالتعاون مع سلطات الاحتلال، أوعزت هيئة الأمم المتحدة وبدعم أمريكي لمدوبها إلى العراق (الأخضر الإبراهيمي)، مهمة اختيار حكومة عراقية تأخذ على عاتقها إدارة البلاد لمرحلة مؤقتة لحين إجراء الانتخابات التشريعية، وقد استطاع الإبراهيمي بعد مشاورات عدة مع زعماء وقادة الأحزاب السياسية في البلاد من اختيار الحكومة المؤقتة في الأول من حزيران 2004، فترعماها إياد علاوي رئيس حركة الوفاق الوطني وكلف باختيار أعضاء حكومته، في حين كانت رئاسة الجمهورية من نصيب الشيخ غازي عجيل الياور أحد شيوخ شمر في العراق، فرحبت معظم الأطراف الإقليمية والدولية بالحكومة المؤقتة لما أعتقدته تلك الأطراف من أن اختيار الحكومة المؤقتة سيفتح الباب أمام العراق نحو استعادة سيادته واستقلاله التام، وفي 28 حزيران 2004 وبعد الاتفاق مع الأمم المتحدة والزعماء العراقيين، سلم السفير (برايمر) الحاكم المدني للعراق، مسؤولياته إلى مجلس رئاسة، وحكومة عراقية مؤقتة وغادر العراق، وهي خطوة تعني من ناحية انتهاء الفترة الانتقالية بإجراء

انتخابات عامة في العراق وتشكيل جمعية وطنية كان من أول مهامها إعداد الدستور الدائم وطرحه للاستفتاء، ومن ناحية أخرى الاتفاق مع الأمم المتحدة وحكومة العراق المؤقتة على تغيير شكل الوجود العسكري لقوات التحالف إلى شكل جديد يعرف باسم القوات المتعددة الجنسيات (صالح، 2008: 92).

ويمكن القول بأن الأردن كان أكثر الدول العربية ترحيباً بالحكومة العراقية المؤقتة، وظهرت العشرات من إعلانات التهنئة لتلك الحكومة في الصحف الرسمية الأردنية الأمر الذي عده بعض الساسة والمحللين مؤشراً رسمياً على رضا وارتياح الأوساط الرسمية الأردنية بالحكومة العراقية الجديدة، ويرى بعض المحللين والمراقبين الأردنيين أن اختيار الحكومة العراقية الجديدة جاء نتيجة لاتفاق أردني أمريكي بعد ما أخذت الإدارة الأمريكية تتبنى القرارات والتوجهات المنسجمة مع التوجهات الأردنية، وأن واشنطن أخذت تستمع لنصائح الجار الأقرب إلى العراق والأكثر دراية بشؤونه، ويستدلون أصحاب هذا الرأي في رؤيتهم على اللقاء الذي جمع بين العاهل الأردني عبد الله الثاني والرئيس الأمريكي (جورج بوش) في السادس من أيار عام 2004، إذ أعلن بوش صراحة انه استمع باهتمام بالغ لنصائح وجهها ملك الأردن بخصوص الثقة ببعض الأشخاص فيما يخص المعادلة العراقية (ذنون، 2007: 14).

ورحب الملك عبد الله الثاني باختيار إياد علاوي رئيساً للوزراء والشيخ غازي عجيل الياور رئيساً للعراق معرباً عن أمله بأن ذلك سيكون فرصة جديدة على طريق بناء العراق، وإعادة الاستقرار إلى هذا البلد، وأرسل برقيتي تهنئة في 24 حزيران عام 2004 وضمّتها تأكيده استعداد الأردن للوقوف إلى جانب العراق (اللوزي، 2008: 79).

ويمكننا الإشارة هنا إلى أن أياد علاوي ارتبطت مع القيادة الأردنية بعلاقات وثيقة جداً، حيث استضافت عمان على مدى سنوات قبل سقوط النظام حركة الوفاق الوطني التي تزعمها علاوي دون غيرها من التنظيمات السياسية المعارضة، وخلال فترة وجودها في الأردن التي امتدت من عام 1996، سمحت السلطات الأردنية له بإصدار صحيفة المستقبل وإذاعة حملت الاسم نفسه موجهة إلى العراق، وعلى هذا الأساس اختار علاوي الأردن كأول بلد عربي يزوره في اطار نشاطاته خارج العراق بعد توليه منصب رئاسة الحكومة المؤقتة في 19 تموز 2004.

وخلال تلك الزيارة التقى علاوي بالعاهل الأردني عبد الله الثاني الذي أعرب له عن تهنئته الخالصة بموقعه الجديد وهو ماردي عليه علاوي بتأكيده أن الملك عبد الله الثاني يُمثّل سنداً قوياً للعراق المستقل والحر (ذنون، 2007: 15)، وخلال تلك الزيارة وقّع الجانبان العراقي والأردني على بروتوكول للتعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وترك البروتوكول أصداء إيجابية واسعة النطاق لدى الأوساط السياسية الأردنية التي عولت كثيراً على هذا البروتوكول وما قد يؤديه من دور في تمتين العلاقات العراقية الأردنية، وهو ما صرّح به وزير الخارجية الأردني آنذاك مروان المعشر بأن مباحثات البروتوكول أسست لعلاقات متينة جداً، وحدد الوزير الأردني أولويات سياسته الخارجية بعد توقيع البروتوكول على أساس العمل على استقرار الأوضاع في العراق بما يسمح بتطبيق فقرات البروتوكول، وتكررت زيارات علاوي إلى الأردن عدة مرات وأكد من خلالها على ضرورة متابعة ملف العلاقات العراقية الأردنية في المجالات كافة، وأبدى تقدير بلاده للجهود التي بذلها الملك لحشد الدعم الدولي لتمويل البناء والأعمار في العراق وحرص الأردن على التأكيد على أمن واستقرار ووحدة الأراضي العراقية (اللوزي، 2008: 113 - 114).

وكنتيجة طبيعية لتحسن العلاقات بين البلدين عين العراق عطا عبد الوهاب سفيراً له في الأردن في عام 2004، وقدم أوراق اعتماده إلى الملك عبد الله الثاني، سفيراً معتمداً لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية ومفوضاً فوق العادة في السابع من أيلول 2004، ورحب الملك بالسفير وبأشغاله منصبه، وعبر عن ثقته بأن المسؤولين الأردنيين سيتعاونون معه في مهمته، فيما عبر السفير العراقي عن عظيم شكره للملك، وسروره كونه أول سفير للعراق الجديد في الأردن (عبد الوهاب، 2008: 68).

وتأكيداً على الرغبة الأردنية بأهمية المحافظة على سلامة وحدة الأراضي العراقية وضرورة أن يكون المجتمع الدولي شريكاً فاعلاً في بناء شرعية سياسية مؤثرة في العراق وصولاً إلى عراق حر ومستقل، وتعزيزاً لسبل السلام والتنمية في الشرق الأوسط فقد استضاف الأردن، في السابع من كانون الثاني عام 2005، مؤتمر وزراء خارجية دول الجوار العراقي وحث الملك فيه الدول المجاورة للعراق على مساعدة الشعب العراقي في مساعيه لبناء بلده ومؤسساته، كما أكد أهمية مشاركة كل العراقيين في الانتخابات المقررة في 30 كانون الثاني لممارسة حقهم الديمقراطي في الإختيار وهو السبيل الوحيد لتجسيد إرادتهم في تقرير مستقبلهم الأفضل (المناصير، 2007: 77).

المطلب الثاني: العلاقات العراقية الأردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية

جرت في الثلاثين من كانون الثاني من عام 2005، انتخابات تشريعية في العراق غايتها تشكيل جمعية وطنية تعمل على اختيار حكومة توكل إليها مهمة قيادة دفة الحكم في البلاد لفترة انتقالية، وأسفرت تلك الانتخابات عن فوز الائتلاف العراقي الموحد بـ 140 مقعداً ما أهله بالتالي

من تشكيل حكومة بالتعاون مع القوائم والكتل السياسية الأخرى التي تفاوتت في الحصول على المقاعد في الجمعية الوطنية العراقية وانعكست هذه الانتخابات بدورها على العلاقات بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية.

وقد رحب الأردن بالانتخابات العراقية، فأعلن الناطق باسم حكومتها أسمى الخضر ترحيبها بالعملية السياسية التي جرت في العراق وعدتها خطوةً على طريق استعادة الأمن والاستقرار، وأكدت أن أهم ما تتطلبه المرحلة القادمة هو الاتجاه نحو الوحدة الوطنية، فحاجة العراق للإستقرار تتطلب الحفاظ على وحدة ترابه وأبنائه ليعود دوماً الحاضر الفاعل في الساحة العربية (ذنون، 2005: 8)، وقدّم الأردن تسهيلات كبيرة لوفد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المشرف على انتخابات العراقيين المقيمين في الأردن فيما أقتصر دور السفارة العراقية على التعاون معهم بشأن ما يطلبوه (مقابلة مع السفير عطا عبد الوهاب، 27 شباط 2011).

غير أن ثمة توتراً طرأ على العلاقات العراقية الأردنية في بداية انطلاقتها في عهد رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري الذي ترأس الحكومة العراقية الانتقالية، ويعود أسباب التوتر في العلاقات إلى أمرين:

أولهما وبحسب رؤية الحكومة العراقية الإنتقالية التصريح الذي أدلى به الملك عبد الله الثاني الذي أعلن فيه مخاوف بلاده ما اسماه بالهلال الشيعي الذي بدا يمتد من إيران عبر العراق وسوريا وانتهاء بحزب الله في لبنان، وأكد العاهل الأردني أن هذا التحالف الرباعي ذو أهداف إستراتيجية مما قد يربك استقرار المنطقة ويشكل خطراً على الأردن وعلى دول أخرى كدول الخليج العربي، وأن أفضل وسيلة لمواجهته هو كبح جماح التدخل الإيراني في العراق من

خلال جعل الأخير بلداً مستقراً وقوياً يستطيع أن يواجه بمفرده كل التدخلات الخارجية
(Staloo, 2005: 1).

نظرت بعض الأطراف العراقية باستياء بالغ إلى تصريحات الملك عبد الله الثاني وعدّوه
تدخلاً في النسيج الاجتماعي العراقي، وأعلن إبراهيم الجعفري عدم إعتقاده بتصورات الملك،
في حين عقد البرلمان العراقي الذي كان أغلبه من المكونين الشيعي والكرادي، جلسة ندد فيها
تصورات الملك عبد الله الثاني وعدّها تدخلاً في الشؤون الداخلية للعراق (ذنون، 2007: 12)،
كما عدّه بعضهم بمثابة تحريض على مقاطعة العملية السياسية في العراق، وتدخل أردني في
شؤون العراق الداخلية (الجنابي، 2008: 199)، فيما فسّرت بعض المصادر حديث الملك
كونها جاءت لتنتقد تسييس المذهب الشيعي وليس كمحرك لرفض المذهب نفسه كون العائلة
المالكة في الأردن هم من أشرف آل البيت في النهاية.

ثانيهما التفجير الانتحاري الذي قام به شخص قيل في حينه أنه أردني يدعى رائد منصور البنا في
مدينة الحلة العراقية في 28 شباط عام 2005، الذي أودى بحياة أكثر من 120 مواطناً
عراقي إضافة إلى العديد من الجرحى الأمر الذي أثار موجة سخط داخل الأوساط الرسمية
والشعبية في العراق دفعته إلى القيام بتظاهرات عديدة منددة بالنظام السياسي الأردني ووصل
الأمر إلى قيام المتظاهرين بمهاجمة السفارة الأردنية في بغداد وإحراق العلم الأردني (ذنون،
2007: 13).

شاب العلاقات العراقية الأردنية بعد ذلك توتر غير مسبوق، وفي ذلك الجو المشحون قامت
الحكومة الأردنية بسحب القائم بالأعمال الأردني في السفارة الأردنية في بغداد، بعد أن حدثت
أعمال شغب عفوية أمام دار السفارة الأردنية وأحرق بعض المتحمسين العلم الأردني، على أثر ذلك

قامت الحكومة العراقية بسحب السفير العراقي إلى بغداد في 22 آذار عام 2005 (مقابلة مع السفير عطا عبد الوهاب، 27 شباط 2011).

لم تهدأ موجة السخط الشعبي في العراق إلا بعد إعلان الحكومة الأردنية على لسان ناطق الرسمي أسى خضر إدانة الاعتداءات الإجرامية والإرهابية في العراق مؤكدة أن أي اعتداءات ارتكبتها أردنيون في العراق ليس لها علاقة بالموقف الأردني الرسمي، وأوضحت خلال لقاءها الأسبوعي بالصحفيين أن الأردن يجب ألا يحاكم بسبب تصرفات أشخاص قاموا بارتكاب اعتداءات هم أصلاً مدانون من قبلها، مؤكدة أن إقامة بيت عزاء لأحد المواطنين الأردنيين المتهمين بالقيام بعمل انتحاري ليس موقفاً رسمياً، ولا يعني أن الحكومة الأردنية توافق على أي مساس بأمن العراق، وأضافت أن ذلك لا يعبر عن موقف الأردن الرسمي والشعبي على حد سواء، وإن الأمر لا يتعدى العادات الاجتماعية المتبعة في حالات الوفاة، كما قامت السلطات الأردنية باعتقال صحفي من جريدة الغد اليومية قائلةً أنه نشر خبراً كاذباً وملفقاً حول قيام الأردني المتوفى في العراق رائد البنا بارتكاب تفجير الحلة، وأكد رئيس الوزراء فيصل الفايز في تصريح لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) أن الأردن ملكاً وحكومةً وشعباً يقف إلى جانب الشعب العراقي الشقيق في نضاله لمواجهة الإرهاب الذي يستهدف العراقيين الأبرياء وصولاً إلى تحقيق الأمن والاستقرار في العراق، وشدد على إدانته وإدانة الحكومة الأردنية للأعمال الإرهابية التي ذهب ضحيتها أبرياء من العراقيين قام بها نفر لا علاقة لهم بالإسلام أو العروبة وإنما يتخذون الدين ذريعة لإعمالهم الإجرامية المرفوضة من كل عاقل ومسلم، وشدد الفايز على عمق العلاقة التي تربط الشعبين الأردني والعراقي اللذين تجمعهما علاقة تاريخية إستراتيجية قائلاً: "إن الأردن سيبقى يقدم كل دعم يستطيعه للعراقيين وصولاً لتحقيق الأمن والاستقرار واستكمال بناء المؤسسات الوطنية العراقية" (وكالة الأنباء الأردنية بترا، 13 آذار 2005).

هذا ووجه الملك عبد الله الثاني للصحافة جزءاً من المسؤولية عن توتر العلاقات مع العراق مشيراً خلال اجتماع عقده مع رؤساء أبرز الصحف العراقية ومسؤولين بارزين في الإذاعة والتلفزيون العراقيين إلى أن بعض الصحفيين لا يروق لهم أن تكون علاقات الأردن بالعراق قوية ومتينة، وشدد جلالته على أهمية دور الإعلام في توضيح الصورة الحقيقية للمواطنين عن الوضع الجديد في العراق وقال: "أن شعب العراق يتطلع إلى المستقبل ولا يرغب في العودة إلى الماضي، وأن الخطاب الإعلامي الأردني يجب أن يتعاطى مع المتغيرات والتحولات في العراق"، مؤكداً ضرورة أن تراعي وسائل الإعلام مصالح الأردن وعلاقاته بأشقائه العرب، وأكد الملك لوسائل الإعلام العراقية حجم المسؤولية والجهد الذي يقوم به الأردن لحماية الحدود مع العراق ومنع تسلل الإرهابيين إلى هناك، كما أكد على دور الصحافة في العلاقة بين الأردن والعراق، ومدى تأثير الصحافة على الشعب (مفارقة، 2009: 2).

وشهدت الفترة اللاحقة عودة العلاقات إلى طبيعتها، ففي السابع من أيار عام 2005 زار الرئيس العراقي جلال طالباني العاصمة الأردنية عمّان مصطحباً معه وفد رفيع المستوى ضم سفير العراق لدى الأردن تمهيداً لعودته إلى مركز عمله، فأنتهت تلك الزيارة الأرمّة التي كانت قائمة بين البلدين وفتحت صفحة جديدة في العلاقات بينهما، وتم تجاوز القضايا الخلافية التي تعيق تقدم العلاقات الثنائية (مقابلة مع عطا عبد الوهاب، 27 شباط 2011)، ووصف وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري تلك الزيارة بالتاريخية، وقال: "إنها رسالة على عمق العلاقات بين الشعبين الجارين والشقيقتين، وأن موضوع عودة السفير العراقي إلى الأردن تم معالجته وعاد السفير إلى عملة في عمّان"، وأشار إلى الاتفاق على آليات لمعالجة مثل هذه الاحراجات في العلاقات بين الجانبين ووصف لقاء الملك والرئيس العراقي بالأيجابي جداً، وأن الجانبين أكداً على عدم تكرار مثل هذه

الإحراجات في العلاقات بين البلدين ووقوفهما ضد أي شيء يسيء إلى العلاقات المتينة والوثيقة بين الشعبين، وأعلن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري "عن اتفاق بلاده مع الأردن على تعزيز تعاونهما الأمني لمحاربة الإرهاب في المنطقة إضافة إلى اتفاقهما على بحث القضايا التجارية والمالية العالقة تمهيداً لحلها وإن البلدان اتفقا على توثيق التعاون الأمني بينهما لمكافحة الشبكات الإرهابية في ظل تزايد أعمال التدمير والقتل في العراق الذي يواجه مشكلة الإرهاب يومياً" (موقع إيلاف الإلكتروني، 8 أيار 2005).

وتأكيداً على أن العلاقات بين البلدين تسير بالاتجاه الصحيح، قام رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران بزيارة مفاجئة إلى العراق في 10 أيلول 2005، وهي أول زيارة يقوم بها مسؤول عربي على هذا المستوى منذ التغيير السياسي في العراق بعد عام 2003، وعُدّت تلك الزيارة دعماً للحكومة العراقية والعملية السياسية الجارية في العراق (الجنابي، 2008: 200)، والتقى على هامش زيارته برئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري والنائب الأول لرئيس الجمهورية عادل عبد المهدي، وتركزت المباحثات خلال هذه الزيارة على سبل دعم العلاقات الثنائية، خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية، وأكد رئيس الوزراء بدران حرص الملك عبد الله الثاني على أمن واستقرار العراق ووحدة شعبه وسيادته على أراضيه، معرباً عن أمله بمشاركة جميع العراقيين في تقرير مصير بلادهم من خلال المشاركة في العملية السياسية الجارية في العراق، من جهته عبر رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري عن سعادته لهذه الزيارة كونها أول زيارة لمسؤول عربي رفيع المستوى منذ سقوط النظام السابق، وهي تشكل منعطفاً سياسياً عاماً في العلاقات بين البلدين (الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الأردني، 11 أيلول 2005)، وأثارت هذه الزيارة انتقاد المعارضة الأردنية التي أصدرت بياناً مشتركاً أعربت فيه (15) حزباً سياسياً أردنياً

عن رفضهم لهذه الزيارة لكونها جاءت لحكومة عراقية من إفرازات الاحتلال الأمريكي للعراق بحسب البيان (موقع أخوان أون لاین الالکترونی، 11 أيلول 2005).

أما الموقف الأردني من الدستور العراقي المؤقت الذي وافق الشعب العراقي عليه في الاستفتاء الشعبي الذي جرى بتاريخ 15 تشرين الأول عام 2005، وبنسبة 79% من الأصوات فقد عبر عنه وزير الخارجية الأردني مروان المعشر في تصريحات صحفية نشرت له، أكد فيها بأن موضوع الدستور العراقي شأن عراقي داخلي لا نعلق عليه من الخارج، شأن المنطقة وشأن الأردن الحفاظ على وحدة العراق، لأنه بلد هام عربي يجب الحفاظ على سلامة أراضيه تحت كل الظروف، وبالتالي طالما أن الدستور العراقي يضمن الحفاظ على هذه الوحدة تبقى الأمور الأخرى داخلية (الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأردنية، 16 تشرين الأول 2005).

ورداً على زيارة بدران للعراق، قام رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري في 27 تشرين الأول عام 2005 بزيارة رسمية للأردن، وقد اهتمت الأوساط الرسمية والإعلامية بالزيارة لاعتبارات سياسية وطائفية فالجعفري يُمثّل الأكثر تقيلاً فيما يتعلق بالقرار العراقي مقارنة بالطالباني، فضلاً عن انتماء الجعفري للمذهب الذي حذر الملك عبد الله الثاني من انتشاره لأهداف سياسية في المنطقة، وخلال تلك الزيارة التقى الجعفري بالملك عبد الله الثاني الذي أكد له أن سيادة العراق ووحدة أراضيه هي مصلحة أردنية مثلما هي مصلحة عراقية مجدداً ووقوف بلاده إلى جانب العراق في سعيه نحو بناء مستقبله كما أكد الجعفري من جانبه حرص العراق على إقامة أفضل العلاقات مع الأردن مبيناً أن التعاون مع الأردن في جميع المجالات سوف يكون ذات طابع استراتيجي مهم من شأنه أن يشكل انعطافة في العلاقات العراقية الأردنية، في حين أشار رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران إلى أن زيارة الجعفري تأتي رداً على زيارته إلى بغداد لاستكمال البحث في سبل

تطوير العلاقات العراقية الأردنية والبحث في الملفات الثنائية بين البلدين وأهمها ملفا النفط والأموال المجمدة (ذنون، 2007: 14).

كما تصدرت القضايا العالقة بين البلدين جدول أعمال زيارة وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إلى الأردن ولقائه مروان المعشر، خاصة ما يتعلق بالأرصدة العراقية المجمدة في الأردن ومطالبات القطاع الخاص الأردني بمستحققاته على العراق والتعاون الأمني بين الجانبين بغية ضبط الحدود ومكافحة التسلل إلى الأراضي العراقية، ودارت مناقشات زيباري مع مروان المعشر حول كافة جوانب العلاقات بين الأردن والعراق، ودور عمّان في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق من خلال تدريب قادة ومنتسبي الجيش العراقي الجديد والشرطة العراقية (مفارجة، 2009: 3).

ورغم التطور في العلاقات بين البلدين في تلك الفترة يرى بعض المحللين السياسيين أن ثمة تحفظ برز لدى بعض الأطراف العراقية من التقرب باتجاه الأردن، الأولى يمثلها التيارات ذات الأيدولوجية الدينية كحزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية اللذان يتحفظان على الأردن بسبب وقوفه إلى جانب العراق إبان الحرب مع إيران، والجهة الثانية يمثلها رئيس المؤتمر الوطني العراقي (أحمد الجلبي) الذي تتهمه الأردن بالتجاوز على أموال بنك البتراء الأردني، وعلى إثرها حكم عليه غيابياً في الأردن بالسجن اثنين وعشرين عاماً، وبشأن هذه القضية يرى المراقبون إن الأردن خفف كثيراً من انتقاداته الحادة له بعد توليه منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة الجعفري، والدليل على ذلك ما صرح به الناطق باسم الحكومة الأردنية قائلاً: "بأن تعيين الجلبي هو من نتائج العملية السياسية في العراق، وأن الحكومة الأردنية تحترم رأي الشعب العراقي وتسانده في سبيل إعادة المؤسسات العراقية"، والحقيقة أن الأردن تعامل مع قضية الجلبي بمبدأ المصالح

السياسية، وهو يدرك أنه يُمثّل رقماً صعباً في المعادلة العراقية، الأمر الذي دفع الأردن إلى تجنّب إثارة هذه القضية حفاظاً على مصالحه في العراق (ذنون، 2007: 13 - 14).

المطلب الثالث: العلاقات العراقية الأردنية (2006 - 2010)

تماشياً مع التطورات السياسية الجارية في العراق فقد جرت في الخامس عشر من كانون الأول عام 2005، انتخابات تشريعية ثانية لاختيار حكومة دائمة في العراق أسفرت عن فوز ثلاث كتل رئيسية هي الائتلاف العراقي الموحد وجبهة التوافق العراقية وقائمة التحالف الوطني الكردستاني، ولأن كتلة الائتلاف العراقي الموحد كانت أكثر الكتل حصولاً على الأصوات فقد أنيطت بها مهمة اختيار رئيس الحكومة، حيث تم اختيار نوري المالكي رئيساً للحكومة العراقية لفترة دائمة تمتد إلى أربع سنوات، ورحب الأردن كالعادة بالعملية السياسية الجديدة في العراق وسهل مشاركة الجالية العراقية المقيمة في هذه الانتخابات، هذا وقد بعث الملك عبد الله الثاني ببرقية تهنئة إلى نوري المالكي مؤكداً رغبة الأردن في رؤية العراق وشعبه يصلان إلى بر الأمان، وجدد جلالته حرص المملكة على السير قدماً في تطوير العلاقات الثنائية مع العراق على جميع المستويات (ذنون، 2007: 15)، هذا ويمكننا تتبع خطوات تلك العلاقة من خلال التالي:

1. **العلاقات خلال عام 2006:** في تطورٍ غير مسبوق في العلاقات العراقية الأردنية زار الأردن في 19 شباط عام 2006، السيد مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري في العراق والتقى على هامش زيارته مع الملك عبد الله الثاني، فأكد جلالته حرصه على وحدة العراق وضمّان المستقبل الأفضل لشعبه، مشيراً إلى ضرورة مشاركة جميع فئات الشعب العراقي في العملية السياسية (اللوزي، 2007: 125)، ووعده الصدر أن تكون إمكانيات التيار في خدمة الجهود

لمنع التسلسل الإرهابي، وأن يقف ضد أي إساءة للأردن بل إنه سينقل صوت الأردن إلى العراق، معيداً التذكير بالعلاقة الخاصة للتشيع مع آل البيت مع تناول ملفات عديدة خلال هذا اللقاء بما في ذلك قصة الهلال الشيعي، وانتهت بإزالة كل لبس حول حقيقة رؤية الأردن وموقفه وممارساته التي لم تخرج عن الخط المعن والنزيه، ودعم مسار سلمي ديمقراطي توافقي يقود إلى نهاية الاحتلال وبناء عراق حر موحد (صحيفة الغد، 20 شباط 2006).

وعلى صعيد الاهتمام الأردني بتطورات الأحداث في العراق، أدان الملك عبد الله تفجير مرقد الإمام علي الهادي في سامراء، وذلك في 23 شباط 2006، بقوله: "إن التعرض الآثم لمرقد الإمام علي الهادي أثار غضبنا، واستفز مشاعرنا نحن آل البيت رسول الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وشكل إساءة بالغة لكل المسلمين من مختلف المذاهب وهو أمر نرفضه رفضاً قاطعاً ونستنكره بشدة" (مجلس الوزراء الأردني، 2006)، وضمن الإطار نفسه جاء استقبال الملك عبد الله الثاني لرئيس جبهة التوافق في الثامن من آذار عام 2006، وأبدى جلالته أسفه لبعض الحوادث التي يشهدها العراق، وحض العراقيين على تجاوز أسباب الفتنة، وأهمية دور دول الجوار العراقي لضمان الخروج من الوضع الراهن المتدهور في العراق (اللوزي، 2008: 125).

غير أن الجديد في العلاقات العراقية الأردنية في عهد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي هو التعاون الاستخباراتي بين حكومتي البلدين والقوات الأمريكية المحتلة الذي أسفر عن مقتل أحمد الخلايلة الملقب باسم الزرقاوي زعيم تنظيم القاعدة في العراق في التاسع من حزيران عام 2006 (صحيفة العرب اليوم، 9 حزيران 2006)، وربما كانت هذه الحادثة هي السبب في دفع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي للقيام بزيارة إلى العاصمة الأردنية عمان في 27 تموز عام 2006، وهي أول زيارة له منذ تسلمه رئاسة الحكومة العراقية، وخلال تلك الزيارة التقى المالكي

بالعاهل الأردني عبد الله الثاني الذي أكد له استعداد الأردن مساعدة العراق في الخروج من الأزمة الأمنية التي يعانيتها، وأبدى استعداد الأردن إلى تقديم كل دعم لجهود المصالحة التي يقودها المالكي في العراق، كما أشار إلى تجديد رغبة الأردن لاستضافة مؤتمر القيادات الدينية في العراق بالتنسيق والتعاون مع الحومة العراقية، في حين أكد المالكي من جانبه أن العراق يسعى إلى تمتين العلاقات بين البلدين على أسس مبدئية واستراتيجية تمكنها من خدمة الأجيال القادمة، وشغلت علاقات التعاون الثنائي بين البلدين حيزاً واسعاً من مباحثات الطرفين، إذ أكدا الحرص المتبادل على إيجاد آليات لتطويرها وتفعيلها في مختلف الميادين (صحيفة الرأي، 27 تموز 2006).

ورداً على زيارة المالكي لعمان، قام رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت بزيارة إلى بغداد في 16 آب عام 2006، ونقل رئيس الوزراء الأردني رسالة من الملك عبد الله الثاني إلى الرئيس العراقي جلال طالباني تسلمها نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي تتضمن دعم وتأييد الأردن للقيادة والحكومة والشعب العراقي، وعقد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ونظيره الأردني جلسة مباحثات حضرها عدد من الوزراء من الجانبين تركزت على آليات تعزيز العلاقات الثنائية، وخصوصاً في المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية، وعد المالكي خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نظيره الأردني، الزيارة بأنها خطوة إيجابية تظهر الاهتمام الأردني بالشأن العراقي وتسهم في تطوير العلاقات بين البلدين، من جانبه أكد البخيت إنه جاء إلى بغداد حاملاً تحيات الملك عبد الله الثاني للعراق حكومة وشعباً بكل أطيافه ومتمنياً له الاستقرار والأمن والازدهار وللتأكيد على دعم الشعب الأردني للشعب العراقي الشقيق في مواجهة العنف والتطرف والتقدم نحو استعادة العراق مكانته التي تليق بهذا البلد العظيم، كما تم التوقيع على اتفاقية تم بموجبها عودة بيع النفط العراقي للأردن بأسعار تفضيلية، وتم الاتفاق كذلك على تشكيل لجنة مشتركة برئاسة رئيس الوزراء

في كلا البلدين ووزراء عراقيين وأردنيين تكون مهمتها مراجعة كل الاتفاقيات المبرمة بين البلدين، وقد اقترح الأردن على الجانب العراقي إيجاد مكان آمن للسفارة الأردنية، ما اعتبر إشارة إلى تحفظ المملكة على أي مقترح لنقل مقر سفارتها إلى المنطقة الخضراء (وكالة الأنباء الأردنية بئرا، 17 حزيران 2006).

وعاد رئيس الوزراء العراقي لزيارة الأردن في 29 تشرين الثاني عام 2006، والتقى الملك عبد الله الثاني الذي عبر عن قلقه من تزايد أعمال العنف في العراق، مشيراً أنه لا سبيل للحل إلا من خلال العملية السياسية، كما أوضح بأن العراق سيكون الشريك الاستراتيجي للأردن، فيما سيبقى الأردن هم الشريك الإستراتيجي للعراق، فيما شكر المالكي الملك على مواقفه من العراق (اللوزي، 2007: 132)، وشهد العام 2006، زيارات متعددة لمسؤولين عراقيين تجاوزت ستة عشر زيارة من بينها زيارتين لنائب رئيس الجمهورية الدكتور طارق الهاشمي عملت على تعزيز العلاقات بين البلدين (تقرير وزارة الخارجية العراقية لعام 2006: غير منشور).

وعلى إثر تصاعد حدة العنف الطائفي كأحد مسببات الاحتلال، قامت القيادة الأردنية بحملة دبلوماسية واسعة النطاق تهدف إلى التخفيف من حدة العنف وتقريب وجهات النظر بين الكتل السياسية العراقية، إذ التقى الملك عبد الله الثاني في 29 تشرين الثاني عام 2006 بعدد من رؤساء الأحزاب السياسية والدينية في العراق، من بينهم حارث الضاري الأمين العام لهيئة علماء المسلمين، إذ عرض الأخير رؤيته الخاصة بالأوضاع المتدهورة وكيفية إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها، كما التقى الملك عبد الثاني وبشكل منفرد بكل من إياد علاوي رئيس حركة الوفاق الوطني، وعبد العزيز الحكيم رئيس الائتلاف العراقي الموحد، وخلال اللقاءين أكد الملك عبد الله حرص الأردن على

مستقبل العراق مؤكداً على ضرورة استقراره الذي لا يتحقق إلا من خلال وحدة أبناء الشعب العراقي بكافة أطيافه وقومياته (ذنون، 2007: 16-17).

وعلى صعيد العلاقات الدبلوماسية خلال هذا العام، فقد سمى العراق سعد جاسم الحياتي سفيراً جديداً له لدى المملكة الأردنية الهاشمية خلفاً للسفير السابق عطا عبد الوهاب الذي انتهت مهام أعماله في حزيران 2006، وقدم أوراق اعتماده خلال العام نفسه، كما قدم أحمد اللوزي أوراق اعتماده في 17 آب 2006 سفيراً للمملكة الأردنية الهاشمية في العراق، وهو أول سفير عربي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 (صحيفة الشرق الأوسط، 19 آب 2006).

2. **العلاقات خلال عام 2007** : لم تختلف تلك السنة عن سابقتها في مجال تبادل الزيارات الرسمية، إذ شهد هذا العام زيارة الرئيس العراقي جلال طالباني والتقى بالملك عبد الله الثاني في آذار في ختام تواجده في المملكة الأردنية لتلقي العلاج أثر وعكة صحية، وبحث الجانبان العلاقات العراقية الأردنية، وآليات تفعيلها، وتطويرها في المجالات كافة، وأكد طالباني على أهمية تنسيق الجهود الأردنية والمصرية والسعودية لدعم العراق، وصولاً إلى بناء عراق موحد وأمن ومستقر، وأشاد بمتانة العلاقات التي تربط البلدين، من جهته قال العاهل الأردني: "إن ترسيخ الأمن والاستقرار في العراق هو هدف نسعى من أجل إنجازه وتحقيقه لضمان عودة العراق للعب دوره الحيوي والمؤثر في الساحة العربية والإقليمية" (وكالة الأنباء الأردنية بترا، 2 آذار 2007)، وجاء هذا اللقاء ليؤكد الرغبة العراقية بتفعيل الدور والدعم العربي للعراق وصولاً إلى عراق مستقر وأمن.

وواصل الأردن تأكيده الوقوف مع العراق في ظروفه التي يمر بها وصولاً إلى عودته للعب دور محوري، وتأكيداً على الرغبة الأردنية بلقاء كل الأطراف السياسية العراقية، ولعب دور إيجابي

في العراق، التقى الملك عبد الله الثاني برئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في 18 من آذار خلال هذا العام، وأكد جلالته على أهمية الدور الذي يقوم به الأكراد في دعم الجهود الهادفة إلى تعزيز امن واستقرار العراق وبناء مستقبل أفضل لأبنائه، مشيراً إلى العلاقات التاريخية التي جمعت العرب والأكراد على مر السنين، وأشار البارزاني إلى حرص الأكراد على تعزيز العلاقات مع الأردن، ومختلف الدول العربية (وكالة الأنباء الأردنية بتر، 18 آذار 2007).

وكذلك نجد أن نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي زار الأردن والتقى بالملك عبد الله الثاني في 25 من آذار بعد أسبوع من زيارة مسعود البارزاني، وبحث مع الملك الأوضاع السياسية في العراق، كما تأتي زيارة نائب رئيس الجمهورية العراقي السيد عادل عبد المهدي إلى الأردن ولقاء الملك عبد الله الثاني في 30 أيلول، لتشكل محطة جديدة في بحث الأوضاع السياسية، ومستجدات العملية السياسية في العراق مع الجارة الأردن، ولتؤكد على رغبة واضحة في دفع العلاقات إلى الأمام (التقرير السنوي للسفارة العراقية في عمان لعام 2007، غير منشور).

3. العلاقات خلال عام 2008 : مع تطورات أحداث الساحة العراقية خلال هذا العام، فإننا نجد أن الفرصة أصبحت سانحة أكثر من أي وقت مضى منذ عام 2003، لإعادة ترتيب العلاقات العراقية العربية بطريقة تخدم اندماج العراق ونظامه السياسي المتشكل حديثاً بالبيئة الإقليمية، فالوضع العراقي لم يعد بهشاشته السابقة، التي كانت تفرض نوعاً من اللايقينية حول اتجاهات الأوضاع في العراق، وإمكانية استمرار وحدته، فإلى حد ما تم تجاوز المخاوف الكبرى الناتجة عن الصراع الأهلي والاستقطاب الطائفي الحاد، ويجري التعامل مداً وجزراً ما تبقى من رواسبهما في ظل مناخ يوحي بثقة أكبر وكذلك فإن الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية التي يجري حولها جدل واسع النطاق داخل النطاق وفي الأروقة الإقليمية والدولية، والتي تنطوي

على أفق استراتيجي حتى لو تم اختزالها إلى مذكرة تفاهم (جابر، 2008: صحيفة الشرق الأوسط).

ثم جاءت المرحلة الثانية، وكان عنوانها التكيّف الإيجابي مع التطوّرات العراقية في مجالي العملية السياسية وبناء المؤسسات الأمنية، ولكن دون التخلي عن الحذر أو الاندفاع في التأييد، وعملياً، بدأت هذه السياسة مع صدور القرار الدولي رقم 1546 في حزيران 2004، وهو القرار الذي اعترف بدور للأمم المتحدة فيما يجري في العراق، وإنهاء الاحتلال من الناحية القانونية ودفع العملية السياسية وإعادة بناء المؤسسات السياسية والأمنية.

وبالنسبة للعلاقات بين العراق والأردن خلال العام 2008، فعلى ما يبدو ووفق تطورات الأحداث الجارية في العراق آنذاك فإننا نجد أن هناك عمقاً واسعاً، ونشاطاً متميزاً يمكن ملاحظته من خلال طبيعة الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين وحجمها، والملاحظ على هذه الزيارات، إنها أصبحت مكثفة ومتكررة، وربما نجد أن لها انعكاسات لاحقة على طبيعة سير العلاقات بين البلدين وهذا ما يفسر لنا بشكل واضح تصاعد الخط البياني لهذه العلاقة خلال العام 2008، من حيث طبيعة الزيارات المتبادلة وما تمخض عنها، فقد زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عمّان في 12 حزيران 2008، والتقى مع هذا الوفد مع عدد من الوزراء والمسؤولين الأردنيين، كما التقى بالملك الأردني، "والذي أكد أنه سيقدم كل إمكانيات الأردن لدعم خطط الحكومة العراقية للحفاظ على أمن واستقرار العراق، وضمان وحدته ومستقبله، وهو يساند الحكومة العراقية لتثبيت الأمن والاستقرار عبر انخراط كافة مكونات الشعب العراقي في العملية السياسية"، كما أجرى رئيس الوزراء العراقي مباحثات مع نظيره الأردني السيد نادر الذهبي، تمخض عنها بيان مشترك، وتوقيع محضر اجتماع اللجنة العليا العراقية الأردنية المشتركة الخامسة، ويتضمن أهم القضايا التي تم

الاتفاق عليها في موضوع الطاقة وقضايا الجالية، والجانب الأمني، والعلاقات الدبلوماسية، والتدريب، وتبادل الخبرات (التقرير السنوي للسفارة العراقية في عمّان لعام 2008، غير منشور).

لقد جاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي هذه ليست مثل سابقتها، لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون، إذ يمكن ملاحظة ملامح مرحلة جديدة في العراق تنطلق من مبدأ إعادة تشكيل العلاقات داخل العراق وخارجه، وهذا ما نلاحظه على حجم هذه الزيارة وطبيعتها وما تمخض عنها من تفاهات مشتركة، وهو ما أكدّه الملك عبد الله الثاني في لقائه مع صحيفة السفير اللبنانية في حزيران 2006، وبعد زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى الأردن، إذ أكد جلالته بأن "المالكي جاء هذه المرة إلى عمّان بخلاف زيارتيه السابقتين من حيث الظروف الداخلية في العراق والرغبة في البناء عليها عبر بث رسائل تفيد بأن العراق دولة في طريقها للتعامل مع المحيط العربي بشكل مختلف هذا مقابل ثبات أردني على الرغبة في بناء علاقة جيدة مع العراق كان لا بد أن يؤسس لها جيداً عبر الصراحة والمكاشفة التي جرت خلال الزيارة على الصعد والملفات المختلفة، وعاد المالكي إلى بغداد في ظل أجواء من الارتياح من كلا الجانبين الأردني والعراقي لشكل العلاقة الجديد بين البلدين"، وفي هذا الإطار وفيما يخص مستقبل العلاقة العراقية العربية أشار جلالته: "يجب استغلال الفرصة ومد أيدينا إلى العراقيين وندعم علاقاتنا كعرب مع العراق ولا مجال للتردد أو تأجيل المبادرة باتجاه العراق حتى لا نخسر هذا البلد والشعب" (صحيفة السفير 21 حزيران 2006).

وأشار الملك إلى أن الوضع الأمني المضطرب حال دون أن تقيم البلدان العربية سفارات لها في بغداد، وتقوي علاقاتها مع العراق، لكن الحقيقة تبقى أن تواصل البلدان العربية مع العراق هو ضرورة أساسية لشد أزره ضد نزعة التوسع التي تمارسها الحكومة الإيرانية والوقوف بوجه

طموحها إلى الهيمنة، إلا أنه رأى في العام 2008، أنه من الضروري إبراز حقيقة أن العراق كان يسير في الاتجاه الصحيح، وأن الأوضاع السياسية كانت تتجه نحو الاستقرار وبخصوص زيارته للعراق، فقد أشار قائلاً: "شعرت بأن زيارتي للعراق ستبعث إشارة رمزية إلى أن الأوضاع بدأت تعود إلى طبيعتها، وسأكون بذلك أيضاً الأول بين قادة العرب زائراً في بغداد منذ الغزو الأمريكي، لكن العائق الحقيقي في سبيل هذه الزيارة كان العامل الأمني، فلا الإيرانيون ولا جماعات تنظيم القاعدة يرغبون برؤيتي في العراق" (Abudullah II, 20011: 366- 365).

واستناداً إلى رؤية الملك أعلاه، فقد زار العراق في 11 آب 2008، ورافقه في تلك الزيارة أخوه الأمير علي ووفد رفيع المستوى، من بينهم رئيس الوزراء نادر الذهبي، الذي أجرى مباحثات مع نظيره العراقي تركزت حول آليات تطوير العلاقات الثنائية، وسبل دعم الأردن لجهود تعزيز أمن العراق وأستقراره، وفرص التعاون بين البلدين في المجال الاقتصادي، والتجاري، وأكد جلالته خلال المباحثات مواقفه السابقة " بأن الأردن يقف على مسافة واحدة متساوية من جميع مكونات الشعب العراقي"، كما أكد أن توحيد العراقيين بمختلف أطيافهم السياسية من سنة وشيعة وأكراد هو الطريق الوحيد لبناء العراق" (التقرير السنوي للسفارة العراقية في عمان لعام 2008، غير منشور)، من جانبه رحب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، بزيارة الملك واصفاً إياها بالخطوة المتقدمة والإيجابية التي تصب في توثيق العلاقات بين العراق والأردن من جهة، ومقدمة لتعزيز علاقات التعاون مع بقية الأقطار العربية من جهة أخرى، كما أكد نائب رئيس الوزراء العراقي الحرص على توطيد علاقات العراق مع محيطه العربي بما يسهم في تفعيل العمل العربي المشترك، ووصف بيان رسمي صدر عن الحكومة العراقية بأن المباحثات التي جرت بين مسؤولي

البلدين "كانت صريحة وجرت في أجواء إيجابية، وتناولت مستقبل العلاقات بين البلدين، وسبل تعزيزها على مختلف المستويات" (فرحان، 2008: 19).

ومن النتائج التي تمخضت عن هذه الزيارة، قرار الحكومة الأردنية بإعادة افتتاح سفارتها في بغداد، إذ تسلم الرئيس العراقي جلال طالباني، أوراق اعتماد السفير الأردني الجديد في العراق السيد نايف فنطول الزيدان في 16 تشرين الأول 2008، الذي سبق أن قدّم أوراق اعتماده إلى وزير الخارجية العراقي (هوشيار زيباري) في وقت سابق، كما تطرق الملك عبد الله الثاني في خطاب العرش الذي ألقاه في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر، إلى الشأن العراقي، إذ أكد الملك على دعم الشعب العراقي، والوقوف إلى جانبه، ووصف المقيمين العراقيين في الأردن "بالأشقاء والضيوف، ومن الواجب رعايتهم كأخوة يمرون بظروف صعبة" (التقرير السنوي للسفارة العراقية في عمّان لعام 2008، غير منشور).

كما شهد هذا العام لقاء نائب رئيس الجمهورية العراقية الدكتور طارق الهاشمي بالملك عبد الله الثاني وبحث معه العلاقات الثنائية بين العراق والأردن ومستجدات الأوضاع الأمنية والسياسية، كما تباحث مع رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي حول الاتفاقية الأمنية والعلاقات الثنائية (التقرير السنوي للسفارة العراقية في عمّان لعام 2008، غير منشور).

4. **العلاقات خلال عام 2009:** استمرت القضية العراقية خلال عام 2009 ضمن أولويات السياسة الخارجية الأردنية، إذ إننا نجد أن الأردن خطا خطوات واضحة أسهمت في تدعيم العلاقات بين البلدين في المجالات كافة، ففي المجال السياسي شهد استمراراً أردنياً واضحاً في دعم وحدة العراق وعملية السياسية، وصدرت توجيهات ملكية في كانون الأول للحكومة الأردنية بالموافقة على فتح مراكز انتخابية للعراقيين المقيمين على أراضي المملكة للمشاركة

في انتخابات مجلس النواب العراقي، إضافة إلى صدور تعليمات الملك عبد الله الثاني فيما يتعلق ببعض القضايا فيما يخص العراقيين في الأردن (التقرير السنوي للسفارة العراقية في عمّان لعام 2009، غير منشور).

هذا وعكست توجهات الملك عبد الله الثاني فيما يخص الانتخابات العراقية، الرغبة الواضحة في المساهمة في إنجاح التحولات السياسية في العراق، حتى أننا يمكن أن نلاحظ التسهيلات الكبيرة التي قدمتها الحكومة الأردنية فيما يخص هذه الانتخابات، وهو ما أشار إليه وفي أكثر من مناسبة السفير العراقي في عمّان سعد جاسم الحياي، الذي أكد في تصريحات صحفية "أن الحكومة الأردنية أبدت استعدادها لتقديم جميع الإمكانيات والتسهيلات لإنجاح الانتخابات للجالية العراقية الموجودة في الأردن"، كما نوه السفير بأن عدد مراكز الاقتراع سيكون بين (10) إلى (12) مركزاً موزعة بين عمّان والزرقاء وأربد، إذ ستكون في الأماكن التي تتواجد فيها الجالية العراقية في الأردن من أجل التسهيل عليهم، مشيراً إلى "أن الحكومة الأردنية أبدت استعدادها لزيادة عدد المراكز بناء على طلب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والحكومة العراقية" (صحيفة الدستور، 7 شباط 2010).

أما فيما يخص الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، فقد واصل المسؤولون العراقيون زيارة الأردن لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين، فقد زار نائب رئيس الجمهورية العراقي الدكتور طارق الهاشمي الأردن وفي الثالث من آيار التقى بالملك عبد الله الثاني وأستعرض خلالها الوضع السياسي العراقي وتطورات الوضع الأمني، من جهته أشار جلالته إلى نتائج زيارته الأخيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وما تمخض عنها، موضحاً جدية الإدارة الأمريكية في موضوع الانسحاب، وتطبيق الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، (التقرير السنوي للسفارة العراقية في عمّان 2008، غير منشور).

فيما زار رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي العراق في الثالث من أيلول على رأس وفد كبير ضم عدداً من الوزراء والمسؤولين، وممثلين من القطاع الخاص، والإعلاميين، أجرى خلالها مباحثات مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وأكد الذهبي أن توجيهات الملك عبد الله الثاني تنطلق من ثوابت، وركائز واضحة مبينة على احترام وحدة العراق، واستقراره، ودعم العملية السياسية لتمكين العراق من استعادة دوره العربي والإقليمي والدولي، وتضمنت المباحثات المواقف السياسية، وسبل تعزيز العلاقات التجارية، والاقتصادية بين البلدين، وكذلك أتفق الطرفان على سرعة ألبت في ملف المعتقلين الأردنيين في العراق، كما التقى الذهبي برئيس الجمهورية جلال طالباني في مدينة السليمانية، الذي ثمن موقف الملك عبد الله الثاني بالتكفل بعلاج جرحى التفجيرات الإرهابية التي تعرضت لها بغداد، وإرساله طائرة خاصة لنقلهم إلى مستشفيات عمّان لتلقي العلاج، بينما جدد رئيس الوزراء الأردني موقف الأردن الداعم لاستقرار العراق، ووحدته، وسلامة أراضيه، وتجديد الدعم لعملية المصالحة الوطنية بين أبنائه كافة، ومشاركة جميع الأطراف في العملية السياسية (كتاب السفارة العراقية في عمّان، رقم 2866: 9 أيلول 2008).

وفي خطوة جاءت لتأكيد موقف الأردن المعن من التعاون مع القوى السياسية العراقية كافة زار المملكة الأردنية السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في 15 تشرين الثاني، والتقى بالملك عبد الله الثاني، الذي أكد "وقوف الأردن إلى جانب العراق، ودعمه للجهود التي تهدف إلى استعادة العراق آمنه واستقراره وتمكينه من تجاوز الظروف الصعبة التي يواجهها بحيث ينعم العراقيين بالأمن والاستقرار في وطنهم"، من جهته ثمن رئيس المجلس الأعلى الإسلامي مواقف الأردن الداعمة للعراق وشعبه والخطوات التي أخذها لتسهيل إجراءات دخول المواطنين العراقيين إلى المملكة وإقامتهم فيها (موقع الملك عبد الله الثاني، 16 تشرين الثاني 2009)، كما التقى الحكيم

خلال زيارته للأردن برئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي، ورئيس مجلس الأعيان زيد الرفاعي، وعدد من الوزراء والمسؤولين الأردنيين.

ومن الزيارات المهمة لهذا العام، زيارة رئيس مجلس النواب العراقي د. أياد السامرائي في 26 كانون الأول التقى خلالها مع رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري، ورئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي، وبحث معهما سبل تعزيز العلاقات الثنائية، وقدم تصوراً واضحاً عن الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وطبيعة التكتلات السياسية الجديدة على الساحة التي تستعد لخوض الانتخابات النيابية في 2010 (كتاب السفارة العراقية في عمان، رقم 4055: 31 كانون الأول 2009).

ويرى الباحث أن هذه الزيارة واللقاءات التي جرت على هامشها تؤشر على الانفتاح المتبادل، وتبعد أي فكرة عن التحسس الأردني من القوى السياسية الشيعية العراقية، وأن تكرارها يُعد مؤشر إيجابي على صعيد العلاقات بين البلدين، وكان لها أثر واضح إنعكس على مسار العلاقات العراقية الأردنية وعلى الأصدعة كافة، منها الاقتصادية والثقافية والأمنية، كما أن الزيارات التي حدثت خلال عام 2007 جاءت لتصب في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال المستوى الرفيع لها بالرغم من الأحداث والتوترات التي شابتها في بادئ الأمر، إلا أن الحكومتين أدركتا أن كلا البلدين يمثل رئة للآخر، فتم العمل لتدارك تلك الخلافات من خلال تلك الزيارات، فيما جاءت زيارة الملك عبد الله الثاني للعراق عام 2008 لتشكل علامة مهمّة على تغيير الموقف العربي تجاه بغداد وما يجري فيها من عملية سياسية، ما زال أمامها بعض العقبات، وفي ظل الحديث المكثف عن قُرب التوصل إلى اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة، بات العراق معرضاً لتغيّرات سياسية في محيطه العربي، وهو ما أكدته من بعد ذلك زيارة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد

السنيرة إلى بغداد بعد أسبوع من زيارة العاهل الأردني، ثم جاءت المرحلة الثانية، وكان عنوانها التكيف الإيجابي مع التطورات العراقية، ولاحظنا عند متابعتنا لعام 2008 أنه كان حافلاً بزيارات متبادلة بين مسؤولي البلدين، أسهمت وبشكل واضح في تطوير العلاقات فيما بينهما، مما انعكس بشكل واضح على طبيعة العلاقات الثنائية في المجالات كافة.

الفصل الرابع

العلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن (2003 - 2010)

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، منعطفاً جديداً ساهم في بناء توجهات جديدة للعلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن وفي مجالات عدة، إلا أن المصالح المتبادلة بين العراق والأردن، والعامل الجغرافي، والعمق التاريخي لهذه العلاقات التي انطلقت في عام 1953 وهو تاريخ توقيع اتفاقية تجارية بين العراق والأردن شكلت أساساً انطلقت منه العلاقات الاقتصادية بين البلدين، بل إنها رسمت محددات جديدة لهذه العلاقة، وألقى تنامي أعداد الجالية العراقية الكبيرة في الأردن بظلالها على هذه العلاقة وفي ميادين عدة، وهو ما سنحاول أن نبينه ضمن هذا الفصل، حيث سنعمل على تناول طبيعة العلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن للفترة من (2003-2010) عبر ثلاث مباحث وكما يلي:

المبحث الأول: علاقات التعاون والتبادل التجاري بين العراق والأردن.

المبحث الثاني: النفط في العلاقات العراقية الأردنية.

المبحث الثالث: الاستثمارات العراقية في الأردن.

المبحث الأول: علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري

أسهم الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 في بدايته بتراجع الأنشطة الرسمية المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين عموماً، بسبب تردي الحالة الأمنية وعدم وجود مؤسسات رسمية في العراق إبان الاحتلال، وفي الفترة التي شهدت ميلاد مجلس الحكم الانتقالي العراقي لم تكن

العلاقات العراقية الأردنية واضحة، وغالباً ما خضعت العلاقات الاقتصادية للاعتبارات السياسية التي كان يشوبها الحذر في التعامل عدا بعض الاستثناءات المحدودة بسبب موقف الأردن من بعض الأطراف في مجلس الحكم الانتقالي، واستمر الوضع على ما هو عليه لحين تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة (الطالب، 2005: 157).

وستتناول الدراسة في هذا المبحث علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وذلك

عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول: الزيارات والمؤتمرات الاقتصادية

المطلب الثاني: الاجتماعات المشتركة

المطلب الثالث: التبادل التجاري

المطلب الأول: الزيارات والمؤتمرات الاقتصادية

أولاً: الزيارات المتبادلة: بادر العراق منذ تشكيل أول وزارة عراقية بعد التغيير السياسي في عام 2003، وقدم تطمينات للأردن بعدم سحب الدعم الاقتصادي في مجال المشتقات النفطية خاصة، مقابل التزام الأردن بإغلاق حدودها ضد المتسللين من أجل العمليات الإرهابية في العراق، وكانت أولى التصريحات الأردنية الرسمية بهذا الاتجاه هو ما أدلى به الناطق باسم الحكومة الأردنية أسمى خضر "أن بلادها تسعى لبناء علاقات متوازنة ومصالح مشتركة وبما يؤمن إمداداتها من النفط ويخفف الدين على العراق (الياسري، 2010: 227-228). وهو ما يشير إلى رغبة أردنية في استئناف المنحة النفطية التي كان يحصل عليها الأردن من النظام العراقي السابق التي كانت تؤمن له احتياجات النفطية بأسعار تفضيلية، وعلى هذا الأساس وفي أول زيارة له بعد توليه منصب

رئاسة الحكومة المؤقتة زار الدكتور أياد علاوي رئيس الوزراء العراقي، المملكة الأردنية في 19 تموز 2004، وخلال تلك الزيارة أكد علاوي أن المملكة تُمثل سندا قويا للعراق (ذنون، 2007: 15)، وأهم ما تمخضت عنه الزيارة توقيع الجانبين العراقي والأردني على بروتوكول للتعاون بين البلدين في مختلف المجالات، ونص البروتوكول على عدة نقاط نذكر منها:

- إنشاء لجنة عليا برئاسة رئيس الوزراء في كلا البلدين تعمل على وضع السياسات والتصورات العامة في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك وإقرار أوجه التعاون التكاملي والاستراتيجي.
- إنشاء مجموعة من اللجان الفرعية تتاطب بها مهام التنسيق المشترك واقتراح آليات العمل المناسبة لتعزيز التعاون الثنائي ورفع توصياتها إلى اللجنة العليا المشتركة.
- تحديد مجموعة من القطاعات والمجالات التي تنصدر قائمة الأولويات في البلدين ابتداء بقطاع التجارة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتربية والصحة والتعليم والطاقة والتنسيق بخصوص التخطيط الاقتصادي المشترك الطويل المدى.
- تطوير مناخ التعاون الأمني بإشكاله كافة بحيث يعمل الجانبان على عقد لقاءات دورية لتعزيز العلاقات بين المؤسسات العاملة في هذه القطاعات بما يخدم المصلحة المشتركة على أن يتم عقد اجتماع للوزراء المعنيين بهذا البروتوكول في غضون شهرين وذلك من أجل وضع الآليات ومتابعة المواضيع التي تم بحثها لوضع الاتفاقيات والبرامج التنفيذية وأن يتم الإعداد لاجتماع اللجنة العليا خلال ثلاثة أشهر، وتتولى وزارتا الخارجية والتخطيط في البلدين مهمة تنسيق أعمال هذه اللجنة (الطالب، 2005: 154 - 155).

وعملت الحكومة العراقية على تجديد الصلات التجارية والاقتصادية مع الأردن التي كانت قائمة في عهد الحكومة العراقية السابقة، إذ جرى التوقيع بين البلدين على مذكرة تعاون في الحقلين

الاقتصادي والمالي، كما أطلقت الوعود ببناء أنبوب للنفط يربط بين الحقول الشمالية في العراق وميناء العقبة في الأردن، وخلال هذه الفترة تم استخدام الوسطاء الأردنيين والبنوك الأردنية مثل بنك الإسكان والبنك الأهلي، في الصفقات المختلفة التي تعقدها الحكومة العراقية مع جهات متعددة (Alawi,2007:450)، وهو ما عكس الرغبة العراقية الواضحة في استئناف العلاقات الاقتصادية بين البلدين تحقيقاً للمصالح المشتركة، وقامت العديد من الوفود العراقية بزيارات مستمرة إلى الأردن وعلى أعلى المستويات التي أثمرت عن توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات مختلفة ومنها الاتفاق على استئناف عمل اللجنة العراقية الأردنية المشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين وتضمنت عرض أربعة مشاريع أساسية على تلك اللجنة بكلفة (1078) مليون دولار، وتم مناقشة المانحين للمساهمة في تمويل المشروعات الآتية (الطالب، 2005: 157-158) :

- تأهيل مركز حدود الكرامة بين البلدين بتكلفة قدرها (105.8) مليون دولار.
- إنشاء منطقة حرة على الحدود بمساحة (10) مليون متر، وبكلفة (49) مليون دولار.
- تأهيل خطوط النقل بين الأردن والعراق بتكلفة (723) مليون دولار.
- تأهيل ميناء العقبة الذي يعد الميناء الرئيس لتوريد البضائع للعراق بتكلفة قدرها (200) مليون دولار.

وفي 19 كانون الأول 2004 تأسس مكتب تنسيق جهود إعادة إعمار العراق في وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية لتنسيق السياسات والجهود المشتركة بين العراق والأردن في كل من قطاع التجارة وإدارة الشبكات والمعلومات والتعليم والبحث العلمي والصحة والنقل والتدريب والبتترول والطاقة والاستثمار والأمن والسياسات النقدية والتمويلية (الياسري، 2010: 228).

وجاءت زيارة رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران إلى العراق في آب 2005 لبحث سبل دعم العلاقات الثنائية، وخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية خاصة، كذلك الحال عند زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى عمّان في حزيران 2006، كما شهدت العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية دفعة قوية عقب زيارة رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت إلى بغداد على رأس وفد كبير في آب 2006، وذلك بعد عقد اتفاقيات تجارية وتفاهمات أعطت زخماً كبيراً للعلاقات الثنائية، وأعلن وزير الصناعة والتجارة الأردني شريف الزعبي "أن العراق قرر تزويد الأردن بالنفط الخام يوميا وبأسعار تفضيلية لكنه لم يحدد الأسعار" فيما ذكرت وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي أن الأردن والعراق اتفقا على عقد اجتماعات للجنة العليا الأردنية العراقية كل ستة أشهر بهدف تقوية العلاقات بين البلدين وتفعيل اللجان القطاعية العشر (صحيفة الرأي، 17 حزيران 2006) إلى جانب زيارة الملك عبد الثاني إلى العراق في عام 2008 التي عُدت خطوة مهمة نحو تمتين العلاقات الاقتصادية بين البلدين (الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الأردني، 2011).

وهدفت زيارة رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي إلى العراق في عام 2009 إلى تحسين العلاقات التجارية بين البلدين، وعلى هامش تلك الزيارة وقع الجانبان اتفاقية التجارة الحرة التي وصفها الذهبي بأنها ستعمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن إلى جانب اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وجرى التوقيع على اتفاقية زراعية لتعزيز التعاون الزراعي كما تمت دراسة التوقيع على عدد من الاتفاقيات الأخرى في المجالات التجارية والاستثمارية، وقد أكد الذهبي "أن العراق والأردن يرتبطان باتفاقيات وبروتوكولات اقتصادية وتجارية منذ عقود، وكان لهذه الاتفاقيات الأثر الإيجابي في دعم مسيرة العمل الثنائي المشترك، إلا أنه وبالرغم من ذلك

فإن هذه الاتفاقيات لم يتم استغلالها بالشكل الأمثل، حيث أمامنا آفاقٌ واسعة للتعاون" (كتاب السفارة العراقية في عمان، رقم 2343 : 13 أيلول 2009).

ثانياً: المؤتمرات الاقتصادية : لعبت المؤتمرات الاقتصادية التي عُقدت في الأردن دوراً في تعزيز العلاقات بين البلدين فقد رعت اللجنة العليا العراقية الأردنية مجموعة من المشاريع كان أهمها عقد الاجتماع الرابع للجنة المانحين للصندوق الدولي لدعم العراق في البحر الميت خلال الفترة من 18-19 تموز 2005، وشارك في الاجتماع ما يزيد عن أربعمئة مشارك يمثلون خمساً وخمسين دولة ومنظمة وهيئة دولية، وكذلك عقد الاجتماع التنسيقي الموسع بين الحكومتين العراقية والأردنية في 28 آب 2005، تمت خلال هذا الاجتماع مناقشة الآلية التي تحكم عمل الإطار الهيكلي بين البلدين، كما رحب الطرفان بالمزيد من التعاون والتنسيق المشترك (الياسري، 2010: 228).

فيما افتُتح في الأردن في يوم الثالث من نيسان 2006 المعرض الدولي الثالث لإعادة إعمار العراق، وعد المعرض الذي نظّمته شركتان أردنيتان وشركة كويتية بالتعاون مع مركز تطوير الاقتصاد العراقي فرصة حقيقية للدخول في عقود لإعمار العراق، وشهد المعرض إقبالاً كبيراً من رجال الأعمال العراقيين وعدد كبير من المسؤولين في الوزارات والمحافظات العراقية، فوصل عدد الزائرين والمشاركين قرابة (1175)، ورافق المعرض يومي الرابع والخامس من نيسان مؤتمر اقتصادي متخصص باعمار العراق كان عنوانه (آفاق جديدة لإعادة إعمار العراق) وجاء تحت رعاية سهير العلي وزيرة التخطيط إذ قدمت أوراق عمل مهمة شارك فيها وزير الإسكان والصناعة من العراق، وخبير من برنامج الصادرات السعودية وعدد كبير من المتحدثين من الأردن والعراق

ودول أخرى وبلغ عدد الشركات الأردنية المشاركة (92) شركة صناعية وتجارية مؤهلة لعقد الصفقات والدخول في شراكات مع العارضين الدوليين لإعمار العراق (صحيفة الرأي، 3 نيسان 2006).

كما احتضن الأردن فعاليات المعرض الدولي الرابع لإعادة أعمار العراق والمنعقد برعاية رئيس الوزراء الدكتور البخيت خلال الفترة من السابع إلى العاشر من أيار 2007، وبلغ عدد العارضين قرابة الـ (700) شركة من (40) دولة، من ضمنها (28) جناحا وطنيا إضافة إلى أكثر من (300) وكالة عالمية ممثلة عبر وكلائها المحليين والإقليميين، وحضي المعرض باهتمام ودعم الجهات الحكومية العراقية والأردنية بالإضافة إلى هيئات عراقية رسمية من المناطق العراقية كافة (صحيفة الدستور، 7 أيار 2007).

ومما زاد من أواصر العلاقة مشاركة العراق في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في الأردن في أيار 2007، الذي عُدَّ خطوة مهمة نحو توسيع آفاق التعاون بين العراق والأردن، كما عدت استضافة الأردن لاجتماعات المنتدى كمقر شرق أوسطي دليل على المكانة والإنجازات المتميزة التي حققتها على الأصعدة الاقتصادية والسياسية كافة، مما جعل الأردن مركز استقطاب ومثالاً يحتذى به، ومثل المؤتمر فرصة لرجال الأعمال الأردنيين والعرب للتعرف إلى ما يجري في عالم الأعمال العالمي، كما شكل فرصة كبيرة لمنظمات المجتمع المدني العربي والمجتمع الأهلي للاستفادة من فرصة الالتقاء مع نظرائهم من أصحاب الخبرات العالمية (موقع إيلاف الإلكتروني، 27 أيار 2007).

وكدليل آخر على الشراكة الاقتصادية افتتح وزير الصناعة والتجارة الأردني المهندس عامر الحديدي المعرض الدولي الخامس لإعادة إعمار العراق 2008 في 14 نيسان 2008 بمشاركة نحو

(400) شركة أردنية وعراقية ودولية، وأعرب الحديدي عن أمله بأن يتم إبرام عقود بين رجال الأعمال الأردنيين والعراقيين ونظرائهم من الدول الأخرى لتوريد السلع والخدمات إلى السوق العراقي مؤكداً في الوقت ذاته أهمية المشاركة الفاعلة للشركات الأردنية في المعرض، مشيراً إلى أن الاقتصاد العراقي بدأ يتحول من اقتصاد تسيطر عليه الجهات الرسمية إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص، وشاركت الشركات من العراق والأردن وأميركا والصين والهند واسبانيا وفنلندا وفرنسا والسعودية والإمارات وألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول، وهدف المعرض إلى منح مؤسسات دولية الفرصة لعقد صفقات مع العراق الذي يحتاج الى ما يزيد عن (300) مليار دولار لإعادة إعمار بنيته التحتية التي دمرتها الحرب وأهملت لسنوات (صحيفة الرأي، 15 نيسان 2008).

ويرى الباحث أن الجانب الأردني أنهى إجراءات المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين وتم نشرها بالجريدة الرسمية، في حين نجد أن مجلس الوزراء العراقي وافق في الخامس من تشرين الأول 2010 على مشروع قانون تصديق اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة الأردنية العراقية وأحال المشروع إلى مجلس النواب العراقي للمصادقة عليه إلا أن إجراءات المصادقة لم تستكمل من قبل البرلمان ونجد من الأهمية بمكان أن يتم إنجاز المصادقة بأقرب فرصة ممكنة فيما نجد أن المؤتمرات الاقتصادية التي عُقدت في الأردن شكلت فرصة مناسبة لتطوير العلاقات الاقتصادية في محاولة للوصول إلى شراكة اقتصادية حقيقية تسمح بتوسيع آفاق التعاون بين العراق والأردن.

المطلب الثاني: الاجتماعات المشتركة

عند الحديث عن الاجتماعات المشتركة التي عُقدت على المستوى الرسمي والفني بين البلدين فإننا نجد أن تلك اللجنة المشتركة العليا العراقية الأردنية ترأسها رئيسي الوزراء في كلا البلدين، هذا ويمكننا أن نجد أن تلك اللجنة عقدت عدد من الاجتماعات خلال هذه الفترة وكما مبين في الجدول الآتي :

جدول رقم (4)

اجتماعات اللجنة العليا العراقية الأردنية المشتركة

ت	الاجتماع	التاريخ	المكان	رئيس الوزراء
1	الاجتماع الأول	3 تشرين الثاني 2004	عمان	أياد علاوي وفيصل الفايز
2	الاجتماع الثاني	27 تشرين الأول 2005	عمان	إبراهيم الجعفري وعدنان بدران
3	الاجتماع الخامس	12 حزيران 2008	عمان	نوري المالكي ومعروف البخيت
4	الاجتماع السادس	3 أيلول 2009	بغداد	نوري المالكي ونادر الذهبي

- (الملحقية التجارية في سفارة جمهورية العراق في عمّان، 2010).

والملاحظ هنا أن اجتماعات اللجنة العليا العراقية الأردنية هي نتاج للتحويلات السياسية الجديدة في العراق بعد عام 2003، وما تمخض عنها من نتائج هو انعكاس واضح ومباشر لهذه الاجتماعات التي من المفترض أن تكون سنوية إلا أن الظروف الأمنية التي مرّ بها العراق عامي 2006 و2007 أدت إلى توقف عقد هذه الاجتماعات، إلا أنها عادت للانعقاد في عام 2008.

وعلى صعيد الاجتماعات الوزارية والفنية المشتركة التي عُقدت خلال تلك الفترة يمكن بيانها

في الجدول الآتي:

جدول رقم (5)

الاجتماعات الوزارية أو الفنية المشتركة بين العراق والأردن

ت	الاجتماع	التاريخ	المكان
1	اجتماع الدورة (24) للجنة الوزارية المشتركة	21-25 أيلول 2004	عمان
2	اجتماع اللجنة الفنية المشتركة	1-3 آب 2007	عمان
3	اجتماع وزير التجارة	16 نيسان 2008	عمان
4	اجتماع وزير التجارة	5 تموز 2008	عمان
5	اجتماع وزير التجارة العراقي مع رئيس الوزراء الأردني	16 شباط 2009	عمان
6	اجتماع اللجنة الفنية المشتركة	21-22 حزيران 2009	عمان

• (الملحقية التجارية في سفارة جمهورية العراق في عمان 2010).

الملاحظ من الجدول أعلاه هو استمرار الاجتماعات بين مسؤولي البلدين على الصعيد التجاري وبشكل نصف سنوي باستثناء الفترة بين عامي 2005-2007 نظراً للظروف الأمنية التي مر بها العراق، كما يُمكن أن نلاحظ انعكاس زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين كنتيجة لهذه الاجتماعات بين مسؤولي البلدين.

وعند الحديث عن القطاع الخاص، فإننا نجد أن هناك زيارات لممثلي غرفة تجارة العراق إلى الأردن، ومنها الزيارة التي قام بها وفد غرفة التجارة والصناعة العراقية الدولية في تشرين الأول 2006 والتقى مدير عام غرفة صناعة الأردن وبحث سبل تنمية علاقات التعاون الاقتصادي الصناعي الثنائي بينهما لما فيه مصلحة رجال الأعمال والصناعيين (صحيفة الرأي، 5 تشرين الأول: 2006)، كما وقع القطاع الخاص ثلاثة بروتوكولات للتعاون والاتفاقيات بين الجانبين وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (6)

اجتماعات واتفاقيات القطاع الخاص

ت	الاجتماع	التاريخ	المكان
1	برتوكول تعاون بين غرفة تجارة بغداد واتحاد الصناعات العراقي مع غرفة صناعة عمان	24 آذار 2004	عمان
2	محضر تعاون مشترك بين غرفتي تجارة بغداد وعمّان	11 أيلول 2004	عمان
3	برتوكول تعاون اتحاد الغرف التجارية العراقية مع غرفتي تجارة وصناعة الأردن	11 حزيران 2008	عمان

- (الملحقية التجارية في سفارة جمهورية العراق في عمّان، 2010).

كما وقع البلدين عدداً من مذكرات التفاهم والبرامج الفنية المشتركة خلال عامي 2009 و2010، التي تنوعت بين مجالات الزراعة والنقل والأعمار والإسكان ووزارة الاتصالات ووزارة التخطيط (الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية) وكما مبين في الجدول الآتي :

جدول رقم (7)

مذكرات التفاهم والبرامج الفنية المشتركة بين العراق والأردن

ت	الفقرة	التاريخ
1	محضر اجتماع اللجنة الزراعية العراقية الأردنية المشتركة	9 - 11 آب 2009
2	البرنامج التنفيذي للتعاون الزراعي للأعوام (2009-2011)	10 آب 2009
3	محضر اجتماع لجنة النقل العراقية الأردنية المشتركة	23 - 26 آب 2009
4	مذكرة تفاهم للاستفادة من خدمات شركة الجسر العربي للملاحة لنقل البضائع إلى العراق	26 آب 2009
5	عقد تشغيل مشترك للنقل البري المنتظم للركاب	26 آب 2009
6	مذكرة تفاهم مع الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود	26 آب 2009
7	مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالات الأعمار والإسكان	24 شباط 2010

- (الملحقية التجارية في سفارة جمهورية العراق في عمّان، 2010).

يلاحظ من الجدول أعلاه، تنوع الأجماعات المشتركة بين الجهات العراقية والأردنية وفي مجالات مختلفة هدفت هذه الأجماعات إلى تذليل الصعوبات التي تواجه العلاقات بين البلدين، وعكست التوجهات المشتركة للجانبين في تعزيز التعاون فيما بينهما.

كما يمكننا الإشارة إلى أن يوم 26 آب 2009 قد شهد توقيع عدد من التفاهات المشتركة لتعزيز حركة النقل والتجارة بين العراق والأردن عبر أراضيها بما يخدم المصالح المشتركة للفعاليات الاقتصادية في البلدين كافة واستجابة للتطورات العالمية في مجال سلسلة النقل واللوجيستيات وبهدف تقليل الكلفة واختصار الزمن وتعزيز تنافسية قطاع النقل في البلدين، كما وقعها عن الجانب العراقي وزير النقل المهندس عامر عبد الجبار إسماعيل فيما وقعها عن الجانب الأردني وزير النقل المهندس سهل المجالي وتم الاتفاق على تشجيع قيام الائتلافات بين شركات النقل لتقديم خدمات متكاملة لنقل البضائع وبشاحنات حديثة مزودة بنظام تتبع الكتروني، وتمنح هذه الائتلافات تسهيلات ومزايا خاصة في العبور والتفتيش والإدخال الجمركي (الموقع الرسمي لوزارة النقل العراقية، 30 آب 2009).

وفي مجال النقل البحري تم توقيع مذكرة تفاهم للاستفادة من قدرات شركة الجسر العربي للملاحة بما يضمن إنهاء المعاملات الخاصة كافة بالبضائع العراقية الواردة والصادرة عن طريق ميناء العقبة والمعابر الأردنية البرية كافة بما يؤدي إلى تقليص الوقت والتكاليف والسرعة في إتمام العمل، ورغبة من البلدين في تعزيز وتنمية وتسهيل وتنظيم النقل البري للركاب والبضائع بين أراضيها وعبرهما بالترانزيت بما يتلائم وعلاقات الأخوة وتحقيق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين البلدين، تم توقيع اتفاقية النقل البري للركاب والبضائع بين جمهورية العراق والأردن التي من المؤمل أن تسهم في تنشيط حركة النقل البري السياحي بين البلدين عبر مركبات سياحية

تتوفر فيها وسائل الراحة والتكييف والصلاحيية الفنية والسلامة العامة، وتم التوقيع على تشغيل مشترك لتسيير خط بري منتظم لنقل الركاب بين الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود العراقية وشركة جت الأردنية، وطالب الجانب العراقي من الجانب الأردني تقديم تسهيلات أكثر لمنح التأشيرات للعراقيين بشكل الكتروني بعد تقديم الطلب بواسطة الانترنت اختصاراً للوقت، وهو ما من شأنه أن يجعل التأشيرة تمنح خلال يوم واحد، ومن المتوقع أن تتطلق أول رحلة سياحية برية تجاه الأردن بعد شهر من توقيع الاتفاقية، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود العراقية وشركة أبا هاوس الأردنية لتعزيز التعاون في مجال صناعة وتسويق مركبات نقل المسافرين (الموقع الرسمي لوزارة النقل العراقية، 30 آب 2009).

كما عقدت اجتماعات اللجنة الفنية الأردنية العراقية المشتركة في عمان خلال الفترة 21-22 حزيران 2009، واجتماع للجنة الفنية المشتركة في مجال النقل في عمان في 2010 إذ تم بحث الصعوبات التي تواجه حركة التبادل التجاري بين الأردن والعراق ووضع مقترحات لحلها، وتم الاتفاق خلال اجتماع اللجنة الفنية المشتركة على تفعيل مشاركة الشركات الأردنية في مناقصات توريد المواد الداخلة في البطاقة التموينية العراقية والبالغ عددها 18 سلعة، ومشاريع إعادة إعمار العراق إضافة إلى تنشيط حركة التبادل التجاري بين البلدين خاصة في مجال زيادة حجم الاستيراد عبر ميناء العقبة (صحيفة العرب اليوم، 3 آذار 2011).

المطلب الثالث : التبادل التجاري

عند الحديث عن التبادل التجاري بين العراق والأردن، نجد أن العراق شكل خلال الثمانينيات من القرن الماضي الشريك التجاري الأول للصادرات الأردنية، وكان البروتوكول الموقع بين البلدين ينظم تلك العلاقات، فكان الأردن يحصل بموجبه على احتياجاته النفطية مقابل تصدير القطاع

الخاص الأردني السلع لتأمين السوق العراقي وهو ماساعد كثيراً على تولد مفهوم أن السوق العراقي هو امتداد للسوق الأردني المحلي. وعلى الصعيد الأردني، فقد شكل البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الأردنية أولوية قصوى لدى صانع القرار السياسي في الأردن، واحتل هذا البعد حيزاً كبيراً في توجهات الملك عبد الله الثاني منذ توليه سلطاته الدستورية عام 1999، إذ أعلن في أكثر من مناسبة بأن الأولوية للاقتصاد الأردني قبل كل شيء (وكالة البلقا الإخبارية، 16 أيار 2010). وبالعودة إلى العام 2003، فقد شهد هذا العام تذبذب حركة التجارة بين البلدين لاسيما بعد إلغاء البروتوكول التجاري وإعلان الحرب على العراق ودخول القوات الأمريكية إليه، وحتى في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق فقد كانت هناك تبادلات تجارية بين البلدين، ودراسة هذه الوقائع يشير إلى أن هناك ارتباطاً استراتيجياً بين العراق والأردن، وهو ما سنتناوله في دراستنا في هذا المبحث.

وعند دراستنا لحجم التجارة بين البلدين للفترة 2000-2002، نجد بأن الصادرات الأردنية للعراق بلغت في عام 2002 (439.6) مليون دولار، مقابل (751.0) مليون دولار من المستوردات، ومال الميزان التجاري إلى الأردن وبواقع (- 311.2).

جدول رقم (8)

التجارة الخارجية للأردن مع العراق خلال الفترة (2000-2002) مليون دولار أمريكي

السنة	المستوردات	الصادرات	الميزان التجاري	إعادة التصدير
2000	68206	14101	- 54104	3407
2001	68409	42202	- 26207	11106
2002	751.0	439.6	- 311.2	164.1

• (وزارة التجارة العراقية، 2007: 29).

والملاحظ هنا أن النفط كان المادة الأساسية المستوردة من العراق وبأسعار تفضيلية، إلا أنه انخفض وبشكل ملحوظ بعد عام 2003، فقد بلغت (291) مليون دينار في عام 1994، وارتفعت لاحقاً إلى (511) مليون دينار في عام 2002، إذ شكلت ما نسبته (35,5%) من إجمالي حجم تجارته الخارجية (19,9) من الصادرات، و(15,6%) من المستوردات، قبل أن تتوقف بسبب الحرب على العراق، وهو ما جعل الميزان التجاري بين العراق والأردن يميل لصالح العراق خلال الفترة (1990 - 2003) (علاونة، 2006: 140)، ونظراً لتوقف تزويد الأردن بالنفط العراقي في 2003، فقد بدأت دول الخليج بتجهيز الأردن باحتياجاته من النفط تعويضاً عن ذلك وبترتيبات وقتية إذ إن مزايا تجهيز النفط العراقي للأردن كان بأسعار تفضيلية، وتبيعه الحكومة الأردنية للمستهلك الأردني بأرباح محدودة ويتم تسديد قيمة النفط المستورد على شكل بضائع أردنية.

لكن الملاحظ على حجم الصادرات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق قد أخذت بالزيادة وصولاً إلى أعلى مستوياتها في عام 2009، فبعد أن كان حجم الصادرات في عام 2003 (224) مليون دينار، ارتفعت في عام 2004 إلى (362) مليون دينار، لتصل إلى أعلى مستوياتها في عام 2009 عندما بلغت (607.5) مليون دينار وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (9)
التجارة الخارجية للأردن مع العراق خلال الفترة (1994 - 2009) بالدينار الأردني

السنة	1	2	3	4	5	6	7	8
1994	291.3	12.33	105.3	13.26	9.9	4.97	115.2	176.1 -
1995	316.2	12.21	190.8	19.00	20.8	8.81	211.6	104.6 -
1996	358.4	11.78	96.1	9.25	24.2	9.73	120.3	238.1 -
1997	364.3	12.53	142.1	13.31	21.7	9.28	163.8	200.5 -
1998	235.7	8.68	106.2	10.14	12.4	5.34	118.6	117.1 -
1999	296.0	0.00	80.4	0.00	6.8	0.00	87.2	208.8 -
2000	483.9	14.85	100.1	9.26	24.6	9.26	124.7	359.2 -
2001	485.6	14.06	299.4	22.14	79.1	28.84	378.5	107.1 -
2002	532.4	14.79	311.8	20.03	116.4	28.58	428.2	104.2 -
2003	265.6	6.52	224.0	13.59	160.6	32.86	384.6	119.0 +
2004	45.6	0.79	361.9	15.69	157.6	35.31	519.5	473.9 +
2005	19.7	0.26	379.6	14.77	141.9	29.60	521.5	501.8 +
2006	5.1	0.06	327.3	11.17	122.4	16.10	449.7	444.6 +
2007	8.6	0.09	378.3	11.88	137.4	15.6	515.7	507.1 +
2008	51.2	0.42	574.4	12.96	337.8	28.11	912.2	861.0 +
2009	89.8	0.9	607.5	17.0	296.6	31.3	904.1	814.3 +

• (الموقع الرسمي لدائرة الإحصائيات العامة الأردنية).

ملاحظة / 1 يُمثل المستوردات، 2 يُمثل % من مجموع قيمة المستوردات، 3 يُمثل الصادرات الوطنية، 4 يُمثل % مجموع صادرات وطنية (قيمة)، 5 يُمثل المعاد تصديره، 6 يُمثل % من مجموع المعاد تصديره (قيمة)، 7 يُمثل مجموع الصادرات، 8 يُمثل الميزان التجاري (مجموع الصادرات - المستوردات).

إن القراءة الأولية للجدول أعلاه تقودنا للتعرف إلى مؤشرات واضحة، فحجم التبادل التجاري بين العراق والأردن ارتفع بعد الاحتلال الأمريكي للعراق خلال عامي 2004 و2005، فبعد أن كان حجم هذه الصادرات في عام 2003 هو (224) ملايين دينار ارتفع في عام 2004 إلى (361,9) ليسجل ارتفاعاً آخر في عام 2005 إذ وصل إلى (379,6).

وعلى الرغم من الأوضاع غير المستقرة للسوق العراقي، إلا أنه جاء في المرتبة الأولى في استقبال الصادرات الأردنية، إذ أنه أستقبل ما نسبته (33,8%) من قيمة إجمالي الصادرات الأردنية إلى الدول العربية، يليه السعودي فالسوري والأمارات العربية والجزائر والكويت.

وبحسب أرقام التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، فقد تراجع حجم التبادل التجاري بين الأردن والعراق إلى (327,3) في عام 2006، بسبب سوء الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق في عام 2006، وفي الوقت نفسه استمرت السوق العراقية باحتلال المرتبة الثانية على صعيد شركاء الأردن التجاريين من حيث القيمة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما شكلت الصادرات الأردنية إلى الأسواق العراقية نحو (15,5%) من إجمالي حجم الصادرات الأردنية.

أما عن الفترة ما بين عامي 2007 لغاية 2009، فالإحصائيات تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن أستمّر تصاعده بوتيرة كبيرة، فالصادرات الوطنية قد بلغت ما مقداره (858,1) مليون دولار أمريكي وهي تمثل نسبة (17,0%) من مجموع الصادرات الوطنية الأردنية، ويسبقه في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (17,1%)، ثم يلي العراق كل من الهند بنسبة (13,6%)، والسعودية بنسبة (10,6%)، وعند احتساب المجموع الكلي للصادرات الأردنية الذي يساوي مجموع الصادرات الوطنية + المواد المعاد تصديرها، وكون قيمة المواد المعاد تصديرها إلى العراق يبلغ ما قيمته (418,9) مليون دولار أمريكي وهي تشكل نسبة (31,3%) من مجموع المواد المعاد تصديرها إلى الدول الأخرى، مما يصل بحجم الصادرات الكلية إلى نسبة (20%) من مجموع الصادرات الكلية الأردنية، وهنا نجد أن العراق هو الشريك التجاري الأول للأردن يليه الولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ نسبتها (13,7%)، ثم الهند بالترتيب الثالث بنسبة (10,8%)، ثم السعودية بنسبة (9,1%) بالترتيب الرابع، أما أهم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد 2003، فنجد أنها تتمثل في الأسمنت وأسلاك الكهرباء والمواد البلاستيكية وسماد نباتي

وفوسفات الأمونيا (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية)، ويمكننا أن نلاحظ خلال متابعة حجم التجارة بين البلدين وكمحصلة نهائية لما تقدم، ما يلي:

- تصاعد حجم الصادرات الأردنية إلى العراق طيلة السنوات المنصرمة، ولم يحصل أي تنذب واضح يذكر، بل أخذ يتصاعد بشكل ملحوظ.

- إن معدل حجم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد عام 2003، هو أعلى من جميع المعدلات السابقة للسنوات (1994 - 2004)، وهذا يخالف ما يتصوره كثيرون، بأن حجم التبادل التجاري قد انخفض بين العراق والأردن، وهنا يمكننا أن نشير إلى تاريخية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، قد شكلت أساساً لاستمرار العلاقات التجارية وتصاعدها، وكذلك مثل دوراً أردنياً واضحاً في تطوير العلاقات التجارية مع العراق، وبالمقابل فهو يعكس رغبة عراقية في تحقيق شراكة اقتصادية مع الأردن.

- إن حجم الصادرات الأردنية إلى العراق تعادل أكثر من ثلث مجموعها إلى الدول العربية، وتعادل ثلاثة أضعاف الصادرات الوطنية إلى مجموع دول الاتحاد الأوروبي (تقرير الملحقية التجارية العراقية في عمان، 2010).

- انخفاض حجم الاستيرادات الأردنية من العراق بعد عام 2003 وبشكل ملحوظ، نظراً لأن الأردن كان يعتمد بالدرجة الأساس على النفط العراقي.

وأخيراً، ونظراً لأن العراق والأردن كانا قد ارتبطا ببروتوكول تجاري وآخر نفطي، وبموجبهما كان البنك المركزي الأردني خلال تنفيذ هذين البروتوكولين هو من يدفع للمصدرين الأردنيين قيمة بضائعهم بالدينار ويستوفي بدلاً عنها نفطاً خاماً ويرصد الفرق بين قيمة البضائع وعوائد النفط، تفاقمت هذه المشكلة بعد عام 2003 نظراً لتراكم مبالغ على العراق وبلغت ديون

البنك المركزي الاردني على نظيره العراقي نحو (1,3) مليار دولار مثّلت حسابات التبادل التجاري بين البلدين، وأصبح لدى العراق ودائع مالية مجمدة في الاردن تقدر بحوالي (916) مليون دولار رفضت الحكومة الاردنية الإفراج عنها إلى أن يتم تسوية الملف بين البلدين بشكل نهائي (ذنون، 2007: 17).

ويرى الباحث أنه على الرغم من عقد اجتماعات عديدة للمختصين من البلدين في المجالات المالية، إلا أن هذا الملف مازال قيد الدراسة والنقاش ولم يتم قفل الملف بشكل نهائي، فمن جهة قام الأردن بصرف مبالغ من حساب صندوق الودائع العراقية المجمدة لدى الأردن إلى عدد من المتضررين الأردنيين سواء كانوا شركات أو بنوك أو مؤسسات حكومية، وبالمقابل طالب الجانب العراقي تزويده بنسخة من الوثائق والمستندات التي تم على أساسها الصرف ليتسنى له التأكد من قانونيتها، وبالتالي لازال هذا الملف مفتوحاً وخاضعاً للنقاش بين الطرفين.

المبحث الثاني: النفط في العلاقات العراقية الأردنية

شكل النفط محورياً مهماً وحساساً في العلاقات العراقية الأردنية، إذا كان الأردن يحصل على نصف حاجته من النفط العراقي بشكل مجاني والنصف الآخر بأسعار تفضيلية وذلك قبل عام 2003، إلا أن وقوع الحرب حال دون تدفق كل هذه الكمية إلى السوق الأردنية، وأصبح لزاماً على الأردن أن يتجه إلى أسواق النفط العالمية لشراء حاجاته، كما أسهم الأتفاق النفطي الجديد بين العراق والأردن في عام 2006، على تزويد الأردن بالنفط العراقي بأسعار تفضيلية لكنها لا ترتقي إلى ما كان يحصل عليه الأردن.

سنتجه للحديث عن النفط في العلاقات العراقية الأردنية من خلال تقسيم هذا المبحث إلى

المطالب الآتية:

المطلب الأول: العلاقات النفطية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق

المطلب الثاني: العلاقات النفطية ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

المطلب الأول : العلاقات النفطية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق

ساهم النفط في تنمية اقتصاديات الدول التي تتخذ منه أساساً للتعاون، سواء كان تعاون الدول النفطية فيما بينها أو بين الدول النفطية وغيرها من الدول غير النفطية، وعلى هذا الأساس فقد لعب النفط دوراً بارزاً في تقوية العلاقات العراقية الأردنية، ويمكن القول هنا أن البداية الحقيقية لقيام أول تعاون نفطي بين العراق الأردن في عام 1982، نتيجة اتجاه الحكومة العراقية آنذاك إلى ميناء العقبة الأردني لاستخدامه في الصادرات العراقية من النفط الخام ومشتقاته، بعد قيام الحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988)، وخشية تعرض الموانئ العراقية إلى القصف الإيراني، وأثمر التعاون خلال مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي في توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين، إذ بلغت واردات النفط الخام في الأردن حوالي (2.4) مليون طن أي ما يعادل (49) ألف برميل يومياً، فيما ساهم استثناء مجلس الأمن الدولي للأردن والذي أباح له بإعادة استيراد النفط العراقي في عام 1991، عقب حرب تحرير الكويت في إعادة التعاون النفطي بين البلدين بعد انقطاعه أثر قيام حرب الخليج الثانية (ذنون، 2007، 145).

ومع موافقة العراق في آيار عام 1996 على قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (986)

المعروف آنذاك باتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء، رحب الأردن بقرار الحكومة العراقية في مطلع

عام 1997 المتضمن زيادة كمية صادراتها النفطية للأردن لتصل إلى (80) ألف برميل يومياً (ذنون، 2007: 146).

وشهد مطلع آب عام 1998 توقيع البلدين على بروتوكول نفطي تم بموجبه زيادة الصادرات إلى 90 ألف برميل يومياً مما أسهم في زيادة حجم التبادلات التجارية بين البلدين، فيما جدد البلدان في 23 كانون الأول عام 2001 اتفاقهما النفطي، وبموجبه حصل الأردن على زيادة في كمية الصادرات النفطية العراقية وصلت إلى (95) ألف برميل يومياً نصفها مجاناً ونصفها بسعر تفضيلي قدرت بـ (19) ألف برميل يومياً، ووصلت هذه الزيادة إلى (107) ألف برميل مع مطلع عام 2003 (صحيفة العراق، 27 تشرين الثاني 2002)، والجدول الآتي رقم (12) يوضح تطور صادرات النفط العراقية للأردن خلال الفترة (1983 - 2003) بما يعادل آلاف البراميل يومياً :

جدول رقم (10)

صادرات النفط العراقي للأردن خلال الفترة (1983-2003) بالبرميل

السنة	الكمية بالبرميل	السنة	الكمية بالبرميل
1984	9.500	1995	75.000
1985	9.500	1996	80.000
1986	10.000	1997	80.000
1987	25.000	1998	90.000
1988	33.000	1999	90.000
1989	33.000	2000	90.000
1990	35.000	2001	95.000
1991	30.000	2002	95.000
1992	35.000	لغاية 19 آذار 2003	107.000
1993	70.000	من 19 آذار 2003	20.000
1994	75.000		

• (ذنون، 2006: 148)

ويرى الباحث أن كميات النفط العراقي المصدر إلى الأردن، أخذت بالارتفاع التدريجي خلال الحرب العراقية الإيرانية، لكنه أخذ بالارتفاع الواضح بعد انتهاء هذه الحرب في عام 1988، وأستمر بهذا الارتفاع بعد احتلال العراق للكويت في عام 1991، ولم تنخفض هذه الصادرات على الرغم من الفتور السياسي الذي كان واضحاً على العلاقة بين البلدين في أعقاب لجوء حسين كامل صهر الرئيس العراقي السابق إلى الأردن في عام 1995، وإيداء الأردن بعض الدعم للمعارضة العراقية آنذاك، بل أن هذه الكميات أخذت بالزيادة بعد تطبيق النفط مقابل الغذاء، وحصول الأردن على نصف الكميات النفطية بشكل مجاني لتصل هذه الصادرات إلى أعلى مستوياتها في آذار 2003، وأسهمت كميات النفط الكبيرة التي حصل عليها الأردن لسنوات مجاناً من العراق في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين من جهة، وساهمت في تعزيز الاقتصاد الأردني الذي كان ولا يزال يواجه ضغوطاً متعددة وتنوعه.

المطلب الثاني : العلاقات النفطية ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

لعب الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 دوراً في خفض كميات الصادرات العراقية من النفط الخام إلى الأردن وبشكل كبير، فبعد أن كانت (107) ألف برميل يومياً قبل الاحتلال، وصلت إلى (20) ألف برميل يومياً بعده، فقد تعرضت الإمدادات النفطية العراقية إلى الانقطاعات المتكررة نتيجة الحرب، وبدأت الصهاريج الناقلة بالانخفاض من (600) إلى (140) صهريج إلى أن وصل إلى (10) صهريج في الأيام الأولى للحرب، وبعد توقف الحرب توقفت وبشكل قطعي الصادرات النفطية العراقية إلى الأردن وأستمر هذا الانقطاع نتيجة تدهور الوضع الأمني (ذنون، 2007: 151).

أن توقف وصول النفط العراقي إلى الأردن كلف الأردن من الناحية الاقتصادية مبالغ كبيرة أرهقت ميزانيته المحدودة بسبب اضطرار الأردن الى شراء النفط من الأسواق العالمية بأسعاره المرتفعة، وبالتالي فإن كلفة استيراد الوقود والمنتجات النفطية في الأردن ارتفعت فجأة، إذ ازدادت من (540) مليون دينار في عام 2002، إلى (1,7) مليار دينار في عام 2005، أي بنسبة زيادة مقدارها (217%) خلال هذه السنوات الأربعة إلى (1,9) مليار دينار في عام 2006، كما ازدادت نفقات الأردن نتيجة شراء الوقود بسبب ارتفاع الأسعار العالمية منذ توقف المساعدات النفطية، إذ إن سعر النفط الذي يدفعه الأردن ارتفع بنسبة (134%) مع الأخذ بعين الاعتبار للتضخم، خلال الفترة من 2002 إلى 2005، واستمرت الأسعار بالزيادة بنسبة (29%) عام 2006، كما أن كميات النفط التي أستوردها الأردن خلال الفترة (2002 - 2005) ارتفعت بنسبة (38%) ولكنها انخفضت في عام 2006 بنسبة (13%)، وبهذا نجد أن ارتفاع نفقات الوقود هو بسبب ارتفاع الأسعار العالمية وليس سبب زيادة الاستهلاك (تقرير وزارة التجارة العراقية، 2007: 10).

كما أن انقطاع هذه الإمدادات النفطية كان لآثاراً سلبية على قطاعات الأردن الاقتصادية والاجتماعية كافة، إذ ساهمت ارتفاع تكاليف استيراد النفط في امتصاص جزء كبير من الإيرادات المملكة الأردنية فانعكس ذلك بالتقليل من مقدرتها على استيراد السلع والخدمات الضرورية الأخرى (ذنون، 2007: 150).

وتكررت اللقاءات بين مسؤولي البلدين وظهرت التأكيدات على أهمية تعزيز التعاون النفطي، وإعادة تزويد الأردن بالنفط العراقي وأحياء البرتوكول الموقع بين البلدين، إلا أن زيارة رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت حسمت هذا الموضوع عندما وقع مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وأثناء زيارته إلى العراق في حزيران 2006، اتفاقية تضمنت تزويد العراق للأردن

بالنفط بأسعار تفضيلية، ونصّ الاتفاق الموقع في عام 2006 على أن يزود العراق الأردن بكميات من النفط الخام بأسعار تفضيلية تبدأ تدريجياً من عشرة آلاف برميل يومياً لتصل إلى مائة ألف برميل يومياً، إذ تبلغ حاجة الأردن اليومية نحو (120) ألف برميل وتضمن الاتفاق أيضاً أن تقل الأسعار نحو (18) دولاراً للبرميل الواحد عن سعر نفط الخليج وهذا من شأنه أن يسهم في توفير الأعباء المالية الهائلة المترتبة على الاقتصاد الأردني بسبب شراء النفط بالأسعار العالمية التي تشهد ارتفاعات مستمرة (صحيفة الرأي، 22 آب 2006).

وقدرت بعض الإحصائيات الاقتصادية الأردنية حجم الوفر السنوي المتوقع من استيراد النفط العراقي بنحو (108) ملايين دولار سنوياً إذا ما تم احتساب سعر الخصم الممنوح للأردن واقتطاع أجور النقل من العراق التي يتحملها الجانب الأردني (صحيفة الغد، 6 أيلول 2009).

ونلاحظ أن موافقة العراق على حصول الأردن على النفط بأسعار تفضيلية عدت خطوة إيجابية على مسار تعميق العلاقات، وفي سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين ورفع القدرة التنافسية للأردن على صعيدي الإنتاج والتصدير.

ولعبت تداعيات غير المستقر الذي عاشه العراق بعد توقيع الاتفاق، دوراً في تعثر وتنفيذ الاتفاق في وقت لاحق، وبعد محاولات عديدة لدراسة إمكانية تأمين ضمانات كافية لحماية عملية نقل النفط العراقي إلى الأردن وعبر الطريق البري، إلا أن العراق وبعد تأمينه الطريق المؤدي إلى الأردن أطلق صادراته النفطية لتتدفق مرة أخرى نحو الأردن بواقع (30) ألف برميل يومياً بعد انقطاع دام أربع سنوات (ذنون، 2007: 153). فيما أعلنت وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية إن أولى شحنات النفط العراقي وصلت إلى الأردن تنفيذاً لاتفاقية نفطية وقعت بين البلدين في آب من العام الماضي وأفاد الناطق الإعلامي باسم الوزارة ماهر الشوابكة أن ثماني شاحنات محملة

بالنفط العراقي بدأت تفريغ حمولاتها في صهاريج أردنية في منطقة مخصصة لهذه الغاية بين البلدين تمهيداً لنقلها إلى مصفاة البترول في مدينة الزرقاء الواقعة شمال شرق عمان، وأضاف أن السلطات العراقية أبلغت الجهات المعنية في بلاده بانطلاق (166) شاحنة من كركوك محملة بالنفط حتى الرابع والعشرين من الشهر الجاري في طريقها إلى الأردن، وأوضح أن الشحنات التي بدأت الوصول إلى البلاد هي من نفط كركوك ويتم نقلها من خلال صهاريج عراقية حتى الحدود بين البلدين ويعاد تحميلها في صهاريج أردنية (الجزيرة نت، 29 تموز 2007).

إلا أن الاتفاق النفطي واجه بعض المشاكل، وعدم الانتظام في وصول النفط العراقي إلى الأردن، لذا جاءت تصريحات وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري من عمان، في حزيران 2008 لتشير إلى أن العراق ما زال ملتزماً بتزويد الأردن بالنفط الخام وبأسعار تفضيلية على الرغم من تعثر الاتفاق النفطي وبطء وعدم انتظام وصول شحنات النفط، وقال زيباري في مؤتمر صحفي عقده في مقر السفارة العراقية في عمان: "بحثنا مع المسؤولين الأردنيين سبل تفعيل اتفاقية تزويد الأردن بالنفط الخام التي تعثرت لأسباب فنية ومعظمها يتعلق بآليات النقل"، وأضاف "أكدنا أن العراق ملتزم بهذه الاتفاقية وأن الاتفاق النفطي ما يزال قائماً على الرغم من التنفيذ البسيط وتعثر التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق خلال السنة الماضية، وهناك تحسن أمني في الطريق البري ما بين البلدين والظروف أصبحت أكثر مناسبة لنقل النفط" (صحيفة الغد، 13 حزيران 2008).

وتأكيداً لالتزام العراق تجاه هذه الاتفاقية، فقد وقع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مع رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي على مذكرة تجديد العمل بالاتفاق النفطي بين العراق والأردن لعام 2006 لمدة ثلاث سنوات وذلك أثناء زيارته إلى الأردن في 12 حزيران 2008، وبعد لقاء بالملك عبد الله الثاني يؤكد العراق من جديد على أن العلاقات التجارية بين البلدين تسير بالاتجاه

الصحيح، وشهد شهر آب 2008 تنفيذ الاتفاق النفطي، وبموجبه صدر العراق (10) الآف برميل من النفط الخام يومياً إلى الأردن بسعر يقل عن (18) دولار للبرميل عن أسعار النفط في البحر المتوسط، وكان لتنفيذ هذا الاتفاق وقع لإيجابي في الأردن شعبياً ورسمياً (التقرير السنوي للسفارة العراقية في عمان 2009: غير منشور).

وكان النفط محوراً مهماً في مفاوضات رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي مع رئيس الوزراء العراقي أثناء زيارته إلى بغداد في الثالث من أيلول عام 2009، إذ تناولت المباحثات موضوع تزويد الأردن باحتياجاته من النفط العراقي تنفيذاً للاتفاقية الموقعة بين الجانبين عام 2006 وأوضح الذهبي إلى أنه تم الحديث عن إمكانية زيادة كميات النفط العراقي إلى الأردن، كما أعرب عن أمله بزيادة تدريجية تصل إلى (15) أو (20) ألف برميل بدلاً من (10) الآف برميل يومياً مضيفاً لربما في المستقبل يمكن زيادتها أكثر من ذلك عندما تتم إعادة بناء أنبوب النفط بين كركوك وبانياس الذي سيؤدي إلى نقل النفط إلى الأردن عبر هذا الأنبوب وليس عن طريق الشاحنات (كتاب السفارة العراقية في عمان، رقم 2866: التاسع من أيلول 2009).

ولمواجهة الآثار المترتبة على توقف إمدادات النفط العراقي وتعثر تنفيذ اتفاقية تزويد العراق للأردن بالنفط بأسعار تفضيلية لاحقاً، فقد اتخذ الأردن إجراءات عديدة ساعدته على مواجهة هذه الآثار ومنها تنويع إمداداته من مصادر الطاقة، وأضحت السعودية والامارات مصدراً لاستيراد النفط ومشتقاته عبر ميناء العقبة، ومصر مصدراً للكهرباء والغاز الطبيعي عبر شبكات النقل المشتركة (الحجي، 2004: 62)، كما يمكننا ملاحظة أن ارتفاع تكلفة استيراد النفط امتصت جزءاً كبيراً من إيرادات الأردن من العملات الأجنبية، وقللت من قدرته على استيراد مختلف السلع والخدمات الضرورية لاستمرار زخم البناء التنموي، كما أن تقليل مسافة نقل البترول بنسبة (80%)

أي النقل من العقبة بدلاً من العراق، ساهمت بشكل واضح في تعطيل أو عدم استخدام (80%) من مجمل طاقات نقل البترول المتاحة في الأردن، وكذلك عمل الأردن على التوسع في أنشطة استكشاف واستغلال مصادر الطاقة المتاحة محلياً وبخاصة النفط والغاز والصخور الزيتية، والمضي قدماً في تنفيذ مشروع قناة البحرين التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة تفوق قدرة الأردن على تحملها مما يتطلب استقطاب رأس المال الخاص للاستثمار في هذا المجال (الحجي، 2004: 68).

وساهم ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بازدياد نفقات الأردن لشراء الوقود، فالأسعار زادت بنسبة (134%) خلال الفترة من 2002 لغاية 2005، واستمرت بالزيادة بنسبة (29%) في عام 2006، كما أن كميات النفط التي أستوردها الأردن خلال الفترة من 2002 إلى 2005 ارتفعت بنسبة (38%) ولكنها انخفضت في عام 2006 بنسبة (13%)، وبهذا نجد أن ارتفاع نفقات الوقود في الأردن هو بسبب ارتفاع الأسعار العالمية وليس زيادة الاستهلاك، وأن الارتفاع الحاد في أسعار النفط كان له تأثير هائل على كيفية إنفاق الأردن للناتج المحلي الإجمالي، لذا عملت الحكومة الأردنية على العمل التدريجي لخفض الدعم لوسائل الطاقة، وذلك لأسباب مالية ولتنفيذ برامج إعادة الهيكلة (تقرير وزارة التجارة العراقية، 2007: 10).

وفيما يتعلق بمد خط أنابيب بين العراق والأردن وهو إحدى المشاريع التي سبق أن طرحت في وقت مرحلة سابقة في اللقاءات السياسية والفنية بين البلدين، فقد أتفق الطرفان في عام 1998 على إنشاء خط أنابيب للنفط بين البلدين بطول 650 كم ويتم تنفيذه على مراحل وقدرت الكلفة الإجمالية للمشروع آنذاك بـ (350) مليون دينار أردني، بطاقة تصل إلى (250) ألف برميل يومياً، إلى أن عمليات مد الأنبوب توقفت (الطالب، 2005: 160)، فقد بقي هذا الخط في إطار الدراسات والمقترحات التي تطرح بين الحين والآخر، ويفترض وبحسب المشروع أن تصل أنابيب

النفط العراقي إلى مصفاة البترول في الزرقاء الأردنية ثم ميناء العقبة ليصار إلى تصدير النفط العراقي من خلاله إلى الأسواق العالمية، على أن يتحمل تكاليف ما ينفق عليه ضمن الرقعة الجغرافية للبلدين، ولكن هذه الدراسات توقفت نتيجة الظروف الأمنية التي مر بها العراق، رغم أن اللجان المشتركة بين البلدين أعادت فتح هذا المشروع، وأشارت إلى أهميته وجدواه الاقتصادية باعتباره أفضل الخيارات أمام العراق والأردن على حد سواء لنقل البترول وتشير بعض الدراسات المتخصصة بالشأن الاقتصادي إلى أن كلفة الخط داخل الحدود الأردنية تتراوح ما بين (125) و(150) مليون دولار وهو بحاجة إلى عامين لانجازه، وستتولى تنفيذه شركة استثمارية ستعمل على نظام POOT المعروف بأسلوب التملك والتشغيل ونقل الملكية لاحقاً.

أما بالنسبة لأثر الجالية العراقية في زيادة استهلاك الطاقة، فنجد أن هناك تبايناً واضحاً في تناول بعض الدراسات لتأثير الجالية العراقية، ففي الوقت التي تشير بعض الدراسات إلى أن الطاقة من أعلى عناصر الإنتاج كلفة على الاقتصاد الوطني الأردني، لذا يمكننا الإشارة إلى أن وجود الجالية العراقية ساهم في زيادة أعباء ميزان المدفوعات الأردني، وضغط على احتياطات العملة الصعبة، نظراً لأن حجم الجالية العراقية الكبير خلق ضغطاً واضحاً على معدل استهلاك الطاقة في الأردن، وربما يكون وجود العراقيين في الأردن أسهم بالاتفاق مع الحكومة العراقية على منح الأردن النفط بأسعار تفضيلية ما ساهم بتقليل الضغط على الأردن في ظل شح الموارد وضعف الاقتصاد الوطني (النعيمات، 2005: 15 - 16).

كما تطرقت دراسات أخرى منها الدراسة الصادرة باللغة الانكليزية الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية المعنونة بـ "أثر التواجد العراقي على النمو والتضخم في الأردن"، نجد أن هذه الدراسة أشارت إلى أن العراقيين ليسوا هم السبب الرئيسي في زيادة

معدلات النمو الاقتصادي أو التضخم على حد سواء، وأرجعت الدراسة السبب في التضخم إلى الزيادة في أسعار النفط العالمية بشكل كبير، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، وحرمان الأردن من النفط المدعوم الذي كانت تحصل عليه من قبل، وكذلك زيادة الصادرات من السلع الغذائية مقرونة مع زيادة كلفة الأستيرادات، ومعدل سعر الصرف الذي أنخفض مقابل بعض العملات، كل هذه العناصر مجتمعة أسهمت في التسبب بالتضخم المرتفع نسبياً في الأردن

(David M. DeBartolo & Ibrahim Saif, 2007:1)

المبحث الثالث : الاستثمارات العراقية في الأردن

إن من أبرز مزايا الاستثمار في الأردن هو الموقع المتميز والبيئة السياسية المستقرة والاعتماد على الاقتصاد الحر والسياسات الاقتصادية القائمة على قيادة القطاع الخاص وتحرير التجارة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتوفر حزمة من الحوافز، والإعفاءات لتشجيع الاستثمار، إذ تعفى المشاريع نم من ضريبيتي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع (25%) أو (50%) أو (75%) ولمدة عشرة سنوات، وبناء على موقع وقطاع المشروع، كما تتمتع الاستثمارات التي تنشأ في الأردن بإعفاءات تصل إلى (100%) للموجودات الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية، وتوفر فرص النفاذ إلى أسواق دولية كبرى مثل سوق الولايات المتحدة الأمريكية عبر المناطق الصناعية المؤهلة QIZ، وبشكل معفي من الرسوم والضرائب الجمركية، وإلى أسواق الإتحاد الأوروبي وبشكل معفي من الرسوم الجمركية من خلال اتفاقية الشراكة بين الأردن والإتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ في آيار 2002، وإلى أكثر من عشر دول أفريقية وفقاً لاتفاقية التجارة الحرة العربية وبعض الترتيبات الثنائية، كما تتوفر البنية التحتية المناسبة من اتصالات وبنية

تحتية ذات مستوى عالمي من خلال المناطق الحرة والمدن الصناعية المنتشرة في عمّان والزرقاء والعقبة والكرك (النعيمات، 2005: 28-29).

أما بالنسبة للعراقيين ودورهم في الاستثمار داخل الأردن فالملاحظ أن النمو السريع الذي نتج عن أستهلاكهم واستثمارهم للاقتصاد الأردني، حتى أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تصاعد كثيراً بعد عام 2003، فمثلاً تشير الإحصائيات إلى تصاعد الناتج المحلي من حوالي 3% في نهاية التسعينيات من القرن الماضي إلى (6%) في 2003، ثم (8,4%) في عام 2004، إلا أنه انخفض إلى (7,2%) في عام 2005، ثم (6,4%) في عام 2006 (تقرير وزارة التجارة العراقية، 2007: 13)، كما أسهم وجود العراقيين بارتفاع مستوى السيولة في السوق المحلية وأدى إلى ازدياد حجم الاستثمارات والحركة الشرائية، ما سرع من وتيرة الحركة التجارية وجعلها أكثر مرونة، الأمر الذي انعكس على معدل النمو الاقتصادي في الأردن، ودفع ذلك بعجلة الاقتصاد بشكل سريع في السوق المحلية وأثمر ذلك عن وجود مشاريع اقتصادية ساهمت بخلق فرص عمل سواء كانت للعراقيين أو للأردنيين، ومن جهة ثانية كان لدخول العراقيين إلى الأردن تكلفة اقتصادية تمثلت بزيادة الضغط على البنية التحتية من موارد وخدمات كالمستشفيات والمراكز التجارية ووسائل النقل والمدارس ما أدى إلى زيادة الطلب على السلع وارتفاع الأسعار (صحيفة الشرق الأوسط، 30 آيار 2009).

وبالعودة إلى موضوع الاستثمار، فنظرة سريعة لحجم الاستثمارات العراقية في الأردن للفترة ما بين عامي 2004 و 2006 نجد أنها تضاعفت (20) ضعفاً، إلا أنها ما تزال قليلة بالمقارنة مع الاستثمارات العربية، وانطلاقاً من الإيمان بأهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن منحت الحكومة الأردنية تسهيلات أكبر لرجال الأعمال والمستثمرين العراقيين مما كان لها الأثر

الكبير في إنعاش الاقتصاد الأردني، أما حجم الاستثمارات العراقية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الفترة ما بين عامي 2004 و2005 فقد بلغت (148) مليون دينار وتشكل نسبة (14,5%) من مجموع الاستثمارات العربية، في حين تشكل نسبة 5% من المجموع الكلي للاستثمارات في الأردن وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (11)

الاستثمارات المحلية والأجنبية في الأردن المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار (مليون دينار أردني)

السنة	محلّية	عربية (عدا العراق)	عراقية	الولايات المتحدة وكندا	أوربية	دول أخرى	المجموع
2004	322.674.046	23.671.117	4.591.462	12.259.215	5.807.889	49.323.120	418.326.849
2005	483.694.140	155.753.378	45.180.620	11.444.319	39.159.010	14.751.667	749.983.134
2006	987.993.342	675.228.573	98.486.782	21.595.000	8.924.168	41.413.555	1.833.641.420
مجموع	1.794.361.528	854.653.068	148.258.864	45.298.534	53.891.067	105.488.342	3.001.951.403

• (وزارة التجارة العراقية، 2007: 30).

إن غالبية الاستثمارات العراقية المؤشرة لدى هيئة المشاريع الأردنية، وما زالت مستمرة هي في قطاع الصناعة، وبلغ حجم هذه الاستثمارات ولل سنوات (2004 - 2006) حوالي (6,5%) من المجموع الكلي للاستثمارات لقطاع الصناعة في الأردن.

جدول رقم (12)

يبين مجموع الاستثمارات العراقية في الأردن خلال الفترة (1996- شباط /2007) مليون دينار أردني

المبلغ	القطاع او المجال
203	الصناعة
9	الفنادق
3	المستشفيات
2	الزراعة
1	مجالات أخرى

• (وزارة التجارة العراقية، 2007: 17).

يلاحظ من الجدول أعلاه تركيز الاستثمارات العراقية في مجال الصناعة بشكل واضح في حين نجد أن المجالات الأخرى لا تشكل حضوراً ملحوظاً لدى المستثمر العراقي لما يوفره مجال الصناعة من أرباح تفوق باقي المجالات الأخرى، وأدى الحضور الكبير للعراقيين في الأردن إلى زيادة ضغوط التضخم في سوق العقار فالميزات التي يتمتع بها الأردن التي سبق أن أشرنا إليها، شجعت الكثير من العراقيين وغيرهم، ممن يطمح إلى الاستفادة من الفرص الموجودة في العراق على القدوم إلى الأردن وشراء العقارات فيه لأغراض سكنى عائلاتهم بينما يقومون بإدارة أعمالهم في العراق، كما ساهم في رفع الطلب على المكاتب وتحفيز قطاع البناء الأردني.

وتشير بيانات دائرة الأراضي والمساحة الأردنية، إلى تزايد أعداد العراقيين الذين أشتروا أراضي في الأردن من (56) مشترياً عام 2000 إلى (59) مشترياً عام 2001، وإلى (125) مشترياً في عام 2002، إلى (202) مشترياً في عام 2003، و (730) في عام 2004، وإلى (1811) في عام 2005، أما من حيث قيمة هذه المشتريات فقد ارتفعت بشكل ملحوظ أيضاً من

(1,4) مليون دينار في عام 2000 لتصل إلى (2.3) مليون في عام 2001، و (4.9) مليون دينار في عام 2002، و (13.2) مليون دينار في عام 2003، و (41.2) مليون دينار في عام 2004، و(100.0) في عام 2005. ووصل عدد بيع الأراضي لمستثمرين غير أردنيين خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2008 إلى (4.420) معاملة : منها (1,152) معاملة للشقق و(3.265) معاملةً لأراضي مساحتها (189.464.13م²) للشقق و(31.696.414.52م²) لأراضي قيمتها السوقية (6.464.901) ديناراً، منها (97.867.224) ديناراً للشقق، و(108.597.677) ديناراً للأراضي بزيادة بلغت نسبتها (40%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2007، إذ احتلت الجنسية الكويتية المرتبة الأولى بمجموع (1.320) مستثمراً، واحتلت الجنسية العراقية المرتبة الثانية بمجموع (604) مستثمراً، واحتلت الجنسية الإماراتية المرتبة الثالثة بمجموع (560) مستثمراً، أما من حيث القيمة فقد احتلت الجنسية العراقية المرتبة الأولى بحجم استثمار (81.849.698) ديناراً والجنسية الكويتية المرتبة الثانية (20.633.901) ديناراً، تلتها في المرتبة الثالثة الجنسية السعودية (17.786.077) ديناراً أردنياً (الموقع الرسمي لدائرة الأراضي والمساحة الأردنية).

وبالنسبة لعام 2009 فقد بلغ عدد بيع الشقق والأراضي لمستثمرين غير أردنيين (4,810) معاملة منها (1.889) معاملة شقق و(2.921) معاملة للأراضي، مساحتها (299.462)م² للشقق، و(24.757.305م²) للأراضي قيمتها السوقية (271.268.914) ديناراً، وذلك بارتفاع قدر بنسبة (35%) مقارنةً بعام 2008، منها (154.584.970) ديناراً للشقق و(944.116,683) للأراضي، واحتلت الجنسية العراقية المرتبة الأولى بمجموع (1400) مستثمر، فيما احتلت الجنسية الكويتية المرتبة الثانية بمجموع (1219) مستثمر، فيما احتلت الجنسية السعودية المرتبة الثالثة بمجموع (402) مستثمر، أما من حيث القوة الشرائية فقد احتلت الجنسية العراقية المرتبة الأولى في

حجم الاستثمار بمبلغ (137.300.021) دينار والجنسية الأمريكية في المرتبة الثانية بمبلغ (19.820.214) ديناراً، فيما جاءت الجنسية السعودية بمبلغ (18.586.141) ديناراً، بينما احتلت الكويت المركز الرابع بمبلغ (15.200.962) ديناراً (الموقع الرسمي لدائرة الأراضي والمساحة الأردنية).

وخلال الربع الأول من عام 2010، بلغ عدد بيع الأراضي لمستثمرين غير أردنيين (1.036) معاملة منها (525) معاملة للشقق و(511) معاملة للأراضي مساحتها (83.283م²) للشقق و(6.075.583م²) لأراضي قيمتها السوقية (77.850.248) ديناراً، بارتفاع بلغت نسبته (90%) مقارنة بنفس الفترة من العام السابق: منها (40.719.963) ديناراً للشقق، و(37.130.285) ديناراً للأراضي، حيث جاءت الجنسية العراقية في بيوعات الربع الأول بالمرتبة الأولى بمجموع (468) مستثمراً والجنسية الكويتية بالمرتبة الثانية بمجموع (182) مستثمراً، فيما جاءت الجنسية السعودية بالمرتبة الثالثة بمجموع (82) مستثمراً.

أما من حيث القيمة فقد جاءت الجنسية العراقية أيضاً بالمرتبة الأولى بحجم استثمار بلغ (490.695.586) ديناراً، والجنسية اللبنانية بالمرتبة الثانية حيث بلغ (5.032.160) ديناراً، تلتها في المرتبة الثالثة الجنسية السعودية فبلغت (4.093.181) ديناراً (الموقع الرسمي لدائرة الأراضي والمساحة الأردنية).

وبالمقارنة مع الإحصائيات الصادرة عن الربع الأول للعام 2009، التي تشير إلى أن الجنسية الكويتية احتلت المرتبة الأولى بمجموع (403) مستثمراً، واحتلت الجنسية العراقية المرتبة الثانية بمجموع (197) مستثمراً، واحتلت الجنسية السعودية المرتبة الثالثة بمجموع (139) مستثمراً، أما من حيث القيمة فقد احتلت الجنسية العراقية المرتبة الأولى بحجم استثمار

(17.877.540) ديناراً والجنسية السعودية المرتبة الثانية (4.666.318) ديناراً، تلتها في المرتبة الثالثة الجنسية الإماراتية (3.037.097) ديناراً أردنياً، يمكننا أن نلاحظ زيادة الاستثمار العراقي للربع الأول لعام 2010، عن الربع الأول لعام 2009، بـ (271) مستثمراً. وحتى من حيث القوة الشرائية فإننا نجد أن هناك زيادة وصلت إلى (31.818.046) ديناراً ما يؤشر توجهها واضحاً وملموساً لزيادة حجم الاستثمارات العراقية في مجال شراء الأراضي والسكن في الأردن، وما احتلال الجنسية العراقية للمركز الأول في هذه الإحصائيات إلا دليل على ذلك.

جدول رقم (13)

يبين الاستثمارات العراقية في شراء الأراضي والسكن في الأردن خلال الفترة (2000-آذار/ 2010)

السنة	عدد المعاملات	القيمة مليون دينار
2000	56	1.4
2001	59	3.2
2002	125	4.9
2003	202	13.2
2004	730	41.2
2005	1811	100.0
2006	-	-
2007	604	-
2008	1400	81.849.698
2009	1400	137.300.021
الربع الأول لعام 2010	468	49.695.586

• (الموقع الإلكتروني لدائرة الأراضي والمساحة الأردنية).

يشير الجدول أعلاه إلى الارتفاع الواضح لحجم الاستثمارات العراقية في مجال شراء الأراضي والسكن في الأردن، وارتفاع القيمة الشرائية بشكل واضح وكبير، ويعود هذا الارتفاع إلى

طبيعة الظروف التي مر بها العراق في الجانب الأمني مما كان له الأثر الأكبر في زيادة الطلب على شراء الشقق والأراضي في الأردن.

كما تصدر العراقيون قائمة المستثمرين في الشركات الأردنية المسجلة في دائرة مراقبة الشركات منذ بداية عام 2006، إذ بلغت (83.7) مليون دينار مقارنة مع (79.4) لنفس الفترة من العام الماضي، بينما تراجعت مساهمة الشركاء الكويتيين بشكل حاد والتي بلغت (27.7) مليون دينار حتى نهاية أيلول 2006 مقارنة بـ (161.3) مليون دينار لنفس الفترة من عام 2005، كما تراجعت استثمارات الإماراتيين في الشركات المسجلة خلال التسعة شهور الأولى من العام الحالي إلى (2.9) مليون دينار مقارنة بـ (136.9) مليون دينار لنفس الفترة من عام 2005.

وشهدت الاستثمارات المصرية في الشركات الأردنية المسجلة خلال التسعة شهور الأولى من العام الحالي إلى (12) مليون دينار مقارنة بـ (7.5) مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي (صحيفة الدستور، الثالث من كانون الأول 2006)، وأشارت الإحصائيات الرسمية التي صدرت عن الجانب الأردني بأن الاستثمارات العراقية تصدرت قائمة الشركات الاستثمارية المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة للسنة الخامسة على التوالي.

وفي المجال المصرفي، يمكن الإشارة إلى أن البنك المركزي الأردني لم يمنح أي مصرف عراقي خاص إذن التأسيس والعمل في الأردن كإدارة عامة، ولكن التواجد المصرفي العراقي يتم من خلال فروع لهذه المصارف على أساس أن تكون إدارتها في العراق وفروعها المهمة والعاملة بنشاط في عمان، فيما ما زالت البنوك الأردنية متحفظة في سياساتها الائتمانية تجاه العراقيين، كالقروض التسهيلات وفتح الاعتمادات (صحيفة الغد، 15 تشرين الثاني 2009).

كما فاتحت الجهات العراقية المصارف الأردنية لإعادة تفعيل العلاقات المصرفية والعمل على إيجاد فرص جديدة للتعاون وفرص تدريبية للكوادر العراقية من خلال الدورات التدريبية المقامة في الأردن، وتعزيز دور فروع مصرف الرافدين في الأردن واستثمار وجودها في الساحة الأردنية كقنوات تبادل مع المصارف والمؤسسات الأردنية بهدف تطوير آفاق التعاون المشترك بين البلدين وخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية، وفتح مصرف الرشيد الجهات المصرفية الأردنية لتطوير سبل التعاون في المجال المصرفي حيث بدأت إجراءات تفعيل العلاقات معهم التي تمثلت بمفاتيح كل من بنك الإسكان للتجارة والتمويل والبنك الأهلي الأردني للحصول على تسهيلات في مجال فتح الاعتمادات المستندية، وفي الجانب الضريبي فقد تم تبادل التشريعات والقوانين وأدلة العمل المتعلقة بالضرائب إضافة إلى تبادل الخبرة والتجربة في هذا المجال، لا يوجد حالياً ربط الكتروني بين مركز الهيئة العامة للكمارك والمنافذ الحدودية والهيئة جادة على تفعيله في القريب العاجل وسيكون عند ذلك مجال للربط بين مركز كمرك (طربيل) ومركز كمرك (الكرامة) فضلاً عن أن الهيئة جادة في تطبيق نظام (الاسيكودا) الذي سيؤدي إلى وجود ربط منظومات النظام مع الدول المجاورة كالأردن وسوريا وبذلك يسهل عملية تبادل المعلومات في الحقل الكمركي، وتؤيد الهيئة التعاون المتبادل بين البلدين في مجال مكافحة التهريب وتفعيل قنوات الاستخبار (الموقع الرسمي لوزارة المالية العراقية، 2011).

ويرى رئيس مجلس الأعمال العراقي ماجد الساعدي أن الإجراءات التي اتخذتها الجهات الرسمية والبنوك الأردنية أسهمت في هجرة عدد من رؤوس الأموال العراقية إلى خارج الأردن بسبب هذه الإجراءات والتي دفعتهم إلى البحث عن أسواق بديلة فغادرت إلى أسطنبول وبيروت لانها وجدت تسهيلات وتعامل أفضل وبطبيعة الحال فإن عودتهم إلى الأردن مرة ثانية أنتم

بالصعوبة، كما أن صعوبة الحصول على (الفيزا) خلال السنوات السابقة حرم الأردن من الاستفادة من عدد كبير من صغار التجار الذين لجأوا إلى أسواق بديلة لسد متطلبات السوق العراقية (مقابلة شخصية مع د. ماجد الساعدي في 6 نيسان 2011).

لكننا نجد أن توجيهات الملك عبد الله إلى الجهات الرسمية الأردنية وفي أوقات مختلفة سهلت عمل المستثمرين العراقيين في الأردن، ومنها التوجيهات التي أطلقها في شباط 2009، المتضمنة عدداً من الإجراءات التي تصب في صالح المستثمر العراقي، إذ أسهمت في زيادة رغبة المستثمر العراقي في التوجه للاستثمار في الأردن، ومن هذه التعليمات تسهيل حصول رجال الأعمال والمستثمرين على تأشيرات الدخول إلى المملكة والاكتماء بموافقة وزير الداخلية عند تسجيل شركة واعتمادها كموافقة دائمة عند الحصول على إذن الإقامة السنوي وشراء العقارات أو شراء المركبات أو استبدال رخص سوق المركبات، ويتم منح أبناء المستثمرين والشركاء في الشركات العاملة والمسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة الأردنية من القاصرين أذونات إقامة سنوية، حسب هذه القرارات، كما شملت القرارات منح المستثمرين والشركاء في الشركات المشار إليها المقيمين في المملكة منذ أكثر من عشر سنوات إقامات لمدة خمس سنوات، كما عفت القرارات الجديدة العراقيين من الموافقة المسبقة عند شرائهم عقارات أو مركبات أو استبدال رخص السوق إذا كانوا حاصلين على أذونات إقامة سنوية.

وسمحت هذه التعليمات للعراقيين غير المقيمين في المملكة بشراء العقارات فيما سمحت للعراقي المقيم في المملكة بتملك أكثر من شقة باسم ابنه أو زوجته وسهلت تسجيل وترخيص أكثر من سيارة واحدة لأفراد عائلته، وغيرها من الإجراءات التي تتسجم مع الدفع باتجاه تشجيع الاستثمار في الأردن (موقع أصوات العراق الإلكتروني، 21 شباط 2009).

ويمكننا الإشارة إلى أن البلدين أنشأ عدداً من المشروعات التي كان الهدف منها تطوير التعاون الاقتصادي عبر سنوات التعاون والعلاقات المتميزة بينهما، من خلال سعي الطرفان لتحقيق عرى التكامل الاقتصادي فيما بينهما، فعلى سبيل المثال أنشأ الطرفان الشركة الأردنية العراقية للنقل البري وشركة الجسر العربي للملاحة بالتعاون مع مصر، والمركز العربي للصناعات الدوائية، ومستقبل هذه الاستثمارات مرهون بطبيعة الحال بطبيعة ومستقبل العلاقات بين العراق والأردن، وهو ما سينعكس سلباً أو إيجاباً وربما نجاح البلدان في تغليب المصالح التجارية المتبادلة على الخلافات السياسية التي لطالما مر بها الطرفان إلا إنها انجلت بمرور الزمن.

أما فيما يخص الاستثمارات العراقية الخاصة، فربما يكون وجودها في الأردن مرهوناً بتحسن البيئة الاستثمارية في العراق بعد استقرار الأوضاع الأمنية فيه وربما تعود رؤوس الأموال العراقية للاستثمار في العراق أو أنها ستبقى في الأردن، وهو مرهون ليس بتحسن الأوضاع في العراق بل إنه يرتبط أيضاً بتحسن البيئة الاستثمارية وتطورها في الأردن نفسها وهو الذي سيدفعها وبكل تأكيد إلى البقاء ولفترات طويلة مما سينعكس بطبيعة الحال على العلاقات التجارية، وهو ما يؤسس لأبعاد مستقبلية بعيدة المدى للعلاقات الاقتصادية، وربما سيلقي بظلاله على مجالات أخرى بين البلدين، وستحاول الدراسة في الفصل الخامس البحث في انعكاسات العلاقات العراقية الأردنية في المجالين الثقافي والاجتماعي.

الفصل الخامس

العلاقات الأمنية والثقافية والاجتماعية بين العراق والأردن

(2010-003)

ستحاول الدراسة تتبع العلاقات بين العراق والأردن في المجالات الأمنية والثقافية والاجتماعية للفترة (2010-003) إذ كان لهذه المجالات مساحات واسعة في العلاقات بين البلدين، كما إنها شهدت تنوعاً في مديات وأشكال العلاقات، فعلي الصعيد الأمني شهدت العلاقات العراقية الأردنية تطوراً كبيراً تمثل في إقامة الدورات التدريبية لعناصر الأجهزة الأمنية العراقية، والتعاون في المجال الأمني، كما شهدت العلاقات الثقافية بين البلدين تطوراً ملموساً من خلال عدة محاور من بينها التربية والتعليم، والنشاطات الثقافية المتنوعة، والحضور الكبير لوسائل الإعلام العراقية في الأردن بعد أن حصلت على الموافقة الرسمية من قبل الأجهزة المعنية في الأردن، وكذلك التعاون الأردني في مجال إعادة الآثار العراقية المسروقة، وكان للجالية العراقية حضور كبير في الأردن بعد عام 2003، بسبب تداعيات الملف الأمني مما كان له انعكاساته في عدة مجالات.

وستعمل الدراسة إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وكما يلي:

المبحث الأول: العلاقات الأمنية

المبحث الثاني: العلاقات الثقافية

المبحث الثالث: الجالية العراقية في الأردن

المبحث الأول: العلاقات في الجانب الأمني.

شهد الجانب الأمني في العلاقات العراقية الأردنية تطورات مهمة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك من خلال الدورات التدريبية المقامة لمنتسبي الأجهزة الأمنية العراقية داخل الأردن، أو التنسيق الأمني المشترك في أوقات مختلفة.

ويمكننا أن نقسم هذا المبحث إلى محورين لتعرف طبيعة الجانب الأمني بأوجهه المختلفة،

وكما يلي:

المطلب الأول: الدورات التدريبية.

المطلب الثاني: التعاون الأمني.

المطلب الأول: الدورات التدريبية

يعود تاريخ التعاون العسكري والأمني بين العراق والأردن إلى سنوات طويلة مضت من خلال إرسال العسكريين العراقيين للمشاركة في دورات تدريبية في الأردن، وإرسال العسكريين الأردنيين للتدريب في العراق فهو ليس وليد الوضع الجديد في العراق بل يمكننا أن نلاحظ أن العراق سبق أن أرسل بعثات تدريبية إلى الأردن في أوقات سابقة، إذ تم إرسال ثلاث بعثات خلال عامي 1957 - 1958، وقد تم تأسيس كلية الأركان الأردنية في عام 1957، كما حارب العراقيون جنباً إلى جنب مع الأردنيين في الحروب العربية الإسرائيلية في أعوام 1948 و1967، فيما شهدت الفترات اللاحقة تعاوناً وتنسيقاً مشتركاً، كما وضع العراق طائراته في الأردن أبان حربه مع إيران في ثمانينيات القرن الماضي لحفظها في أمان، وانطلاقاً من الفترة التي أعقبت احتلال العراق عام 2003، عُد الأردن من الدول القليلة في المنطقة التي أدت دوراً كبيراً في تدريب أفراد أجهزة الأمن العراقية الجديدة، وهم في الغالب ليس لديهم أي خبرة، ولعب الأردن في

هذا المجال دور المضيف لنشاطات تدريب دولي واسعة للمتحمقين بالشرطة العراقية، كما أدارت الجهات الأردنية برامج تدريبية، وعمليات تبادل لبضعة الآلاف من ضباط الجيش العراقي على أمل أن تسهم هذه الجهود في إعادة الاستقرار إلى العراق وفق وجهة النظر الأردنية (Lasensky, 2006: 8).

لقد أبدى الملك عبد الله موافقته على التحضير لتدريب قرابة أُل (30) ألف عنصر أمن عراقي على أراضي المملكة الأردنية، في دورات تكون مدة كل منها ثمانية أسابيع، وذلك في 29 أيلول 2003 (اللوزي، 2008: 99). كما نجد أن السفير العراقي السابق في عمّان سعد جاسم الحياياني قد نوه إلى أن التدريب جاء ضمن برنامج لتطوير قدرات أجهزة الأمن العراقي متمثلة بالجيش والشرطة العراقيتين، ولقد اختار الحلف الأطلسي، والدول الأوربية الأردن ليكون مركزاً للتدريب نظراً لقربه من العراق، وتطور إمكانياته في هذا المجال، وبالتالي فإن هذه الدورات أقيمت جميعها في المعسكرات الأردنية (مقابلة شخصية مع السفير، 1 نيسان 2011).

لقد واجهت حكومة إياد علاوي عدة صعوبات ، لعل أبرزها تلك المتعلقة بالوضع الأمني، إذ شهدت فترة حكومته تصعيداً شديداً في المواجهات مع عناصر التمرد المسلحة المختلفة في العراق، وهنا يمكننا أن نلاحظ تزايد التنسيق بين العراق والأردن من خلال الأجهزة العسكرية والاستخباراتية، والخاصة بالشرطة في الأردن مع الدوائر الأمنية العراقية الجديدة، خلال تولي الدكتور علاوي رئاسة الوزراء، وفي أواسط العام 2004، جرى توقيع اتفاق نصّ على تدريب الشرطة العراقية الجديدة في الأردن وقد حضر السفير العراقي آنذاك عطا عبد الوهاب وعقيلته في 16 أيلول 2004، حفل تخرج نحو ألف شرطي عراقي من (المدرسة الدولية لتدريب الشرطة في عمان)، التي ساهمت فيها خمس عشرة دولة منها الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وكندا،

والسويد، وفنلندا، وبولونيا، بالإضافة إلى الأردن، التي تعد حكومتها هي المسؤولة عن إدارتها (مقابلة شخصية مع السفير عطا عبد الوهاب، شباط 2011)، ولم تقتصر الدورات على الرجال فحسب بل إن المجندات العراقيات شاركن في عدد من الدورات التي أقيمت في عدد من المعسكرات الأردنية ومنها الكلية العسكرية في محافظة الزرقاء الأردنية، إذ شهد العام 2004 على سبيل المثال تخريج مجموعة ثانية من المجندات العراقيات البالغ عددهن (39) مجندة في تدريبات استمرت لعشرة أسابيع وبإشراف أمريكي (ميدل إيست أون لاين، 8 تموز 2004).

وأستقبل الأردن أيضاً دورات تدريبية للطيارين العراقيين وفي أكثر من مناسبة، ومنها الدورة التي أقيمت في آيار 2004 في مقر القوة الجوية الملكية الأردنية لتدريب (19) طياراً عراقياً على قيادة المروحيات في القوة الجوية العراقية الجديدة، وكان التدريب على مرحلتين، كما حصل العراق على تبرعات عينية في التجهيزات العسكرية من الأردن كانت عبارة عن (مدرعات وناقلات وطائرات صغيرة وزوارق بحرية) تعزيزاً للتعاون في المجال الأمني (الموقع الرسمي للدكتور إياد علاوي).

كما شهد 23 شباط 2006، تخرج الدفعة السابعة والأخيرة من خريجي برنامج ممول من الولايات المتحدة الأمريكية لتدريب قوات عراقية لمكافحة الإرهاب في الأردن، بعد أن تم نقل البرنامج إلى العراق، وقد أنضم (77) متدرباً تخرجوا خلال حفل التخرج من بين ما مجمله (700) متدرب من القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب بعد أن أنهوا التدريبات اللازمة في مركز تدريب مكافحة الإرهاب الأردني في نهاية البرنامج الذي استمر سنتين، وقال السفير الأميركي في الأردن (ديفيد هيل) في حضور قادة عسكريين أميركيين ورئيس القوات الخاصة العراقية الذي حضر إلى المملكة "لقد نقلنا البرنامج الى العراق الآن، واعتقد أن الدليل على نجاح البرنامج أننا استطعنا نقله

إلى هناك"، وأضاف هيل "كان لدينا حوالي (700) عراقي تخرجوا من هذه الدورة في الأردن والتحقوا بأكثر الوحدات فعالية في العراق". واستحدثت واشنطن في الأردن أكبر برنامج ما بعد الحرب لتدريب أفراد الشرطة والجيش والقوات الخاصة العراقية خارج العراق. وبنهاية عام 2006 أنهى برنامج تدريب الشرطة من تخريج (45) ألف شرطي عراقي، وأكد مسؤولون انه إلى اليوم تم تخريج (30) ألف متدرب من هذا البرنامج وحده، وترى الولايات المتحدة أن تدريب الوحدات العسكرية العراقية خطوة مهمة لنقل مسؤولية الأمن إلى العراقيين ومن ثم تتمكن من تقليص وجودها (صحيفة الشرق الأوسط، 24 شباط 2006).

وربما جاءت تصريحات وزير الداخلية الأردني السابق سمير حباشة لتسلط الضوء على اتفاقية تدريب الشرطة العراقية في الأردن بقوله "أن مدة اتفاقية تدريب الشرطة العراقية في الأردن بلغت عامين، وأن عدد المتدربين بلغ (32) ألف شرطي، وأن عملية التدريب ستحقق عدداً من الإيجابيات من بينها تقديم الدعم والمساندة في توفير الأمن والاستقرار للشعب العراقي من خلال تأهيل وتدريب كوادر الشرطة العراقية المؤهلة لحفظ الأمن والطمأنينة للشعب العراقي، وتعزيز دور الأردن في التعاون العربي والإقليمي والدولي، ودعم الاقتصاد الوطني وتنشيطه، وتوفير فرص عمل لأعداد كبيرة من المواطنين العاملين في مجالات التدريب، والترجمة، والخدمات الأخرى التي تحتاجها المدينة التدريبية الكبيرة" (موقع أخوان أون لاین الألكتروني، 2010).

مما تقدم نلاحظ أن هذه الدورات أقيمت في الأردن بناء على اتفاقيات وقعت بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، ودول أخرى، ولا علاقة للجانب العراقي فيها، وأن الأموال التي تم تحويلها للأردن مقابل إقامة هذه الدورات على أراضيه كبديل تدريب، كانت تتم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأردن مباشرة، وأن المردودات المادية لهذه الدورات أسهمت في تحقيق

الفائدة المالية للجهات الأردنية، كما وفرت فرصة عمل لكثير من الأردنيين داخل هذه المعسكرات وخارجها، بالإضافة إلى أن هذه الدورات أكدت الرغبة الأردنية في تحقيق الأمن والاستقرار في العراق وإرساء الأسس لعلاقة متبادلة وتعزيز التعاون العسكري بين القوات المسلحة الأردنية والقوات المسلحة العراقية.

المطلب الثاني: التعاون الأمني.

كان للتعاون الأمني بين العراق والأردن خلال هذه الفترة الحضور الواضح في مجال علاقة البلدين في هذا المجال، فعلى صعيد متابعة الشأن الأمني العراقي أستقبل الملك عبد الله الثاني في 13 تشرين الأول 2004، وزير الداخلي والدفاع العراقيين، وقد أكد الملك متابعتة للعلاقات بين البلدين، وأبدى الرغبة في تقديم أي مساعدة لتدريب قوات الأمن والشرطة العراقية، وكذلك التعاون في مجالات أخرى (اللوزري، 2008: 113).

كما يمكن القول أن أهم البصمات الأمنية التي يمكن التطرق إليها في العلاقات بين البلدين بعد عام 2003، هي توقيع (مذكرة التفاهم) بين العراق والأردن في تشرين الأول 2005، وبين وزير الداخلي البلدين، وبموجب هذه المذكرة تم تشكيل لجان أمنية متعددة تجتمع بشكل دوري كلما دعت الحاجة لبحث قضايا رئيسية في (مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، ومنع التسلل عبر الحدود وتسليم المطلوبين أمنياً)، وقد تم العمل بهذه الاتفاقية، واستطاع الجانب الأردني أن يقدم معلومات استخباراتية دقيقة للجانب الأمريكي فضلاً عن ملاحظته لمطلوبين عراقيين داخل الأراضي الأردنية، وربما تكون السلطات الأردنية تبغي من هذا الموقف الحازم في تعاملها مع المتورطين بأعمال مسلحة داخل العراق مطلبين، هما:

§ تقديم المساعدات للقوات الأمريكية في العراق، والحكومة العراقية.

§ الخشية من الجماعات الإسلامية الموجودة داخل الأردن لاسيما وأن قائد تنظيم القاعدة

الأول هو أردني الجنسية (أبو مصعب الزرقاوي)، وهو ما عدته الحكومة الأردنية

مصدر قلق على استقرار نظامها السياسي. (سبع، 2009: 14-15).

غير أن الجديد في العلاقات العراقية الأردنية في عهد رئيس الوزراء العراقي نوري

المالكي، هو التعاون الاستخباراتي بين حكومتي البلدين والقوات الأمريكية المحتلة، وقد أسفر هذا

التعاون عن مقتل أحمد الخليفة الملقب باسم (الزرقاوي) زعيم تنظيم القاعدة في العراق في 9

حزيران / يونيو 2006، الذي تعده الحكومة العراقية والقوات الأمريكية المسؤول الأول لأعمال

العنف في العراق، وقد كشف ناصر جودة الناطق باسم الحكومة الأردنية عن دور كبير للأردن في

عملية مقتل الزرقاوي من خلال جمع المعلومات الاستخباراتية حول أماكن تواجده وتقديمها إلى

القوات الأمريكية التي قامت بدورها بالإغارة على موقع تواجده في منطقة (ههب) التابعة لمدينة

ديالى العراقية التي أدت إلى مقتله في الحال (صحيفة العرب اليوم ، 9 حزيران 2006). ووفقاً

لتصريحات مسؤولين أردنيين وأمريكيين، فقد ساهمت الأجهزة الأمنية الأردنية في عملية تعقب

الزرقاوي ومقتله، فتنفس الأردن الصعداء من الناحية الأمنية، إذ إن اختفاء الزرقاوي (المطلوب

الأول سابقاً للقضاء والأمن الأردني)، عن المشهد ينهي طموحه الإقليمي بجعل العراق مركزاً

لشبكته في المنطقة بأسرها، وتهديد الأمن الأردني، بسبب حالة العداء الشديد بين الزرقاوي وجهاز

المخابرات الأردنية العامة، نتيجة سنوات من الملاحقة، والاعتقال التي كان يتلقاها أثناء نشاطه في

الأردن (أبو رمان، 2008: 147).

ويرى الباحث أن العلاقات بين البلدين لم تقتصر على التنسيق الأمني في إطار العلاقات

الثنائية بين البلدين، بل تعدتها إلى التنسيق المشترك خلال المؤتمرات التي كانت تأخذ طابعاً أمنياً،

ومنها اجتماعات وزراء داخلية دول جوار العراق، والتي كانت تأخذ منحياً إيجابياً لتأكيد العلاقات

الطبية للعراق مع دول جواره من جهة، ومناقشة كل ما من شأنه وتعلق بالشأن الأمني بشكل مباشر خلال هذه الاجتماعات من جهة ثانية، فقد شارك الأردن في اجتماعات وزراء داخلية دول جوار العراق التي تستهدف مساعدة العراق في بسط الأمن وتحقيق الاستقرار علي كافة أراضيها والعمل علي تقوية حصانة أمنية داخلية توفر له ولدول الجوار الأمن والاستقرار، وكانت هذه الاجتماعات قد بدأت في عام 2004 ، إذ عقد الاجتماع الأول في طهران ثم توالى الاجتماعات في أسطنبول، وجدة، والكويت، التي كانت تهدف إلى تعاون دول جوار العراق لدعم جهود الحكومة العراقية في التصدي للإرهاب، والمليشيات، وفرض الأمن، والقانون.

وجاءت استضافة الأردن للاجتماع الخامس لوزراء داخلية دول جوار العراق في عمان للفترة من 20-23 تشرين الأول 2008، لتجسد التعاون بين الحكومة الأردنية والحكومة العراقية في المجال الأمني، فقد عقد الاجتماع بمشاركة جميع دول الجوار العراقي، وممثلين عن الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وقد ألقى وزير الداخلية الأردني عيد الفايز باعتباره رئيس الاجتماع، كلمة أشاد فيها بالجهود التي اتخذتها الحكومة العراقية في مجال إعادة الأمن والاستقرار في البلاد، كما أكد حرص الأردن على تطوير علاقاته مع العراق، فيما بين وزير الداخلية العراقي جواد البولاني أن عملية ضبط الحدود هي عملية مشتركة، وأن الوضع الأمني في العراق يتطور بشكل إيجابي نتيجة التعاون بين العراق ودول الجوار في مجالات عديدة منها تبادل المعلومات، ومكافحة الإرهاب، ومنع التسلل (كتاب سفارة جمهورية العراق في عمان، 3818 في 28 تشرين الأول 2008). وقد تضمن البيان الختامي للاجتماع عدداً من المواضيع الهامة منها دعم جهود الحكومة العراقية الهادفة إلى تحقيق الأمن والاستقرار في العراق لتمكينه من العودة

بفاعلية لاستعادة دوره الهام على الصعيد العربي والإقليمي والدولي، وكذلك التأكيد على عمل وتعاون الحكومة العراقية مع حكومات دول الجوار على اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لمنع الإرهابيين من استخدام أراضيها، كقواعد للانطلاق، أو التجنيد أو التدريب، أو التخطيط أو التمويل وغير ذلك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية التعاون الثنائي والجماعي لتفعيل هذه الإجراءات، تبادل المعلومات حول قضايا الإرهاب والإرهابيين وقضايا التسلل والتهرب والقرصنة البحرية بما يكفل عدم وقوع أي تهديدات، واتخاذ التدابير اللازمة لضبط الحدود ومراقبة المنافذ لمكافحة الإرهاب والتسلل والتهرب بأشكاله المختلفة من وإلى جمهورية العراق.

كما شارك الأردن لاحقاً في الاجتماع السادس لوزراء داخلية دول جوار العراق الذي عقد في عام 2009، بمدينة شرم الشيخ المصرية، كما سبق للأردن أن أشارك في الاجتماع الثاني للجنة التعاون والتنسيق الأمني الذي عقد في دمشق للفترة من 13-14 نيسان 2008 الذي نصت التوصيات الصادرة عنه على "تعزيز آليات التعاون والتنسيق بين حكومة جمهورية العراق ودول الجوار ثنائياً وجماعياً استناداً لبروتوكول التعاون الأمني، وتفعيل الاتفاقيات الأمنية الثنائية الموقعة مع جمهورية العراق" (صحيفة الدستور، 24 تشرين الثاني 2008).

وعلى صعيد التنسيق الأمني بين البلدين، فقد زار وزير الثقافة العراقي د. ماهر دلي الأردن، مبعوثاً عن رئيس الوزراء العراقي، وسلم رئيس الوزراء الأردني في 15 تشرين الثاني 2008، رسالة تتعلق بالاتفاقية الأمنية التي وقعتها الحكومة العراقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أشار في تصريحات صحفية أعقبت اللقاء "بان الحكومة العراقية ستوجه رسائل مماثلة إلى الدول العربية كافة، لإطلاعها على آخر ما توصلت إليه المفاوضات بين الطرفين حول الاتفاق

الأمني، وتنظيم تواجد القوات الأمريكية، في العراق"، كما أشار إلى أن أحد البنود الهامة التي كانت الحكومة العراقية حازمة في تضمينها للاتفاقية هي عدم السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضي، وأجواء العراق وتهديد أمن وسلامة أي دولة في العالم (كتاب السفارة العراقية في عمان المرقم 4294 في 26 تشرين الثاني 2008).

ويعتقد الباحث أن تحسن الأوضاع الأمنية في عام 2008، نتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة العراقية سواء على الصعيد الداخلي أو عن طريق سياستها الخارجية انعكس إيجاباً على تحولات سياسية مهمة شهدتها العراق خلال ذلك العام، تمثلت بإعادة العديد من الدول العربية والأجنبية فتح بعثاتها الدبلوماسية في العراق، كما نجد أن العراق عمل على اطلاع الجانب الأردني على تطورات المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الاتفاقية الأمنية وهو ما عكس رغبة واضحة بتنسيق المواقف مع الدول المجاورة وبما لا يتعارض ومصالح الطرفين.

وتعزيزاً للعلاقات والروابط الودية والتعاون البناء لخدمة مصالح البلدين، وقواتهما المسلحة، فقد وقعت وزارة الدفاع العراقية والقوات المسلحة الأردنية مذكرة تفاهم في الجانب التدريبي تتسجم مع السياسات الوطنية لكلا البلدين، وذلك في 19 نيسان 2009، لتنظيم، ووضع سياق تدريبي للموفدين العراقيين إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك إبرام عقود تدريبية لمختلف صنوف الجيش العراقي، ولمدة ثلاث سنوات تتجدد تلقائياً اعتباراً من تاريخ توقيعها وبالشروط والمدة نفسها.

المبحث الثاني: العلاقات الثقافية

شهدت العلاقات الثقافية بين البلدين تنوعاً ملموساً وفي عدة مجالات، ففي مجال التربية والتعليم شهد الأردن أقبالاً عراقياً كبيراً بسبب الظروف الأمنية في العراق إذ التحق الكثير من الطلبة العراقيين في المدارس والجامعات الأردنية، كما أُقيمت أنشطة ثقافية عراقية متنوعة خلال هذه الفترة ومنها إقامة أسابيع ثقافية عراقية، والمشاركة في مهرجانات متنوعة، كما وقع البلدان برنامج تنفيذي بين وزارتي التعليم العالي في البلدين في عام 2004، والبرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي في عام 2008، وكذلك نجد أن الأردن اعطى الموافقات الرسمية وتراخيص رسمية للعديد من وسائل الإعلام العراقية سمح بموجبها لها بمزاولة عملها من الأردن لتغطية الشأن العراقي والأردني، ولم يكن التعاون في مجال استعادة الآثار العراقية المسروقة ليس ببعيد عن أوجه التعاون الثقافي العراقي الأردني المشترك، إذ نجد أن الأردن أسهم في استعادة العراق لعدد غير قليل منها.

نظراً لتنوع حجم ونوع العلاقات الثقافية بين البلدين، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب

وكما يلي:

المطلب الأول: التربية والتعليم.

المطلب الثاني: النشاطات الثقافية.

المطلب الثالث: وسائل الإعلام.

المطلب الرابع: الآثار العراقية.

المطلب الأول: التربية والتعليم.

شهدت السنوات التي تلت عام 2003، نزوح عدد كبير من العراقيين إلى الأردن وبالتأكيد فقد شكل لجوء هذا العدد الكبير ضغطاً وبشكل خاص على المدارس الأردنية الرسمية في مرحلتي الابتدائية والتوجيهي التي لم تكن مهيأة لاستقبال هذه الأعداد، من جهة أخرى فقد صدرت تعليمات من وزارة التربية والتعليم الأردنية في عام 2005، بمنع أغلب الطلبة من الالتحاق بالمدارس بسبب الشروط التي أعلنت عنها وزارة التربية الأردنية في أكثر من مناسبة ويضمنها إخراج الطلبة العراقيين من الصفوف بسبب عدم حصول أولياء أمورهم على الإقامة السنوية، وهو ما كان واضحاً بشكل كبير في عام 2005، وهو ما دفع الملحق الثقافي في السفارة العراقية إلى لقاء وزير التربية والتعليم الأردني خالد طوقان في 26 نيسان 2005، وعرض ثلاثة مقترحات لمعالجة الموضوع، وتم رفع المقترحات إلى وزارة الداخلية الأردنية ولم تحصل الموافقة في وقت لاحق على أي مقترح يضمن عودة الطلبة العراقيين إلى مقاعد الدراسة (كتاب الملحقية الثقافية في السفارة العراقية، 847 في 31 تشرين الأول 2005).

وربما يكون الهاجس الأمني الأردني وراء اتخاذ وزارتي الداخلية والتربية والتعليم الأردنيين لقرار منع أغلب الطلبة العراقيين من الالتحاق بالمدارس بسبب عدم حصول أولياء أمورهم على إذن الإقامة السنوية.

كما نوه السفير العراقي في الأردن آنذاك عطا عبد الوهاب، في مذكراته، إلى أنه قابل رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران، وسلمه نسخة من قرار وزير التربية خالد طوقان القاضي بعدم قبول أي طالب عراقي إلا إذا كان ولي أمره لديه إقامة نافذة في الأردن، مما أثار ذلك

استغراب رئيس الوزراء الأردني الذي اتصل هاتفياً بالوزير، وعاتبه على اتخاذ هكذا قرار دونما نقاش مسبق، وأمره بإلغاء ذلك الكتاب فوراً (عبد الوهاب، 2008: 90). مع الإشارة إلى أن الملك عبد الله الثاني كان يتدخل في وقت لآخر لصالح الجالية العراقية فيما يخص قضايا التعليم والإقامة وإصدار الإعفاءات بحق المخالفين لقانون الإقامة من العراقيين وكان ذلك سبباً لارتياح الأوساط العراقية وفي أكثر من مناسبة.

وبالعودة إلى إحصائيات وزارة التربية والتعليم الأردنية، فإننا نجد إنها أشارت إلى أن عدد الطلبة العراقيين في المدارس الحكومية والخاصة وللأعوام 2007-2010، كانت كما يلي:

جدول رقم (14)

يبين أعداد الطلبة العراقيين في المدارس الأردنية خلال الفترة (2007-2010)

المجموع	المدارس الخاصة	المدارس الحكومية	العام الدراسي
24.650	4930	19720	2008 - 2007
36.690	9800	26890	2009 - 2008
27.657	5070	27087	2010-2009

• (وزارة التربية والتعليم الأردنية، قسم التعليم النظامي).

يلاحظ من الجدول أعلاه زيادة أعداد الطلبة العراقيين في المدارس الأردنية الحكومية والخاصة تصاعدياً خلال الأعوام من 2007 ولغاية 2010، فبعد أن كان العدد (24.650) في عام 2007، أصبح (36.690) في عام 2008، كما نجد أن هذا الرقم عاد للانخفاض في عام

2009 ليصل إلى (27.657) وربما يعود سبب ذلك إلى إعادة توطين عدد كبير من أبناء الجالية العراقية المتواجدين في الأردن في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، ودول أخرى في تلك الفترة، فضلاً عن حصول نوع من الاستقرار الأمني في محافظة الأنبار وتراجع الاحتراب الطائفي في بغداد.

كما تشير تقارير وزارة التربية والتعليم الأردنية إلى الخدمات التي تقدمها للطلبة العراقيين وتمثل بما يلي :

- § إعفاء الطلبة العراقيين من شرط الإقامة.
- § إعفاء الطلبة العراقيين من دفع قيمة التبرعات المدرسية وأثمان الكتب المدرسية.
- § تقديم خدمات تغذية مدرسية للطلبة العراقيين في المدارس المشمولة بالتغذية المدرسية مع زملائهم الطلبة الأردنيين على حد سواء.
- § خدمات الصحة المدرسية: حيث تقدم جميع الخدمات الصحية للطلبة العراقيين أسوة بالطلبة الأردنيين.
- § خدمات رياض الأطفال: حيث يستطيع الطلبة العراقيين التسجيل في رياض الأطفال كالطلبة الأردنيين.
- § تدريب مديري المدارس والمرشدين التربويين والمعلمين على الرعاية النفس اجتماعية ليكونوا مؤهلين للتعامل مع الطلبة العراقيين في ظل ظروفهم الحالية.
- § السماح للطلبة العراقيين بالانضمام إلى برامج التعليم غير النظامي ومواصلة دراستهم عن طريق الدراسات المنزلية ومحو الأمية ومراكز المتسربين.
- § السماح للطلبة العراقيين بحضور حصص التقوية كالطلبة الأردنيين.

§ شمول الطلبة العراقيين بالمكرّمات الملكية السامية مثل توزيع الحقايب ومعاطف الشتاء.

§ التوسع في نظام الفترتين .

§ التوسع في المدارس المستأجرة.

§ تعيين معلمين جدد لتغطية احتياجات الصفوف والشعب.

§ تزويد المدارس بالأثاث ومستلزمات المختبرات لسد حاجات المدارس الناجمة عن

الاكتظاظ. (تقرير وزارة التربية والتعليم الأردنية، قسم التعليم النظامي، 2010).

أما بخصوص الجامعات، فقد قدم العراق منحاً دراسيةً مجانيةً للطلبة العرب بصورة عامة والطلبة الأردنيين بصورة خاصة وفي مختلف الاختصاصات، في سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، إذ أن التعليم العالي في العراق كان متاحاً وبشكل كبير للطلبة العرب، حتى أن شرط المعدل لم يتم اعتماده آنذاك، لذا نجد أن العراق كان يستقبل سنوياً الكثير من الطلبة العرب، ومنهم بالطبع الأردنيين خلال فترات سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي على الرغم من الظروف التي مر بها آنذاك.

وعلى هذا الأساس، واستناداً إلى الاتفاقية الموقعة بين البلدين في 10 تشرين الأول 1971،

وبرنامج التعاون الثقافي والعلمي والتربوي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة

الجمهورية العراقية للأعوام 1994/1995/1996 (وقع في بغداد بتاريخ 2 شباط 1994)،

والبرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة

الجمهورية العراقية للسنوات 1997/1998/1999 (وقع في عمّان بتاريخ 5 تموز 1997)، فقد

كانت الجامعات العراقية تقبل مئات الطلبة الأردنيين كل عام بقوائم كانت تقدم من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن وشخصيات غير حزبية صديقة للعراق في الأردن وخارجه، بالإضافة إلى وزارة التعليم العالي الأردنية، ونوه السفير فالح الطويل السفير الأردني في العراق 1979-1983، في مذكراته (في الطريق إلى عمان) إلى أنه طلب من وزير التعليم العالي العراقي آنذاك عبد الرزاق الهاشمي تخصيص مقاعد إضافية له كسفير ليتسنى له ملئها كل عام من الراغبين بمواصلة تعليمهم، ولم تتح لهم هذه الفرصة في وقت لاحق، وبالفعل فقد أُخبر السفير بموافقة مجلس قيادة الثورة العراقي آنذاك على هذا الطلب وذلك بتخصيص أربعين بعثة في الجامعات العراقية يملئها السفير حسبما يرى (الطويل، 2004: 153، 152). وقد شهدت تسعينيات القرن الماضي استقبال العراق لمئات الطلبة الأردنيين الذين رغبوا في الدراسة في الجامعات العراقية وبمختلف الاختصاصات، ويمكننا أن نطلع على الجدول الآتي، والذي يشير إلى حجم الطلبة الأردنيين في الجامعات العراقية:

جدول رقم (15)

عدد الطلبة الأردنيين في الجامعات العراقية خلال الفترة (1995-2002)

السنة	المجموع الكلي للدارسين في العراق	العدد الكلي للطلبة الأردنيين الدارسين خارج الأردن	النسبة المئوية للدارسين في العراق	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	الطب
1995-1996*	2094	21851	%9,50	2056	0	29	9	0
1996 - 1997	4392	25170	%17,40	4200	0	108	84	0
1997-1998	2984	25170	%11,80	2736	0	140	180	0
1998-1999*	2984	25170	%11,80	2736	0	140	108	0
1999-2000*	2984	22819	%13,07	2736	0	140	108	0
2000-2001*	2624	23003	%10,30	2376	0	140	108	0
2001-2002	3628	25392	%13,90	3530	0	98	0	0

* تشير إلى أن المعلومات أخذت من العام الذي سبقه.

• الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي الأردنية.

وقبل اندلاع الحرب في عام 2003، ونظراً لوجود عدد كبير من الطلبة الأردنيين في الجامعات العراقية، فقد وجه الملك عبد الله الثاني بدراسة أحوال الطلبة الأردنيين في العراق واتخاذ ما يجب لالتحاقهم في الجامعات الأردنية ريثما ينجلي الأمر (اللوزي، 2008: 91) وبالفعل فقد أبلغت الجهات الرسمية الأردنية الطلاب الأردنيين في الجامعات العراقية بضرورة المغادرة تحسباً لاندلاع الحرب، وجاءت تصريحات رئيس الوزراء الأردني علي أبو الراغب لتؤكد جهود وزارة التعليم العالي الأردنية بهذا الاتجاه، إذ أكد أن "وزارة التعليم العالي تبذل جهوداً لتبليغ الطلاب

الأردنيين بالمغادرة " مضيفاً أن "بعض هؤلاء الطلاب حصل على أوراق ثبوتية وكشوف علامات من جامعاتهم"، كما أعلنت وزارة الخارجية أنها طلبت من السفارة الأردنية في بغداد تسهيل عودة الطلاب إلى البلاد ريثما تتبين ملامح الأوضاع في المنطقة. (صحيفة الرأي، 14 آذار 2003).

وفي الوقت نفسه، واستناداً للتعاون الثقافي بين البلدين فقد التحق عدد من الطلبة العراقيين في الجامعات الأردنية للدراسات العليا والأولية، وبمختلف الاختصاصات، والجدول الآتي يبين أعداد الطلبة العراقيين في الجامعات الأردنية للفترة من 1995-2003، وكما يلي:

جدول رقم (16)

يبين أعداد الطلبة العراقيين في الجامعات الأردنية خلال الفترة (1995-2003)

النسبة المئوية للدارسين في الأردن للدراسات الأولية	عدد الطلبة العراقيين للدراسات الأولية	العدد الكلي للطلبة العرب والأجانب الدارسين في الأردن للدراسات الأولية	النسبة المئوية للدارسين في الأردن للدراسات العليا	عدد الطلبة العراقيين للدراسات العليا	العدد الكلي للطلبة العرب والأجانب الدارسين في الأردن للدراسات العليا	السنة
6,60%	490	7416	26%	173	670	1995-1996
-	-	-	22%	200	903	1997 - 1996
4,20%	591	13965	23%	194	835	1998-1997
4,30%	650	14835	20%	187	933	1999-1998
4,40%	672	15187	12%	45	356	2000-1999
4,30%	713	16577	13%	54	397	2001-2000
4,01%	734	18273	-	-	-	2002-2001
4%	804	20090	8,60%	123	1430	2003 - 2002

● (الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي الأردنية).

يلاحظ من الجدول السابق، أن أعداد الطلبة العراقيين في الجامعات الأردنية للدراسات

الأولية قد أخذ بالارتفاع التدريجي، فبينما كان الرقم (490) طالباً للعام الدراسي 1995-1996

نجد أن هذا الرقم قد أرتفع إلى (591) للعام الدراسي 1996-1997، ليصل هذا الرقم إلى أعلى مستوياته في العام الدراسي 2002-2003 وهو (804) طلاب، أما عن الدراسات العليا، فقد كانت الأعداد تتراوح بين (173) للعام الدراسي 1995-1996، ليصل إلى (200) طالب في العام الدراسي 1996-1997، إلى أن هذه الأعداد انخفضت بشكل ملحوظ في العاميين الدراسييين 1999-2000 و 2000-2001، لتصل إلى (45) و (54) على التوالي، لكنها عادت للارتفاع في العام الدراسي 2002-2003 لتصل إلى (123) طالباً.

ولم تكن الفترة الممتدة بين 2003-2010 خالية من التعاون الثقافي بين البلدين، فقد وقع البلدان أكثر من برنامج تنفيذي ساهم في تعزيز الأنشطة والحراك الثقافي بين البلدين، وهنا نجد أن الملحق الثقافي في السفارة العراقية في عمّان محمد صادق نصر الله أشار إلى أن العراق والأردن وقعا في 14 تشرين الأول 2004، برنامجاً تنفيذياً وقعه وزير التعليم العالي والبحث العلمي العراقي طاهر خلف البكاء ونظيره الأردني عصام زعلابي تضمن البرنامج تشجيع إقامة علاقات التعاون فيما بين جامعات البلدين، ودعم الاتفاقيات وبرامج العمل الثنائية في كلا البلدين، كما نوه إلى أهمية البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين الحكومة العراقية والحكومة الأردنية للأعوام 2008-2010، الموقع بين وزير الثقافة العراقي ماهر دلي، ونظيره الأردني السيدة نانسي بكير في عمّان بتاريخ 20 تشرين الثاني 2008، وبموجبه منح العراق (100) مقعد دراسي سنوياً للدراسات الجامعية الأولية و(9) زمالات في اختصاصات مختلفة، إذ يدفع الطالب العراقي بموجب هذه المقاعد أجور مخفضة أسوة بالطالب الأردني أي بحدود (30) إلى (35%) من الأجور الدراسات الموازية في الجامعات الحكومية، أما الزمالة فالطالب يعفى من الأجور ويعطى مخصصات شهرية تبلغ (100) دينار أردني، ونظراً للظروف الأمنية في العراق فلم يتمتع الأردن

بأي امتيازات من الجانب العراقي، كما نوه إلى أن البرنامج تضمن العديد من الفقرات التي تسهم في تعزيز التبادل الثقافي بين البلدين في مجالات المكتبات والوثائق والمخطوطات، والمؤتمرات والندوات الثقافية، والمسرح والسينما والموسيقى والفنون الشعبية وغيرها من المجالات الثقافية (مقابلة شخصية مع الملحق الثقافي العراقي، 23 آذار 2011).

جدول رقم (17)

يبين أعداد الطلبة العراقيين في الجامعات الأردنية خلال الفترة (2003 - 2009)

السنة	العرب والأجانب الدارسين في الأردن للدراسات العليا	عدد الطلبة العراقيين للدراسات العليا	النسبة المئوية للدارسين في الأردن للدراسات العليا	العرب والأجانب الدارسين في الأردن للدراسات الأولية	عدد الطلبة العراقيين للدراسات الأولية	النسبة المئوية للدارسين في الأردن للدراسات الأولية
2004-2003	2308	96	4%	22611	950	4%
2005-2004	-	-	-	6328	476	7.5%
2006-2005	709	38	5%	7399	898	12%
2007-2006	960	253	26%	-	-	-
2008-2007	776	60	8%	-	-	-
2009-2008	986	109	11%	7377	784	10.5%

• (الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي الأردنية).

وفي الوقت الذي أشارت فيه إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية إلى أن عدد الطلبة العراقيين في الجامعات الأردنية للدراسات الأولية والعليا هو (993) طالباً في العام الدراسي 2008-2009، نجد أن الملحق الثقافي العراقي محمد صادق نصر الله يتوقع أن يكون الرقم التقريبي للطلبة العراقيين في الجامعات الأردنية يقترب من (4500) طالب في الدراسات الأولية والعليا، نظراً لكثافة العراقيين المتواجدين في الأردن، وزياراته المتكررة للجامعات الأردنية،

وحضوره لحفلات التخرج السنوية التي تقيمها الجامعات الأردنية، كما أشار إلى هناك اتفاقيات خاصة وقعت بين الجامعات العراقية والجامعات الأردنية، وبموجب هذه الاتفاقيات فقد شارك عدد كبير من التدريسيين العراقيين في المؤتمرات وورش العمل والندوات التي تقيمها الجامعات الأردنية، وكذلك الحال مع المنظمات الدولية فرع العراق المتواجدة في الأردن (اليونسكو، اليونسيف، البنك الدولي) فقد استقطبت الدورات التي أقامتها في الأردن عدداً كبيراً من الكوادر العراقية من وزارات مختلفة منها وزارتي التربية، والتعليم العالي والبحث العلمي.

أما عن عدد المدرسيين العراقيين في الجامعات الأردنية، فقد نوه الملحق الثقافي العراقي إلى أن أعداد هؤلاء المدرسين قد يتجاوز الـ (350) مدرساً وبمختلف الدرجات والاختصاصات وهو يعملون بمختلف الجامعات الأردنية الخاصة، إلا أن حضورهم في الجامعات الحكومية ضعيفاً بسبب تقديم تعيين المدرس الأردني على المدرس العراقي فيها، كما أرجع عدم وجود إحصائيات دقيقة عن الطلبة والمدرسين العراقيين إلى حركتهم المستمرة من وإلى الأردن وبالتالي تبرز هناك صعوبات كبيرة في اعتماد إحصائيات دقيقة لهم (مقابلة شخصية مع الملحق الثقافي العراقي ، 23 آذار 2011). وأن الباحث يشير هنا إلى عدم قدرته معرفة الأعداد الدقيقة للأساتذة العراقيين في الأردن لعدم تمكنه من الحصول على إحصائيات رسمية من الدوائر الرسمية الأردنية لعدم توفرها.

المطلب الثاني: النشاطات الثقافية.

شهدت هذه الفترة مشاركة العراق بعدد من الأنشطة الثقافية المتنوعة التي تبنت إقامتها وزارة الثقافة الأردنية من خلال توجيهها دعوات للجهات الرسمية العراقية كما أقام العراق أسبوعين ثقافيين في الأردن تضمننا تقديم فعاليات ثقافية متنوعة عكست حالة التواصل الثقافي بين

البلدين من جهة، كما أشارت إلى أن عجلة الحياة في العراق تسير على الرغم من التحديات الصعبة التي تعترضها من جهة أخرى. والجدول الآتي يبين الأنشطة الثقافية التي شارك فيها العراق، وللفترة من 2006-2009، إذ لا تتوفر أي إحصائية عن هذه الأنشطة للفترة من 2003-2006:

جدول (18)

الأنشطة الثقافية العراقية في الأردن خلال الفترة (2006 – 2009)

التاريخ	النشاط
2006 22-15 تموز	أقامة أسبوع ثقافي عراقي في عمّان اشتمل على معارض تشكيلية ، أزياء، أمسيات شعرية ، محاضرات ثقافية علمية بالتعاون مع وكالة الأخبار العراقية
2006 24-14 تشرين الثاني	مشاركة العراق في مهرجان المسرح الأردني الثالث عشر
2007 24-14 تشرين الثاني	مشاركة العراق في مهرجان المسرح الأردني الرابع عشر
2008 24-14 تشرين الثاني	مشاركة العراق في مهرجان المسرح الأردني الخامس عشر
2008 4 آب	استضافة الأستاذ محمد جاسم المشهداني أمين عام المؤرخين العراقيين للمشاركة في تأبين المفكر والمؤرخ الأردني الراحل سليمان الموسى
2008 28-26 آب	إقامة عرض أزياء لدار الأزياء العراقية وحفل فني موسيقي لفرقة الفنون الشعبية العراقية
2008 20 تشرين الثاني	استضافة معالي وزير الثقافة العراقي السيد ماهر دلي إبراهيم وتوقيع برنامج للتعاون الثقافي للأعوام (2008 – 2010)
2009 26-22 تشرين الأول	إقامة أسبوع ثقافي عراقي في عمّان يشتمل على معارض فنية وأمسيات شعرية ، مسرحيات ، أفلام سينمائية
2009	مشاركة العراق في مهرجان الأردن الأول

• (وزارة الثقافة الأردنية، قسم الأنشطة الثقافية، 2011).

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن العراق أقام أسبوعاً ثقافياً في عمّان وللفترة من 15-22 تموز 2006، على الرغم من الظروف الأمنية التي مر بها العراق إلا أن هذه النشاطات كانت تعكس رغبة عراقية في تعزيز الحضور الثقافي وإدامة الصلة مع الجهات الثقافية الأردنية، كما كانت المشاركات العراقية في مهرجانات المسرح الأردني تمتاز بأهميتها نظراً لأن الأعمال

التي كانت تقدم في هذه المهرجانات كانت تحظى بإهتمام النقاد ورواد المهرجان، كما جاء إقامة أسبوع ثقافي عراقي في عمّان للفترة من 22-26 تشرين الثاني 2009، تطبيقاً لفقرات برنامج التعاون الثقافي الموقع بين العراق والأردن في عام 2008، واشتمل هذا النشاط على إقامة معارض فنية، وأمسيات شعرية، ومسرحيات، وأفلام سينمائية وعروض أزياء، وفعاليات ثقافية أخرى.

واستمرارا للأنشطة الثقافية العراقية في الأردن، وعلى سبيل المثال، أُقيم عدد كبير من الأنشطة الثقافية خلال الفترة (2003-2010)، ساهم بإقامتها عدد كبير من الفنانين والمثقفين العراقيين، وقد تبنت عدد من المعارض الخاصة إقامة أنشطة ثقافية عراقية تنوعت بين المعارض الفنية والندوات والمعارض المشتركة مع فنانين أردنيين، فعلى سبيل المثال فأننا نجد أن معارض دار الأندى، وكريم، والأورفلي في عمّان قد أقامت في عام 2003 اثني عشر نشاطاً، وفي عام 2004 اثني عشر نشاطاً، وفي عام 2005 ثلاثة عشر معرضاً، وفي عام 2006 خمسة عشر نشاطاً، وفي عام 2007 اثني عشر نشاطاً، وفي عام 2008 تسعة عشر نشاطاً، وفي عام 2009 أربعة عشر نشاطاً، وفي عام 2010 خمسة عشر نشاطاً، علماً أن هذه الأنشطة تنوعت بين معارض لفنانين عراقيين، ومعارض مشتركة مع فنانين أردنيين، وعزف موسيقي ومحاضرات، وتوقيع كتب وغيرها من الأنشطة الثقافية المتنوعة، وأن هذه الأرقام كان من الممكن أن تكون أكبر لكن عدم وجود إحصائيات دقيقة عنها إضافة عن إقامة أنشطة ثقافية أخرى في منتديات ثقافية واجتماعية أخرى.

ونوه السفير العراقي في عمّان سعد جاسم الحياني إلى أن كثرة المعارض بسبب الهجرة والأوضاع غير المستقرة التي عاني منها العراق، فقد هاجر الكثير من الفنانين إلى الأردن وهناك

نخب فنية مهمة تواجدت في الأردن في السنوات الماضية أقيمت معارض كثيرة ساهمت في إظهار المعاناة العراقية، كما كان لهذه الأنشطة دور كبير في تطوير الحركة الفنية والفنون والنشاطات الأخرى في الأردن (مقابلة شخصية مع السفير، 1 نيسان 2011).

إن قياس حجم، ونوع الأنشطة العراقية لثلاثة معارض متخصصة مع وجود عدد آخر غير قليل منها، هو من الأمثلة التي حاولنا أن نتطرق لها لبيان حركة الأنشطة الثقافية العراقية في الأردن، إذ إن هذه الحركة التي صاحبها وجود عدد كبير من الفنانين العراقيين في الأردن قد أسهمت بشكل واضح في تنشيط الحركة الفنية، وتحفيز الفنانين الأردنيين على التفاعل مع هذه الحركة، وتبادل الخبرات، كما ساعد الفنان الأردني على التنبؤ الجاد لإقامة المعارض بحثاً عن فرصة لتسويق هذه الأعمال، إلا أن الملاحظ أيضاً، انخفاض عدد الفنانين العراقيين بشكل كبير بعد عام 2009 من الذين كانوا مقيمين بشكل دائم في الأردن، بسبب هجرتهم إلى عدد من الدول خارج الأردن، مما عاد وترك أثراً ملحوظاً في انخفاض حجم المعارض المقامة ونوعيتها.

كما أشار رئيس رابطة التشكيليين الأردنيين غازي نعيم، إلى أن الرابطة تتعاون بشكل كبير مع الفنانين العراقيين من خلال قيامها بتوجيه دعوات وفي أكثر من مناسبة لعدد من الفنانين العراقيين لتسهيل إجراءات زيارتهم للأردن، وضمن مشاركتهم في الأنشطة الثقافية التي تقيمها الرابطة، وأشار إلى أنه في عام 2008، وجهت الرابطة الدعوة لعدد من الفنانين العراقيين من إقليم (كوردستان) للمشاركة في معرض، كما أقامت الرابطة معرضاً للدكتور ماهد أحمد في عام 2009، ووجهت دعوة لفنانين عراقيين للمشاركة في ملتقى عمّان التشكيلي الأول في عام 2010،

كما أشار أيضاً إلى أن العضوية في الرابطة أصبحت متاحة للفنانين العراقيين وأن هناك عدداً منهم أصبحوا أعضاء في الرابطة (رابطة التشكيلين الأردنيين، 25 آذار 2011).

المطلب الثالث: وسائل الإعلام

وكنتيجة لبعض التغيرات المباشرة التي شهدتها العراق بعد الاحتلال الأمريكي، فقد شهد نمواً متفجراً للصحافة، ووسائل الإعلام الجديدة التي شهدها العراق بعد عام 2003، ولرغبة بعض المؤسسات منها في العمل واتخاذ الأردن مقراً لأعمالها مما دفع الجهات الأردنية الرسمية والمتمثلة بهيئة الإعلام المرئي والمسموع، والمركز الوطني للإعلام، ودائرة المطبوعات والنشر الأردنية على الموافقة على عمل عدد غير قليل منها في الأردن، ومنها عدد من الفضائيات، ومكاتب لبعض القنوات الفضائية (البابلية، بغداد، الرافدين، أغانينا، العراقية، الشرقية، الحرة عراق، القيثارة، المشرق، العراق الاقتصادية، التغيير)، والملاحظ أن قناة بغداد الفضائية على سبيل المثال قد اتخذت من الأردن مقراً لقناتها بعد أن تم استهداف مقرها في بغداد ولأكثر من مرة في تفجيرات انتحارية، وكذلك نجد هناك عدداً غير قليل من الصحف العراقية ووكالات الأخبار التي فتحت مكاتب إقليمية لها في عمان، وعملت على تغطية الشأن العراقي والأردني ومنها صحف (الزمان، الدستور، الصراط المستقيم، المنارة، المشرق، الصباح، كل العراق) كما نجد أن هناك عدداً من وكالات الأخبار ومنها (شبكة أخبار العراق، وكالة الصحافة العراقية ووكالة كوردستان، شبكة وطن العراق، السفير) (الإحصائيات الرسمية لهيئة الإعلام المرئي والمسموع، والمركز الوطني للإعلام، ودائرة المطبوعات والنشر الأردنية، 2011).

وهنا لاحظنا إلى أن صدور الموافقات الرسمية من قبل الجهات الأردنية لوسائل الإعلام العراقية لم يعن بالضرورة مباشرتها العمل في الأردن، فبعض وسائل الإعلام حصلت على الموافقات الرسمية، ولكنها عدلت عن فكرة العمل في الأردن بسبب مشاكل مالية أو ظروف أخرى، بالإضافة إلى أن أغلب وسائل الإعلام العراقية المتواجدة على الساحة الأردنية تغطي الشأن العراقي الأردني بشكل ملحوظ، وذلك بالتنسيق مع السفارة العراقية في عمّان والمركز الوطني للإعلام الأردني.

المطلب الرابع: الآثار العراقية

يعود التعاون العراقي الأردني في مجال الآثار إلى سنوات طويلة، وهو ليس بوليد عام 2003، فقد كانت الحكومة الأردنية، ممثلة بدائرة الآثار العامة، على متابعة حثيثة لكل ما يجري على الساحة العراقية والحدود العراقية (بل على كل المعابر الحدودية) من حيث التعرض بالأذى للتراث العراقي الذي يمثل الهوية الحضارية لهذا البلد الشقيق، ومنذ زمن طويل، سواء كان هذا التعرض يتمثل بنهب المواقع الأثرية العراقية في الداخل أو بالمرور غير المشروع لعناصر التراث والآثار العراقية، وتأكيدا لهذا الأمر فمن الجدير ذكره أنه تجمع لدى دائرة الآثار الأردنية ما بين عام 1990 وعام 2000 ما مجموعه (1050) قطعة أثرية تمت مصادرتها على الحدود وداخل الأراضي الأردنية. وقامت بعثة من دائرة الآثار الأردنية بالذهاب في العام 2000 إلى المتحف العراقي في بغداد، وسلمت تلك المجموعة للمتحف وبحضور وسائل الإعلام المختلفة (الشامي، 2008: 1).

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، أثار النهب والدمار الذي لحق بالمتحف الوطني العراقي الرأي العام العالمي، كما أثارت اهتمام دولي واسع، إذ كان هناك سرقة لنفائس المتحف الوطني (Alawi، 138،2007)، وتوالت عمليات السرقات على المتحف العراقي، وباقي المتاحف العراقية الأخرى وكل ما يتعلق بحضارة وادي الرافدين حتى أن بعض متاحف العالم قد عرضت آثاراً عراقية، بينما أظهر بعضها الآخر في دور المزادات العالمية المنتشرة في أوروبا وأمريكا، وعُدت سرقة الآثار جريمة ثقافية، شملت الآثار المسروقة مسكوكات، والعديد من المخطوطات ومنها مخطوطات توضح تطور مراحل الكتابة في العهد السومري والبابلي والآشوري، وحلي وفخاريات وتمائيل وألواحاً مكتوبة بالخط المسماري يعود بعضها للعصور السومرية والآشورية والبابلية والإسلامية، وقد تبنت وزارة السياحة والآثار العراقية الحفاظ على الآثار العراقية والمتاحف، والعمل على إرجاع الآثار المسروقة والتي تم تهريبها إلى خارج العراق، وبالفعل تم استرجاع عدد كبير من القطع الأثرية بالتعاون مع عدة دول ووفق قانون الحماية الطارئة للآثار الثقافية العراقية للعام 2004 بحضر بيع أو اقتناء الآثار العراقية وتطبيق قانون حماية الملكية الثقافية بخصوص أية مواد تتعلق بالآثار (الموقع الرسمي لوزارة الثقافة العراقية، 12 نيسان 2011).

كما لعب الأردن دوراً كبيراً في التعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية العراقية لاستعادة آثاره المسروقة من خلال دائرة الآثار، بالتعاون مع مختلف الجهات الجمركية والأمنية الأردنية إذ عملت وما زالت تعمل على مراقبة الحدود مراقبة شديدة لمكافحة مرور ومصادرة أي مادة من مواد التراث العراقي، وتم إنشاء أحدث الأجهزة الإلكترونية الكاشفة العاملة على أحدث وأقوى التقنيات

على المعابر الحدودية كافة ، وعملت على تشديد الرقابة داخل الأردن، ومتابعة وضبط أي مادة يشتهه بأثريتها، وخصصت مخزن خاص لتأمين سلامة وحفظ تلك المواد وتسجيلها وتوثيقها بالوصف والصورة انتظارا لإعادتها لموطنها عند الطلب وعندما تسمح الظروف الأمنية بذلك، كما أعلنت دائرة الآثار الأردنية وعلى سبيل المثال في عام 2008 إنها أفضلت (22) محاولة لتهديب الآثار العراقية ، كما اشارت إلى أن باحثين أيطاليين قاموا بأرشفة وتوثيق الآثار العراقية الموجودة في عمان، وعرضوا نتائجهم على الجهات العراقية (صحيفة الصباح اليوم، 20 حزيران 2008).

وعملت دائرة الآثار الأردنية على إثارة موضوع التعرض للمواقع الأثرية العراقية بالأذى بأنواعه كافة على كل صعيد ومحفل عالمي، وعقدت عدة اجتماعات على الأرض الأردنية، وخاطبت عدة مؤسسات ومنظمات عالمية لها اهتمام بالتراث وحمائته، وقد استجاب لهذه الجهود عدة مؤسسات ومنظمات دولية من ضمنها منظمة (اليونسكو) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (الجايكا) ومعهد (الجيتي) للحفاظ على التراث وكذلك مركز صندوق المباني العالمي والمركز الايطالي في (تورينو) (الشامي، 2008: 2).

ونظرا للظروف الأمنية السائدة على الساحة العراقية فقد تم اختيار الساحة الأردنية لتكون بديلا مؤقتا للشروع والسير بتطبيق أعمال التدريب، وتنظيم وعقد الاجتماعات والمؤتمرات واللقاءات المطلوبة، كما تم تخصيص موقع أردني مثالي لهذا الغرض، وكذلك استدعاء المدربين من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية المتعاونة بهذا الشأن وحسب احتياجات التدريب والتأهيل، وتوثيقا لما ذكر أعلاه فهذا إيجاز لبعض البنود التي تم تطبيقها على أرض الواقع:

1. من حيث الدورات التأهيلية المنعقدة حتى الآن وكان لدائرة الآثار الأردنية دور مباشر في عقدها والمساهمة بتقديم خبراتها ومعداتها فقد بلغ عددها زهاء خمسة عشرة دورة.
2. هناك ما ينوف على خمسة عشرة دورة أخرى عقدت من قبل منظمات دولية وكان للحكومة الأردنية دور فاعل في تسهيل مهمتها وخاصة من حيث تقديم المواقع الأثرية الأردنية لغايات التطبيق العملي وكذلك تسهيل إقامة المتدربين العراقيين والمدربين.
3. أما في ما يتعلق بالقطع التراثية والأثرية والمشكوك بأثريتها المصادرة على الحدود وداخل الأراضي الأردنية فقد وصل عددها حتى الآن (2454) قطعة منها بعض القطع المميزة كالقطعة المطعمة بالعاج والتي تمثل جانباً من جوانب سرير أحد الملوك الأشوريين. ومن الجدير ذكره أن بعض تلك القطع يحمل رقماً متحفياً عراقياً مما يستدل منه أنها منهوبة من بعض المتاحف العراقية وعددها إحدى عشرة قطعة من ضمنها القطعة العاجية التي بالذات، تمت إزالة رقمها، والغالبية العظمى منها نهبت من المواقع الأثرية بدون دليل وجود أرقام متحفية عليها. وبالنسبة للقطع المشكوك بأثريتها فهي جيدة التزوير بحيث يصعب تمييزها إلا من قبل خبير متخصص بالآثار العراقية تحديداً، وتتكون المجموعات المصادرة من رقم طينية مكتوبة بالخط المسماري وكذلك تضم تماثيل مختلفة الأحجام والمواد المصنوعة منها، كما ضمت أواني فخارية وحجرية وزجاجية ومسكوكات نقدية من البرونز وأختام اسطوانية وحلي وخرز (الشامي، 2008: 3).

المبحث الثالث: الجالية العراقية في الأردن

هنالك مجموعة من العوامل التاريخية نجم عنها ارتباط اجتماعي واقتصادي وسياسي وثيق بين العراق والأردن، ومثل هذا الارتباط وإن شهد متغيرات محدودة الأثر لأسباب سياسية إلا أن الارتباط الاجتماعي استمر قائماً دوماً وأبداً لأسباب أبعد من كون البلدين تربطهما حدود مشتركة وإنما وجود استعداد أردني دائم وبمختلف مستويات هذا الاستعداد لأن يكون الأردن حاضراً وقريباً لما يجري في العراق، خصوصاً وأن الأردن يدرك تماماً أن أي شيء يجري في العراق سينعكس عليه بأشكال ومستويات مختلفة، وبالتالي نجد أن مثل هذا الإدراك نجم عنه تبلور سياسيات أردنية أثبتت حتى الآن صحة تقديرات صانع القرار والسياسة في عمان، ولغرض تسليط الضوء على طبيعة وكل ما يتعلق بالجالية العراقية في الأردن، ارتأينا أن نقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، وكما يلي:

المطلب الأول: موجات الهجرة العراقية إلى الأردن.

المطلب الثاني: أعداد الجالية العراقية.

المطلب الثاني: المؤتمرات الدولية.

المطلب الثالث: طبيعة المجتمع العراقي في الأردن

المطلب الأول: موجات الهجرة العراقية إلى الأردن.

يمكننا الإشارة إلى أن موجات الهجرة العراقية إلى الأردن على مر السنين كانت كما يلي:

1- الهجرة الأولى بعد عام 1958 وضمت عراقيين من فئات اجتماعية مختلفة وتميزت بصغر

حجمها وقد ضمت عائلات كانت قريبة من النظام الملكي أو محسوبة عليه.

2- الهجرة الثانية بعد عام 1980 ولغاية 1991 وتميزت بـكبر حجمها نسبياً وضمّت فئات اجتماعية مختلفة.

3- الهجرة الثالثة بعد 1991 وتميزت بأنها أكبر وأوسع من الهجرات السابقة وتمتعها بخصائص إضافية، وكما يلي:

أ- ضمت فئات اجتماعية مختلفة، ومعارضين سياسيين، ورجال أعمال.

ب- اتخذت شكل هجرة عوائل بكاملها

ج- هجرة كفاءات عراقية مهمة

د- أصبحت الحكومة العراقية وبسبب من متطلبات مواجهة الحصار الدولي على العراق طرفاً في وصول شركات عراقية للعمل تحت أغطية مختلفة.

هـ- وجود تطلعات لدى بعض الأفراد للاستثمارات المالية والصناعية والعقارية بعيدة الأمد.

و- رغبة للاستقرار بعيد الأمد.

ز- اتخاذ عمّان نقطة انطلاق للهجرة إلى مناطق أخرى في العالم.

4- الهجرة الرابعة منذ عام 2003 ولغاية الوقت الحاضر وتتميز بالآتي:

أ- أكبر الهجرات.

ب- هجرة بشرية واقتصادية.

ج- ضمت فئات سياسية متعددة ومختلفة الاتجاهات.

د- إنها وبنسبة معينة تسعى للاستقرار والبقاء لوقت طويل لإدراكها ان الأوضاع ستبقى غير مستقرة في العراق لوقت طويل قادم.

- ه- ضمت نسبة كبيرة من أفضل شرائح المجتمع العراقي، ونسبة كبيرة من أهم الطاقات العلمية والاقتصادية والخبرات العراقية، ومجموعات مهمة تعد من القيادات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية العراقية.
- و- إنها عازمة أن تكون فاعلة في العامل الاقتصادي المحرك للاقتصاديين العراقي والأردني.
- ز- إنها تنتظر موقف أردنياً أكثر ايجابيةً منها وهي مستعدة لدعم الأردن.
- ح- النسبة الأكبر منها مستعد للعودة مع تحسن الظروف الأمنية في المناطق العراقية القادمة منها.
- ط- تضم معارضين ومؤيدين لما يجري في العراق من أحداث سياسية وعسكرية واجتماعية وان كانت النسبة الأكبر هي من المعارضين للاحتلال وما يجري من مسارات سياسية.
- ي- هجرة مستمرة حتى الآن.
- ك- قدر تماماً الدور الايجابي لاحتضان الأردن لها حكومة وشعباً.
- ل- تشعر بخوف دائم من احتمالات المستقبل من زاوية مستقبل وجودها (استيطان أم عودة). (الوندأوي، 2007: 1).

وبالعودة إلى هجرة العراقيين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، نجد أنه وبعد أنتهاء العمليات العسكرية واحتلال العراق في 9 نيسان 2003 انفلت الأمن في الشارع، وسادت الفوضى، وتنامت حالات التنافر الطائفي والعنف والقتال وتدهورت حالة الأمن، كل هذه الأسباب وغيرها دفعت الكثير من العراقيين إلى مغادرة العراق والتوجه إلى دول الجوار العراق وكان الأردن محطة مهمة

من المحطات التي قصدها الكثير من العراقيين، إذ تحمل الأردن بمساحته الصغيرة، وشعبها الذي يزرح تحت الضغط الاقتصادي، وضعف ثرواته، وقلة موارده، واعتماده على المساعدات الخارجية والاستثمار، حتى أنه أُنْتُقِلَ ملايين اللاجئين في أوقات مختلفة كالشركس والأتراك والأرمن وغيرهم، إضافة إلى استضافته لقرابة الثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني (صحيفة الصباح العراقية، 3 نيسان 2010)، وربما تكون قضية المهجرين واللاجئين العراقيين في الأردن من المحاور الرئيسية للمصالح المتشابكة للعلاقات العراقية الأردنية (صحيفة الصباح العراقية، 29 حزيران 2010)، وقد حاول الأردن عن طريق العراقيين في الأردن بناء جسور بين الطوائف العراقية - العراقية على جانبي الحدود، وتشجيع السنة العراقيين على المشاركة في العملية السياسية العراقية (Laensky, 2006: 10).

وقد شهدت الفترة التي أعقبت انتقال السلطة للحكومة العراقية في الثامن والعشرين من شهر حزيران 2004، اتخاذ الأردن لسلسلة من الإجراءات التي ساهمت بتسهيل دخول العراقيين إلى الأردن، وقلت العقبات التي كانت يواجهها العراقيون على المراكز الحدودية الأردنية التي كانت تحده من دخولهم إلى الأراضي الأردنية (صحيفة الشرق الأوسط ، 15 تموز 2004).

المطلب الثاني: أعداد الجالية العراقية.

لا توجد إحصائيات دقيقة عن الجالية العراقية في الأردن، إذ تتباين الأرقام المعلنة عنهم، كما لا تتوفر أي إحصائيات دقيقة عن تواجدهم، فبعد أن كانت السلطات الأردنية تقول: إن لديها (750) ألف عراقي مقيم على أراضيها جاءت أهم الدراسات حول أوضاع اللاجئين العراقيين في الأردن التي قدمتها منظمة (فافو) النرويجية في عام 2007، لتعلن أن عدد اللاجئين العراقيين في

الأردن يصل إلى (450) ألفاً، وأظهرت الدراسة أن تدفق العراقيين إلى الأردن بصورة عائلية، وان (77%) منهم وصلوا إلى الأردن عام 2003، وما بعده وأن عامي 2004 و2005 شهدا تكتيفاً في عمليات دخولهم وذلك بحسب سلطات الحدود الأردنية، كما أظهرت الدراسة أن غالبية هؤلاء العراقيين كانوا من المسلمين السنة بنسبة (68%) و(17%) من الطائفة الشيعية و(12%) من المسيحيين وأن غالبية هؤلاء يقيمون في العاصمة عمّان وقدموا من بغداد ويؤشر ذلك على مستويات العنف وانعدام الأمن في العراق بدليل التدفق الكبير الذي شهده العام 2005 بحسب الحدود ويتصف هؤلاء بالمستوى التعليمي العالي، وان (22%) منهم مؤهلون للعمل كما أن (60%) منهم يعملون لدى غيرهم ومنهم عراقيات، إذ أن (70%) منهن يعملن لدى غير العراقيين وجاء في الدراسة أيضاً أن (42%) من هؤلاء يعيشون بأمان اقتصادي كونهم يتلقون تحويلات مالية من العراق وذلك يدل على أن الغالبية منهم يعيشون في خطر بسبب عدم توفر الدعم المادي لهم ناهيك عن انفلات الأمن في العراق والذي ربما يعيق عمليات التحويل المادي. كما أظهرت الدراسة أن (20%) من العراقيين في الأردن يخططون للهجرة إلى دولة ثالثة وان هؤلاء يتمركزون في الفئة الأفقر ومن غير المسلمين وأن (95%) من هؤلاء المقيمين يحبذون العودة إلى العراق لكن بعد استتباب الأمن هناك، وبينت كذلك غالبية هؤلاء المقيمين من الريف ويستفيدون من خدمات البنى التحتية في العاصمة عمّان وغيرها من المدن الكبيرة وان غالبية الأسر تحظى بالخدمات العامة من ماء وكهرباء وان (52%) من النساء تتراوح أعمارهن من (15) إلى (50) سنة وأنجن في الأردن خلال السنوات الخمس الماضية وتلقين رعاية صحية كاملة (صحيفة العرب اليوم، 14 تشرين الثاني 2007).

وعلى ما يبدو، ومهما كان الرقم الحقيقي للعراقيين الموجودين في الأردن الآن فإن السلطات الأردنية بدأت تقنن من منح الإقامة الدائمة حفاظاً على التوازن الديموغرافي في البلاد حيث إن الأردن لديه أكثر من نصف عدد السكان ممن قدموا إليه من فلسطين والدول المجاورة وإن استيعاب المزيد يؤثر على معادلة توزيع الخدمات اللوجستية من خدمات تعليم وصحة سكن وغيرها.

من جهتها، فإن السفارة العراقية في عمّان تطرقت وفي أكثر من مناسبة إلى المشاكل والمضايقات التي تعرض لها العراقيون في المنافذ الحدودية عند زيارتهم للأردن ووجهت عدد من المذكرات بذلك إلى وزارة الخارجية الأردنية ولكنها لم تجد إجابات واضحة لذلك، كما أشارت إلى عدم توفر إحصائيات دقيقة، وحقيقية عن أعداد اللاجئين والمهجرين العراقيين في الأردن، وهي ترى أن العدد الأقرب إلى الواقع هو أقل من العدد الذي توصلت إليه مؤسسة البحوث النرويجية (فافو) التي أجرت مسحاً شاملاً للعراقيين المتواجدين في الأردن بتكليف من الجهات الأردنية وبالتعاون مع دائرة الإحصاء العام الأردنية، الذي أظهر أن عدد العراقيين الموجودين في الأردن يتراوح ما بين (450-500) ألف نسمة (كتاب السفارة العراقية في عمان، 317 في 29 كانون الثاني 2008). إلا أنها عادت وقدرت أعداد العراقيين في الأردن بالإشارة إلى أن العدد لا يتعدى (250) ألف نسمة، وقد استندت بذلك إلى جداول الناخبين العراقيين في الانتخابات التشريعية التي جرت في الأردن في آذار 2010. ويمكننا أن نتطرق هنا إلى الإحصائيات الصادرة عن وزارة العمل الأردنية بخصوص تصاريح العمل للعمال الوافدين ومنهم العراقيين لنتعرف على حجم هذه العمالة وذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (19)

العمالة العراقية المسجلة لدى وزارة العمل الأردنية خلال الفترة (2006 - 2009)

السنة	أعداد العمالة العراقية المسجلة	العدد الكلي للعمال الوافدين المسجلين	النسبة المئوية للعمالة العراقية
2006	1645	289724	5.66 %
2007	1767	313962	5.62 %
2008	1607	303325	5.29 %
2009	1419	335707	4.22 %

• (الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة العمل الأردنية).

ويلاحظ من الجدول رقم (21)، أنه وعلى الرغم من التقديرات التي تشير إلى كثافة أعداد العراقيين في الأردن، إلا أن أعداد العراقيين الحاصلين على تصاريحات العمل من قبل وزارة العمل الأردنية لم يصل في أحسن حالاته إلى (2000) تصريح، مع الإشارة إلى أن النسبة المئوية لتصاريح العراقيين بالمقارنة مع العدد الكلي للعمالة المجازة لم يتجاوز ال (5.66%)، وبمعنى آخر عكس هذا الجدول الرأي الذي يشير إلى عدم تأثير العمالة العراقية على حجم العمالة الوافدة إلى الأردن من جهة، ومن جهة أخرى لم تكن العمالة العراقية منافساً قوياً للعمالة الأردنية مما يعني أن العمالة العراقية لم تكن سبباً مباشراً للبطالة في الأردن.

وهنا يمكننا أيضاً التطرق إلى موضوع السجناء العراقيين في السجون الأردنية، فيمكننا أن نوشر قلة عددهم لدى الجهات الأردنية المختصة، فالتقارير الرسمية تشير إلى عدم تجاوز أعدادهم الـ (50) سجيناً، فمثلاً نجد أن الاحصائية الرسمية لمركز تأهيل وأصلاح (سواقه) الأردني لعام

2008 لم يتجاوز ال (29) سجيناً، بينما نجد أن الجرم المسجل عليهم توزع بين (5) حالات قتل، وحالة بالقيام بأعمال إرهابية أفضت إلى موت أنسان، وحالة شروع بالقتل، بينما نجد أن الحالات الأخرى توزعت على استيراد مواد مخدرة للإتجار، ومخدرات، وهتك عرض، واستيراد أسلحة، وشيك (كتاب السفارة العراقية، 9 نيسان 2008)، وبالتالي يمكننا أن نؤشر حالة الإلتزام الكبير للجالية العراقية على الرغم من التقديرات الكبيرة لأعدادهم بالقوانين وعدم تأثيرهم على الوضع العام في الأردن، وبالمقابل، نجد أن أعداد السجناء الأردنيين في السجون العراقية في عام 2009 على سبيل المثال بلغ (33) سجيناً، وتتوعد قضاياهم بين الإرهاب، وتجاوز الحدود، والآثار بما فيهم عدد من المحتجزين يقضي عقوبته في سجون قوات الائتلاف (كتاب وزارة الخارجية العراقية، 30 نيسان 2009).

وما زال هذا الملف قيد الدراسة بين البلدين رغم بروز مطالبات عديدة بتبادل المحكومين ليقضوا المتبقي من محكوميتهم في سجون بلدانهم واستناداً لاتفاقية الرياض بين الدول العربية إلا أن هذا الملف مازال قيد الدراسة.

المطلب الثالث: المؤتمرات الدولية.

لقد عمل الأردن على طرح مشكلة تزايد أعداد اللاجئين العراقيين في اجتماعات دول الجوار العراقي، والمنظمات الإنسانية، كما طلب تقديم المساعدات المالية والعينية ليتسنى له تقديم ما يمكن تقديمه من خدمات للاجئين العراقيين، خاصة أنه بلد محدود الموارد الطبيعية ومن أفقر البلدان للمياه، واقتصاده يرتكز على المساعدات والحالات الخارجية، ومن هذه الاجتماعات والمؤتمرات مشاركة الأردن في المؤتمر الدولي للحاجات الإنسانية للاجئين والنازحين العراقيين داخل العراق

وفي دول الجوار الذي عقد في (جنيف) للفترة من 17-18 نيسان 2007، وبمشاركة قرابة إل (60) دولة إضافة إلى المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة وجاءت هذه المشاركة الواسعة نتيجة لجهود السياسة الخارجية العراقية في حشد الدعم الدولي لمساعدة العراق في تجاوز الصعوبات التي مر بها، كما تعهدت الحكومة العراقية في هذا المؤتمر بتقديم مبلغ (25) مليون دولار لدعم مرافق وآليات استقبال اللاجئين العراقيين في كل من سوريا والأردن، وتأمين جهود دول الجوار التي استضافت العراقيين، وهيأت لهم أسباب الراحة والرعاية (وزارة الخارجية العراقية / الدائرة القانونية، كتابها المرقم 986 في 24 آيار 2007).

واستضاف الأردن الاجتماع الأول للدول المضيفة للعراقيين في 26 تموز 2007 بمشاركة ممثلين عن دول جوار العراق، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومجموعة الدول الثمان، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والهلال الأحمر، وحركة الصليب الأحمر وقد تولى العراق والأردن رئاسة الاجتماع الذي بحث تطورات الأوضاع بالنسبة للاجئين العراقيين في مجالات التعليم والصحة، والاحتياجات المستقبلية للدول المستضيفة للاجئين العراقيين في مجالات الصحة والتعليم والطاقة والنقل والبنى التحتية والمياه (وثائق الاجتماع الأول للدول المضيفة للعراقيين، 2007).

فيما عقد في الأردن الاجتماع الثاني للدول المضيفة للعراقيين وعلى مستوى الخبراء في 18 آذار 2008، وبمشاركة دولية واسعة، لتأتي نتائج هذه الاجتماع باتجاه تشجيع عودة اللاجئين العراقيين إلى العراق بعد تحسن الأوضاع الأمنية، والترحيب بجهود الدول المستضيفة للعراقيين وبالإجراءات التي اتخذتها في مجال الإقامة والحصول على الرعاية الصحية والتعليمية، وبالمقابل جددت الدول المستضيفة دعوتها لأهمية تأمين الدعم المادي لحكوماتها للتخفيف من الأعباء عنها،

ودعم بنيتها التحتية والخدمية التي تأثرت سلباً بالزيادة الطارئة والسريعة لتواجد العراقيين على أراضيها (وثائق الاجتماع الثاني للدول المضيفة للعراقيين، 2008).

والملاحظ على هذه الاجتماعات إنها أكدت دعم توجهات وجهود الحكومة العراقية في المجالات كافة من جهة، وإنها حاولت الاستجابة لطلبات دول الجوار العراقي المتضمنة تأمين المساعدات المالية لها لضمان تقديم خدمات تتناسب وحجم هذه الجالية من جهة أخرى، وربما هذا السبب الذي يفسر لنا تباين أرقام اللاجئين العراقيين في دول الجوار بين تقديرات الحكومة العراقية من جهة وبين ما تعلنه هذه الدول من جهة أخرى.

وعلى صعيد الدعم السنوي المقدم لجهات رسمية أردنية، فإننا نجد أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأردن تقدم دعماً سنوياً من ميزانيتها لوزارتي التربية والصحة بهدف تحسين قدرات الوزارتين على خدمة الشرائح المكشوفة في الأردن، بما في ذلك إمكانية وصول هذه الخدمات للعراقيين، وقد خصصت المفوضية العليا على سبيل المثال في عام 2008 ما يقارب (11) مليون دولار أمريكي، التي ترافقت مع هبات من حكومات غربية متعددة، على أساس تقديرات كلفة أجرتها الحكومة الأردنية، واعتمدت فيها رقم نصف مليون عراقي مقيمين في الأردن كأساس للحساب (شاتلارد، العابد، 2010: 10).

المطلب الرابع: طبيعة المجتمع العراقي في الأردن

قبل الخوض بطبيعة الجالية العراقية في الأردن، يمكننا أن نقول بعدم جواز تسمية كل عراقي بالأردن هو لاجئ بالضرورة، وحتى الذين ينطبق عليهم وصف اللاجئين بموجب القانون الدولي، نجد أن العديد منهم كان قد سعى للاستقرار في الأردن حسب نظام هجرة مختلف، كما تُعد الهجرة

العراقية إلى الأردن هجرة مختلطة، ضمت أفراداً من الطبقة المتوسطة الحضرية، كما يعد الأردن مقر إقامة مؤقت لبعض العراقيين، ومرحلة عبور في الطريق إلى دولة الثالثة، وخصوصاً ضمن إطار استراتيجيات الهجرة على أساس دوافع عائلية، كما اختارت بعض العوائل الانفصال إذ يعيش الأفراد الذين تجري إعالتهم في عمّان بإذن إقامة بينما ينتقل المعيلون جيئةً وذهاباً بين العراق والأردن نظراً لعدم استقرار الأوضاع الأمنية في العراق، ونجد أن بعضهم أضطر للبقاء لأشهر في الأردن لإبرام صفقات اقتصادية أو لإنجاز تدريب ما، أو لحضور اجتماعات خاصة أو مهنية أو سياسية، ولكن الشيء المهم هو أن السلطات الأردنية لا تلجأ إلى طرد العراقيين الموجودين في الأردن بصورة غير نظامية إلا في حالات أمنية محدودة، وهو ما يطلق عليه إجبار الأجنبي على العودة (Refoulement)، وبحسب مصطلحات نظام اللاجئين الدولي، بالإضافة إلى أن المدارس الحكومية والمنظومات الصحية كانت متاحة للعراقيين ولو بصورة غير نظامية، حتى قبل أن يتوسع دور المفوضية في الأردن (شاتلارد، العابد، 2010: 17).

وبالنسبة لطبيعة الجالية العراقية في الأردن، يمكننا القول بأنها منقسمة إلى فئتين إذا جاز التقسيم، فهناك فئة من الطبقة الغنية من رجال الأعمال والمال الذين فروا من عهد النظام السابق منذ عام 1990، وحتى بعد عام 2003 واستقروا مع عوائلهم في المناطق الراقية في عمّان الغربية وهذه الفئة رتبت شؤون حياتها للعيش في الأردن وتدير أعمالها فيه وتنتقل من الأردن إلى العراق أو الدول الأخرى لإنجاز أو إدارة أعمالها التجارية والاقتصادية وهذه الفئة يصل تعدادها إلى أكثر من مائة ألف، وقد لعبت دوراً في تحسين الوضع الاقتصادي للأردن وحركت أسواق العقارات والأراضي ونشطت في الاستثمار في السوق المالي، وفئة ثانية تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة

تسكن في الأحياء الفقيرة من مناطق عمّان الشرقية (الهاشمي الشمالي، ماركا، جبل النصر وغيرها) تعتمد على المساعدات التي تأتيها من خارج الأردن لتأمين مستوى بسيط من العيش لها ولأبنائها.

كما يمكننا الإشارة إلى تواجد كل المكونات العراقية في الأردن، فمن حيث التقسيم الديني نجد المسلمين، والمسيحيين، والصابئة المندائيين، ومن حيث التقسيم القومي نجد العرب والكردي، ولا مشاكل تذكر بين هذه المكونات، بل أننا نجد تماسكاً واضحاً بين هذه المكونات وارتباطاً وثيقاً فيما بينها.

وعلى صعيد أو مستوى العلاقة بين الجالية العراقية والمؤسسات الرسمية الأردنية، فيمكننا أن نشير إلى مجموعة من المؤشرات، وكما يلي:

- أ- ترى الجالية أن المؤسسات الرسمية في المملكة منظمة تماماً لها قوانينها وأسسها وتقاليدها الإدارية المنضبطة، وبالتالي لا تواجه الجالية أي مشاكل عند المراجعة لها.
- ب- تشعر الجالية أنها متساوية تماماً مع أفراد المجتمع الأردني وغير الأردني من حيث الحقوق والواجبات في مجالات مختلفة بما في ذلك قطاع الخدمات.
- ج- تشعر الجالية بعدم وجود ضوابط من نوع ما بوصفهم عراقيين.
- د- تشعر الجالية أن جلالة ملك البلاد إلى جانبها تماماً.
- هـ- تشعر الجالية أن الحكومة الأردنية تعمل ما وسعها للتخفيف من مشاكلهم.
- و- تشعر الجالية أن دوائر القضاء والشرطة تعاملهم تماماً على وفق القوانين السائدة في البلاد دون تمييز عن غيرهم.
- ز- تتفهم الجالية المبررات التي تدعوا السلطات الأردنية لاتخاذ تدابير خاصة أو استثنائية في ضبط

الحدود والتنقل بين البلدين

ح- تتخوف الجالية من استمرار حالة العنف الجارية في بلادهم وبالتالي انعكاس ذلك على موضوع أقاماتهم في المملكة واحتمال عدم تجديدها لهم مستقبلا.

ط- ليس من مؤشر على وجود أي معاملة سيئة يتعرض لها العراقي في دوائر الشرطة والقضاء

ي- ليس من مؤشر عن وجود حالات التوقيف والاعتقال التعسفي والطرده والتفسير غير المبرر.

(الونداوي، 2008: 4).

أما على صعيد العلاقة مع المجتمع الأردني، فيمكننا أن نتطرق إلى الملاحظات الآتية:

أ- تشعر الجالية بالحاجة الماسة إلى وجود جمعيات عراقية تمثلها وتتبنى وتتفهم مشاكلها

واحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية من اجل تذليلها بالتعاون مع السلطات

في المملكة وبعيدا عن تدخل الحكومة العراقية حاليا.

ب- تتخوف الجالية من أن طول زمن بقائها أو بقاء نسبة كبيرة منها واحتمالات انعكاس ذلك سلبيا

على العلاقة والمجتمع الأردني.

ج- لا تشعر الجالية بأي مضايقة وهي تسكن وتتجول وتعيش في الوسط الاجتماعي الأردني.

د- يتشارك المجتمع الأردني مشاعر المأساة التي يعيشها العراق والعراقيون وبالتالي وعلى وجه

الخصوص الفئات العمرية من (35) سنة صعودا وبالتالي هنالك تفهم واضح لأسباب تواجد

الجالية بهذه السعة وبنعكس ذلك على تواجد حالة من التواصل والانسجام.

ه- تتخوف الجالية من الدخول في أعمال مشاركة تجارية واقتصادية ومالية مع أفراد وأشخاص

معنوية أردنية بسبب من الاعتقاد (اعتقاد ليس بالضرورة صحيح) أن الجانب الأردني لن يسند

الطرف العراقي في النهاية.

و - ليس من مشاكل ظاهرة بين فئة الشبان (ذكور - إناث) العراقيين وإخوانهم من الأردنيين وغير الأردنيين سواء في الجامعات والمدارس والأماكن العامة.

ز - يتخوف الشيعة من العراقيين من التصريح بانتمائهم الطائفي بسبب الاعتقاد من أن الحكومة ومؤسساتها ستتضرر لهم بعين الريبة، وكذلك بسبب من بروز مواقف سلبية داخل المجتمع الأردني إزاء شيعة العراق. (الونداوي، 2008: 5).

لقد تناولت بعض الدراسات الاجتماعية بعض الظواهر الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الأردني، وما يرتبط في جزء منها بوجود الجالية العراقية في الأردن، ومنها الدراسة التي أعدها جمعية النساء العربيات من خلال الباحثة لميس ناصر التي جاءت تحت عنوان "النتائج المترتبة على زواج الأردنيات من مواطنين أجانب"، إذ أشارت هذه الدراسة إلى أن العراقيين جاؤا في المرتبة الرابعة وبنسبة (9.94%)، من حيث الزواج من الأردنيات، وذلك بعد المصريين الذين تصدروا عينة الدراسة، وبعدهم جاء كل من السوريين والفلسطينيين من قطاع غزة، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية تعديل قانون الجنسية الأردني للنص على حق المرأة الأردنية في منح جنسيتها إلى زوجها وأبنائها بالشروط نفسها التي تنطبق على زوجة الرجل الأردني في المادة الثامنة من الفصل الثاني من قانون الجنسية، إذا ما عبر الزوج عن رغبته في ذلك بعد إقامته في الأردن لمدة ثلاث سنوات في حالة كونه مواطناً عربياً، وخمس سنوات في حالة كونه مواطناً أجنبياً، واستتباع ذلك برفع التحفظ عن المادة التاسعة من اتفاقية (سيداو) حول حق المرأة بنقل جنسيتها لأطفالها، مواءمة مع هذا التعديل (Nasser, 2010: 32).

ويرى القنصل في السفارة العراقية في عمّان عبد الستار الجنابي، أن مراجعة العديد من الأردنيات المتزوجات من عراقيين مع أطفالهن لمقر السفارة تأتي للبحث عن إمكانية إصدار أوراق

ثبوتية لأبنائهن أو جوازات عراقية بعد اختفاء أو وفاة أزواجهن، ونظراً لعدم امتلاكهن لهذه المستمسكات فيتعذر على السفارة إصدار أي وثائق عراقية، كما لا تتوفر أي إمكانية للبحث عن حلول لمساعدتهن نظراً لعدم امتلاك أغلبهن معلومات دقيقة عن أزواجهن لتتمكن السفارة من بذل أي جهد ممكن للمساعدة، وهذا مؤشر يجب تجاوزه لتجنب أي مشاكل تحدث في المستقبل في حين تمكنت السفارة من مساعدة حالات قليلة جداً وتوصلت إلى ذوي الأزواج بعد جهود حثيثة، وذلك بعد توفر بعض المعلومات الدقيقة عن عائلة الزوج، مما ينعكس سلباً على مستقبل هؤلاء الأطفال نظراً لصعوبة تسجيلهم في المدارس على سبيل المثال، أما فيما يخص زواج العراقية من الأردني فقد نوه القنصل إلى أن تواجد العراقيين بكثافة في الأردن كرس حالة زواج العراقية من الأردني، ومن خلال العمل اليومي نجد أن هناك حالات ليست بالقليلة سجلت ضمن هذا النوع من الزواجات، والموضوع بحسب وجهة نظره بحاجة إلى دراسة دقيقة من الجانبين العراقي والأردني، كما نوه القنصل إلى عدم وجود أي مشاكل رافقت زواج العراقيات من أردنيين نظراً لأن القانون العراقي قد حل هذه المشاكل بمنح أولاد العراقية المتزوجة من أجنبي حق الحصول على الجنسية العراقية، وبالتالي يمكن لأطفال العراقية أن يحصلوا على الجنسية بعد تقديم الأم طلباً بذلك، كما يتم منح من هم أصغر من (18) سنة فيزا مجانية للعراق بعد تقديم موافقة خطية من الأب بذلك (مقابلة شخصية مع القنصل العراقي، 6 نيسان 2011).

وبالنسبة للدورات التدريبية التي أقيمت في الأردن من قبل المنظمات الدولية ومنها مكاتب (اليونسكو) و(اليونسيف) والبنك الدولي وغيرها، ومنظمات المجتمع المدني فلا توجد إحصائية دقيقة لها، لكن المتوقع إنها تجاوزت المئات من الدورات وقد شهدت هذه الدورات مشاركة الآلاف المتدربين من الوزارات العراقية والجهات الرسمية وشبه الرسمية، وبالتالي أسهم الأردن في تدريب

الكوادر العراقية بشكل كبير كما يمكن القول أن الأردن تحول ولا يزال إلى ورشة عمل خلفية آمنة تمنح القوى الجديدة في العراق فرصة إعادة تشكيل الدولة سياسياً وإدارياً وأمنياً واقتصادياً.

وعلى الصعيد الصحي، فقد ساهم الهلال الأحمر الأردني وبالتعاون مع شركائه (الصليب الأحمر الفرنسي، منظمة أطباء بلا حدود - فرنسا، منظمة أطباء بلا حدود - هولندا، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، من افتتاح عدد من العيادات الخاصة، لتقديم الرعاية الصحية، والفحوصات الطبية، والعلاجات اللازمة للعراقيين مجاناً، وكذلك استقدام المصابين جراء الانفجارات والحوادث إلى مستشفى الهلال الأحمر الأردني، وكذلك إقامة الدورات التدريبية المكثفة للعاملين في المؤسسات الصحية العراقية، لتطوير المهارات، وزيادة معرفة الكوادر الطبية والتمريضية في العراق، كما أمتد هذا الجهد ليشمل تدريب عدد من المتطوعين العراقيين والأردنيين ليتمكنوا من زيارة أسر عراقية في منازلهم للتعرف إلى أحوالهم ومتطلباتهم، وتقديم طرود لمواد صحية لعوائل عراقية متعددة (تقرير الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الأردني، 2008).

وكمؤشر إيجابي على تحسن العلاقات في عدة مجالات بين العراق والأردن في عام 2009، فإننا نجد أن الجهات الرسمية الأردنية وافقت على فتح المكتب الصحي التابع للسفارة العراقية في عمّان، بتاريخ 13 أيلول 2009، ليتولى متابعة شؤون العراقيين في الجانب الصحي (التقرير السنوي لسفارة جمهورية العراق 2009، تقرير غير منشور).

وأسهم انتشار الجالية العراقية بشكل واسع في الأردن بإيجاد أعداد كبيرة من المطاعم العراقية المشهورة في المدن الأردنية، إذ تشهد بعض مناطق عمّان انتشار الكثير منها حتى أنها شغلت بعض المحال والشوارع الرئيسية في منطقتي الرابية وشميساني وغيرهما، ويعتقد رائد حمادة

نقيب أصحاب المطاعم والحلويات الأردنية أن عدد المطاعم العراقية أخذ بالتزايد في السنوات الأخيرة حتى وصل الرقم إلى قرابة ال (50) مطعماً عراقياً تنتشر في مناطق واسعة ومتنوعة.

يلاحظ على ظاهرة انتشار المطاعم العراقية في عمّان أنها لم تؤثر على طبيعة ما تقدمه المطاعم الأردنية، بل إنها أضافت عنصراً جديداً لأنواع الطعام والمأكولات في العاصمة الأردنية عمّان، وفتحت المجال أمام الأردنيين او السواح لخيارات جديدة من الطعام، كما حققت تنوعاً جديداً لأنواع المأكولات المنتشرة في المطاعم المختلفة، وأخيراً يمكننا الإشارة إلى أن التواجد الاجتماعي العراقي عكس مدى التطور الذي بلغته العلاقات العراقية - الأردنية في شتى المجالات.

الفصل السادس

الخاتمة

من خلال تتبع مسار العلاقات العراقية - الأردنية عبر مراحلها التاريخية بما في ذلك المرحلة قيد الدراسة، تبين أن السمة البارزة للعلاقات ما بين البلدين التباين في مستواها، على مستوى التجاذب والتنافر، غير أن سمة التقارب كانت هي السمة الأبرز في هذه العلاقات التي تطورت بشكل واضح وكبير في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، ووصول نظام سياسي جديد فيه الذي وضع العلاقات العراقية- الأردنية على مسارات جديدة على الرغم من ظهور بعض الآراء التي تحدثت عن تراجع حجم هذه العلاقة في مجالات عديدة تتصل والرؤيا الأردنية فيما يتعلق بشكل العراق الجديد وهو موقف يرتبط بشكل أو بآخر مع الموقف العربي العام إزاء عملية التغيير التي كان يشهدها العراق والأقليم ككل. خصوصاً أن عملية غزو ارتبطت بتقارير كثيرة تتحدث عن مسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة رسم الخارطة السياسية للإقليم تعتمد منهج إعادة رسم هذه الخارطة على أسس عرقية ودينية وطائفية. غير أن المنتبوع وعن قرب لطبيعة مسارات العلاقة بين البلدين بعد التغيير السياسي في العراق يجد أن البلدين كانا حريصين على مد جسور التعاون في المجالات كافة وبما يعزز مصالحهما المشتركة.

لقد كشفت الدراسة أن السياسة الخارجية العراقية التي تبنتها الحكومة العراقية قد أتت ثمارها في تبييد بعض المخاوف العربية إزاء عملية التغيير في العراق وذلك بعد جهود حثيثة أكدت خلالها على أن العراق هو جزء من المنظومة العربية، ودعوة الدول العربية إلى القيام بدورها إزاء العراق وبما يعزز الاستقرار السياسي والأمني في العراق ويدعمه، كما أشارت الدراسة إلى أن عمل

السياسة الخارجية الأردنية الواسع باتجاه متواز ومنسجم مع توجهات السياسة العراقية، إذ يمكن أن نلاحظ أن الأردن قدم الدعم بأشكاله المختلفة للتجربة السياسية الجديدة في العراق، وأصبح يتعامل مع المتغيرات الجديدة بشكل واقعي مما انعكس بشكل واضح على المواقف الأردنية المتعددة إزاء القضايا المختلفة في العراق.

وقد تناولت الدراسة من خلال إحصاءات حجم الزيارات الميدانية بين البلدين لشخصيات عراقية بمختلف المستويات ومن أعلى الهرم السياسي العراقي والمتمثل بزيارات الرئيس العراقي جلال طالباني، ورؤساء الحكومات العراقية بعد عام 2003، والعديد من المسؤولين العراقيين إلى الأردن، بالمقابل كان هناك زيارت متعددة لمسؤولين أردنيين إلى العراق، تصدر هذه الزيارات زيارة الملك عبد الله الثاني إلى العراق في آب 2008، هذه الزيارة التي سجلت سبقاً كونه أول رئيس عربي زار العراق، كما تعددت زيارت رؤساء الوزراء الأردنيين وبعض الوفود المتخصصة لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين. كما أشارت الدراسة إلى ان هذه الزيارة واللقاءات التي جرت على هامشها مدى الانفتاح المتبادل، وتبديد أي فكرة عن التحسس الأردني من القوى السياسية الشيعية العراقية، وأن تكرارها يُعد مؤشراً إيجابياً على صعيد العلاقات بين البلدين، وكان لها أثر واضح انعكس على مسار العلاقات العراقية الأردنية وعلى الأصعدة كافة منها الاقتصادية والثقافية والأمنية.

وفي الجانب الاقتصادي، فقد توصلت الدراسة إلى أن المؤتمرات الاقتصادية التي عُقدت في الأردن لعبت دوراً في تعزيز العلاقات بين البلدين فقد رعت اللجنة العليا العراقية -الأردنية مجموعة من المشاريع كان أهمها عقد الاجتماع الرابع للجنة المانحين للصندوق الدولي فرصة ممكنة فيما نجد أن المؤتمرات الاقتصادية التي عُقدت في الأردن شكلت فرصة مناسبة لتطوير العلاقات

الاقتصادية في محاولة للوصول إلى شراكة اقتصادية حقيقية تسمح بتوسيع آفاق التعاون بين العراق والأردن، كما أن تنوع الاجتماعات المشتركة بين الجهات العراقية والأردنية وفي مجالات مختلفة، مما عكس التوجهات المشتركة للجانبين في تعزيز التعاون في المجالات كافة نظراً لأن هذه الاجتماعات كان أحد الأهداف الرئيسية لها تذليل الصعوبات التي تواجه العلاقات بين البلدين، وبالإشارة إلى حجم التبادل التجاري، فإن الدراسة توصلت إلى :

- أن معدل حجم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد عام 2003، أعلى من جميع المعدلات السابقة خلال الفترة (1994 - 2004)، وهذا يخالف ما يتصوره كثيرون، بأن حجم التبادل التجاري قد انخفض بين العراق والأردن، وكذلك مثل دوراً أردنياً واضحاً في تطوير العلاقات التجارية مع العراق، وبالمقابل فقد عكس رغبة عراقية في تحقيق شراكة اقتصادية مع الأردن.

- إن حجم الصادرات الأردنية إلى العراق تعادل أكثر من ثلث مجموعها إلى الدول العربية، وتعادل ثلاثة أضعاف الصادرات الوطنية إلى مجموع دول الاتحاد الأوروبي .

وشكل النفط محوراً مهماً وحساساً في العلاقات العراقية الأردنية، إذا كان الأردن يحصل على نصف حاجته من النفط العراقي بشكل مجاني والنصف الآخر بأسعار تفضيلية وذلك قبل عام 2003، إلا أن وقوع الحرب حال دون تدفق كل هذه الكمية إلى السوق الأردنية، وأصبح لزاماً على الأردن أن يتجه إلى أسواق النفط العالمية لشراء حاجاته، كما أسهم الاتفاق النفطي الجديد بين العراق والأردن في عام 2006، على تزويد الأردن بالنفط العراقي بأسعار تفضيلية لكنها لا ترتقي إلى ما كان يحصل عليه الأردن.

كما أشارت الدراسة بإسهام العراقيين في الأردن بارتفاع مستوى السيولة في السوق المحلية الذي أدى إلى ازدياد حجم الاستثمارات والحركة الشرائية، مما سرع من وتيرة الحركة التجارية وجعلها أكثر مرونة، الأمر الذي انعكس على معدل النمو الاقتصادي في الأردن، ودفع ذلك بعجلة الاقتصاد بشكل سريع في السوق المحلية وأثمر ذلك عن وجود مشاريع اقتصادية ساهمت بخلق فرص عمل سواء كانت للعراقيين أم للأردنيين، ومن جهة ثانية كان لدخول العراقيين إلى الأردن تكلفة اقتصادية تمثلت بزيادة الضغط على البنية التحتية من موارد وخدمات كالمستشفيات والمراكز التجارية ووسائل النقل والمدارس مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع وارتفاع الأسعار كما أدى الحضور الكبير للعراقيين في الأردن إلى زيادة ضغوط التضخم في سوق العقار فالميزات التي تمتع بها الأردن شجعت الكثير من العراقيين على المساهمة في الارتفاع الواضح لحجم الاستثمارات العراقية في مجال شراء الأراضي والسكن في الأردن، وارتفاع القيمة الشرائية بشكل واضح وكبير، ويعود هذا الارتفاع إلى طبيعة الظروف التي مر بها العراق في الجانب الأمني مما كان له الأثر الأكبر في زيادة الطلب على شراء الشقق والأراضي في الأردن.

وفي جانب آخر أظهرت الدراسة أنه على الرغم من تزايد أعداد العراقيين في الأردن مع الإشارة إلى أن النسبة المئوية لتصاريح العراقيين بالمقارنة مع العدد الكلي للعمالة المجازة لم يتجاوز الـ (5.66%) بمعنى آخر عكس ذلك عدم تأثير العمالة العراقية على حجم العمالة الوافدة إلى الأردن من جهة، ومن جهة أخرى لم تكن العمالة العراقية منافساً قوياً للعمالة الأردنية مما يعني أن العمالة العراقية لم تكن سبباً مباشراً للبطالة في الأردن، كما يمكننا أن نوّشر حالة الالتزام الكبير للجالية العراقية على الرغم من التقديرات الكبيرة لأعدادهم بالقوانين وعدم تأثيرهم على الوضع العام في الأردن، فالتقارير الرسمية تشير إلى عدم تجاوز أعدادهم الـ (50) سجين، وبالمقابل نجد

أن أعداد السجناء الأردنيين في السجون العراقية في عام 2009 على سبيل المثال بلغ (33) سجين، وتتوعد قضاياهم بين الإرهاب، وتجاوز الحدود، والآثار بما فيهم عدد من المحتجزين يقضي عقوبته في سجون قوات الائتلاف.

وعلى صعيد الجانب الأمني، فإن الدراسة كشفت التطورات المهمة التي شهدتها العلاقات العراقية الأردنية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك من خلال الدورات التدريبية المقامة لمنسوبي الأجهزة الأمنية العراقية داخل الأردن بناءً على اتفاقيات وقعت بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، ودول أخرى، ولا علاقة للجانب العراقي فيها، وأن الأموال التي تم تحويلها للأردن مقابل إقامة هذه الدورات على أراضيها كبدل تدريب، كانت تتم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأردن مباشرة، وأن المردودات المادية لهذه الدورات أسهمت في تحقيق الفائدة المالية للجهات الأردنية، كما وفرت فرصة عمل للكثير من الأردنيين داخل هذه المعسكرات وخارجها، بالإضافة إلى أن هذه الدورات أكدت الرغبة الأردنية في تحقيق الأمن والاستقرار في العراق وإرساء الأسس لعلاقة متبادلة وتعزيز التعاون العسكري بين القوات المسلحة الأردنية والقوات المسلحة العراقية.

كما وجدت الدراسة عدم اقتصار العلاقات بين العراق والأردن على التنسيق الأمني في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين، بل تعدتها إلى التنسيق المشترك خلال المؤتمرات التي كانت تأخذ طابعاً أمنياً، ومنها اجتماعات وزراء داخلية دول جوار العراق التي كانت تأخذ منحىً إيجابياً لتأكيد العلاقات الطيبة للعراق مع دول جواره ومناقشة كل ما من شأنه وتعلق بالشأن الأمني بشكل مباشر خلال هذه الاجتماعات التي هدفت إلى مساعدة العراق في بسط الأمن وتحقيق الاستقرار على كافة أراضيها والعمل على تقوية حصانة أمنية داخلية توفر له ولدول الجوار الأمن والاستقرار.

وفي الجانب الثقافي، أظهرت الدراسة تنوعاً ملموساً وفي مجالات عدة في العلاقات الثقافية بين العراق والأردن، ففي مجال التربية والتعليم شهد الأردن أقبالاً عراقياً كبيراً بسبب الظروف الأمنية في العراق إذ التحق الكثير من الطلبة العراقيين في المدارس والجامعات الأردنية، كما أُقيمت أنشطة ثقافية عراقية متنوعة خلال هذه الفترة ومنها إقامة أسابيع ثقافية عراقية، والمشاركة في مهرجانات متنوعة، وكذلك نجد أن الأردن قد أعطى الموافقات والترخيص الرسمية للعديد من وسائل الإعلام العراقية إذ سمح بموجبها لها بمزاولة عملها من الأردن لتغطية الشأن العراقي والأردني، ولم يكن التعاون في مجال استعادة الآثار العراقية المسروقة بعيداً عن أوجه التعاون الثقافي العراقي الأردني المشترك، إذ نجد أن الأردن قد أسهم في استعادة العراق لعدد غير قليل منها.

ولأجل التعريف بما حققته الدراسة من نتائج وجدنا هنا أن من المفيد إدراجها ونحن نستعرض الاستنتاجات والتوصيات بطريقة لا تخلو من التفصيل.

الاستنتاجات

استناداً لما جاء في هذه الدراسة، فقد توصلنا في نهايتها إلى جملة من الاستنتاجات، ومنها

ما يلي:

§ كان البعد الأمريكي حاضراً في العلاقات العراقية - الأردنية، إذ بعد إتمام احتلال العراق رأت

الولايات المتحدة بأن الأردن هو الطرف العربي الوحيد من دول الجوار المؤهل قبل غيره لدعم

العراق الجديد سياسياً واقتصادياً وبما يسهم في إنجاح العملية السياسية في العراق، وإنجاح

المشروع الديمقراطي الذي سعت الولايات المتحدة إلى تطبيقه في العراق.

§ كان للاحتلال الأمريكي وتداعياته على الساحة العراقية، دوره في تحديد أشكال العلاقات بين

العراق والأردن وأوجد تقارباً عراقياً - أردنياً من خلال الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين البلدين

لمحاربة الإرهاب والمساعدة على تحسين الوضع الأمني في العراق.

§ كان من بين نتائج تدهور الوضع الأمني في العراق تزايد أعداد اللاجئين العراقيين في الأردن

قد ساهم هذا بأشكال مختلفة في ازدياد التقارب العراقي - الأردني خاصة في المجال الاقتصادي

من خلال ازدياد أعداد المستثمرين العراقيين في الأردن والذين عملوا من جانبهم على المساهمة

في تدوير عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن وبشكل مستقل أو بالتعاون مع نظرائهم

الأردنيين.

§ فضلاً عن الاستثمار العراقي في الأردن، كان للنفط دور في تعزيز العلاقات العراقية -

الأردنية، فالعراق يمثل عمق الأردن الاقتصادي من خلال المساعدات النفطية العراقية التي

ساهمت وتساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للأردن.

§ كان البعد الاجتماعي والثقافي حاضراً في العلاقات العراقية - الأردنية من خلال وجود شريحة واسعة من العراقيين في الأردن وقد ساهم هذا الوجود بين مختلف شرائح المجتمع الأردني في خلق تقارب اجتماعي بين الطرفين نتج عنه مصاهرات وتزاوج بين الأسر العراقية والأردنية، فضلاً عن ذلك كان لارتفاع مستوى التعليم وتطوره في الأردن حافظاً للطلبة العراقيين في الدخول بأعداد متزايدة في مؤسسات التعليم الأردنية المختلفة.

التوصيات:

استناداً لمجموعة الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، وفي سبيل ديمومة العلاقات العراقية - الأردنية وتطورها، يرى الباحث أن هناك مجموعة من التوصيات يُمكن أن تسهم في دعم وتعزيز وإدارة المحافظة على حجم ونوعية العلاقات القائمة بين البلدين، وهذه التوصيات هي:

§ ضرورة تعزيز العلاقات السياسية بين البلدين من خلال تبادل الزيارات وعلى مختلف المستويات والصعد للمسؤولين في كلا البلدين وعلى مستوى رؤساء الحكومات والمستويات الأدنى والاتفاق على تفعيل اللجان المشتركة، أو من خلال السلطة التشريعية وإيجاد آلية لتعاون برلماني مشترك بين العراق والأردن وفتح اتجاهات جديدة تُساعد باتجاه تحقيق نوع من التكامل والتفاعل والارتباط في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية.

§ أهمية العمل وبذل الجهد المشترك لإدامة ما أُنجز من اتفاقيات اقتصادية وفنية ومناطق تجارية حرة بين البلدين، ودعوة المستثمرين الأردنيين وتشجيعهم للاستثمار في العراق أسوة بالمستثمرين العراقيين الذين يستثمرون أموالهم في قطاعات مختلفة في الأردن، واستكشاف

ميادين جديدة للتعاون بهذا الاتجاه مع أهمية التوصل إلى اتفاقات تُدلل المعضلات والمشكلات التي قد تتجم عند تنفيذ هذه الاتفاقيات.

§ أهمية تفعيل التعاون النفطي بين البلدين، بما في ذلك تشجيع العراق لمد خط أنابيب نفطي إلى ميناء العقبة بما يعزز الصادرات النفطية العراقية والتي يعمل العراق حالياً على زيادتها كثيراً خلال السنوات القليلة القادمة ولا بد للبلدين إعادة المراجعة الملف المعني بهذا الموضوع، وبنفس الاتجاه، دراسة ربط البلدين عبر منظومة سكك حديد.

§ العمل على تعزيز التعاون الثقافي المشترك بين المؤسسات التعليمية والتربوية وغيرها بين البلدين خاصة في قطاع التعليم العالي من خلال إقامة المؤتمرات والندوات العلمية المشتركة، وتشجيع المؤاخاة بين الجامعات العراقية والأردنية والمراكز البحثية ذات الاهتمام المشترك.

§ تعزيزاً للجانب الثقافي، وتأكيداً للحضور العراقي الكبير في المشهد الثقافي الأردني، نجد أن هناك أهمية لاتفاق بين البلدين يسمح في إقامة مركز ثقافي عراقي في العاصمة الأردنية عمّان.

§ العمل على إيجاد آلية مشتركة لحسم ملفات السجناء من كلا البلدين بما يحقق العدالة الاجتماعية للسجناء وبما يسهم في إيجاد بيئة أمنية مستقرة لكلا البلدين.

§ أجد أنه من المفيد أن تدفع العلاقة بين البلدين باتجاه التوصل إلى بروتوكول أو اتفاق للمفاضلة في التبادل الاقتصادي وفي مجال الجمارك وبما يشجع التبادل السلعي والتكامل الاقتصادي بين البلدين.

§ نظراً لاتساع حركة التنقل والسفر لمواطني العراق وتجارته عبر الأردن لذا من الضروري أن يحرص الأردن وبشكل متواصل لتسهيل عملية الانتقال للمواطنين العراقيين وأن يتجنب بقدر

الإمكان أي تعقيدات بهذا الاتجاه، وانطلاقاً من تاريخ العلاقات الوثيقة ما بين البلدين فإنه من الممكن ان يتفق الطرفان على انتقال المواطنين ما بين البلدين استناداً إلى بطاقتهم الشخصية.

§ على العراق أن يبعث برسائل تطمين إلى الجانب الأردني من أن رعاياه وأنشطتهم الاقتصادية موضع ترحاب وتقدير ورعاية من قبل الجانب العراقي وتأتي هذه التوصية استناداً إلى إدراك الباحث ، تراجع أعداد المسافرين الأردنيين بسبب الوضع الأمني في العراق منذ عام 2003 وحتى الآن .

§ إن الجانب العراقي قد حرصَ على تمتين استمرار أوامر العلاقة الوثيقة مع الأردن من خلال وجود سفارته وسفرائه وتواجد الملحقيات الثقافية والعسكرية والتجارية والمكتب الصحي فإنه بالمقابل يتوجب على الجانب الأردني وبنفس مستوى الحرص هذا ليكون له مثل هكذا تمثيل في العراق ، ويوصي الباحث بضرورة أن تتوسع المملكة بافتتاح قنصلياتها العاملة في العراق وقد وجد الباحث أن مبادرتها بافتتاح قنصلية لها في أربيل (إقليم كردستان) مؤخراً يُعد مؤشراً إيجابياً بهذا الاتجاه يتطلب فتح المزيد من هذه القنصليات وفي مناطق أخرى داخل العراق.

المراجع

أ. قائمة المراجع العربية

أولاً: الوثائق

- § التقرير السنوي لوزارة الخارجية العراقية / الدائرة العربية 2006.
- § التقرير السنوي لسفارة جمهورية العراق في عمّان 2006.
- § التقرير السنوي لسفارة جمهورية العراق في عمّان 2007.
- § التقرير السنوي لسفارة جمهورية العراق في عمّان 2008.
- § التقرير السنوي لسفارة جمهورية العراق في عمّان 2009.
- § تقرير الملحقة التجارية في سفارة جمهورية العراق في عمّان (تنمية العلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن)، 2008.
- § تقرير الملحقة التجارية في سفارة جمهورية العراق في عمّان (تنمية العلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن)، 2009.
- § تقرير وزارة التجارة العراقية، دائرة العلاقات الاقتصادية (تأثير حرب العراق على النمو والتضخم في الأردن)، تموز 2007.
- § تقرير وزارة التربية والتعليم الأردنية، قسم التعليم النظامي (أثر تواجد العراقيين على النظام التربوي)، 2010.
- § كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 986 في 24 آذار 2007.
- § كتاب سفارة جمهورية العراق في عمّان المرقم 138 في 15 كانون الثاني 2008.
- § كتاب سفارة جمهورية العراق في عمّان المرقم 317 في 29 شباط 2008.
- § كتاب سفارة جمهورية العراق في عمّان المرقم 2866 في 9 أيلول 2008.
- § كتاب سفارة جمهورية العراق في عمّان المرقم 4294 في 26 تشرين الثاني 2008.
- § كتاب سفارة جمهورية العراق في عمّان المرقم 4055 في 31 كانون الأول 2009.
- § مذكرة وزارة الخارجية الأردنية المرقمة 54624 في 8 كانون الأول 2010.
- § كتاب الملحقة الثقافية في سفارة جمهورية العراق المرقم 31 تشرين الأول 2005.

ثانياً: المراجع

أ. الكتب

- § توفيق، سعد حقي (لات)، مبادئ العلاقات الدولية، بغداد.
- § تليلان، أسامة عيسى (2001)، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، عمان: مطبعة البهجة.
- § الثبيات، قاسم جميل علي (2010)، أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة 1989-1999، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- § الجمعية العلمية الملكية (2005)، الحالة العراقية وأثرها على الاقتصاد الاردني، قسم الدراسات الصناعية، عمان: الجمعية العلمية الملكية.
- § الحسني، عبد الرزاق (1998)، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، الجزء العاشر، بغداد، العراق.
- § الحمداني، قحطان أحمد سليمان (2004)، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- § رجب، إيمان أحمد (2010)، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الأحتلال الأمريكي للعراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- § الطويل، فالح (2004)، في الطريق إلى عمان، عمان: المكتبة الوطنية.
- § عبد الوهاب، عطا (2008)، سيرة عمل سياسي بغداد-عمّان (2003-2006)، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- § قطيشات، ياسر نايف (2008)، العلاقات السياسية الاردنية العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية 1952-2004، عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
- § الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج آب 1990 - آذار 1991 (1991)، عمان.
- § اللصامة، إجمود حرب (2009)، الهاشميون والوحدة العربية في التاريخ المعاصر، عمان: دار الخليج.
- § محافظة، علي (2001)، الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن 1989-1999، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- § محافظة، محمد (1995)، المملكة الأردنية الهاشمية بناؤها وتحسينها في عشرين عاماً 1946-1966، عمان، وزارة الثقافة.
- § مركز دراسات الوحدة العربية، (2004)، إحتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بيروت.
- § مركز دراسات الشرق الأوسط (2004)، الحرب على العراق 2003، عمان.
- § مشاقبة، أمين وآخرون (2000)، السياسة الخارجية الاردنية ودول الجوار. ط1، عمان: دار الحامد.
- § منذر، محمد (2002)، مبادئ في العلاقات الدولية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- § موسى، سليمان (1996)، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان: مكتبة المحتسب.
- § نعمة، كاظم هاشم (1987)، العلاقات الدولية. بغداد: شركة أيداد للطباعة الفنية.
- § هلال، علي الدين، ومطر جميل (1983)، النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- § هياجنة، عدنان محمد، (2006)، العلاقات الخليجية- الأردنية الواقع والمستقبل: 1980-2004، دبي: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات.
- § وزارة الصناعة والتجارة الأردنية (1984)، مجموعة التفافيات أقتصادية والتجارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية، عمان، الأردن،
- § الياسري، مازن (2010)، العراق والمجتمع الدولي والعهد، بيروت: دار السلام.
- ب. التقارير
- § تقرير الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الأردني 2008.
- § وثائق الاجتماع الأول للدول المضيفة للعراقيين، 2007، عمان.
- § وثائق الاجتماع الثاني للدول المضيفة للعراقيين، 2008، عمان.

ثالثاً : الأبحاث والدراسات والمقالات

- § إبراهيم، محمد يوسف، وحسون، خالد عكاب (2006)، "الأردن والتغيرات التي حدثت في العراق بعد التاسع من نيسان 2003"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل "العراق ودول الجوار"، للفترة من 20-21 كانون الاول 2006، الموصل، العراق.

- § البرصان، أحمد (2010)، "العراق بعد الانسحاب الأمريكي والأمن القومي العربي"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (73)، تشرين الأول 2010.
- § أبو رمان، محمد (2008)، "الأردن والعراق . . الاحتواء مقابل الفوضى"، مجلة السياسة الدولية، العدد (172)، نيسان-حزيران.
- § أبو زيد، أحمد (2010). "كيف تتحرك الدول الصغرى، الدبلوماسية الأردنية وحرب الخليج نموذجاً"، المؤتمر الذي عقدته الجامعة الهاشمية "الأردن: دبلوماسية عربية في العالم"، للفترة من 1-3 كانون الأول 2010، الزرقاء، الأردن.
- § أبو الشعر، هند (2010). "العلاقات الدبلوماسية في عهد إمارة شرقي الأردن (1921-1946) العراق نموذجاً"، المؤتمر الذي عقدته الجامعة الهاشمية "الأردن: دبلوماسية عربية في العالم"، للفترة من 1-3 كانون الأول 2010، الزرقاء، الأردن.
- § أبو نعمة، حسن (2007)، "معالم من الدبلوماسية الأردنية خلال النصف الثاني من القرن العشرين"، مجلة الدبلوماسية الأردنية، العدد (1)، مجلد (1)، صيف 2007.
- § حسن، علي دنيف (2006)، "العلاقات العراقية الأردنية 1921-2003"، صحيفة الصباح العراقية، 26 آب 2006.
- § الحضرمي، عمر (2010)، "وزارة الخارجية الأردنية في سطور"، مجلة الدبلوماسية الأردنية، العدد (1)، مجلد (1)، كانون الثاني - آذار 2010.
- § ذنون، فواز موفق (2006)، "الأردن والتغيرات التي حدثت في العراق بعد التاسع من نيسان 2003"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل "العراق ودول الجوار"، للفترة من 20-21 كانون الأول 2006، الموصل، العراق.
- § ذنون، فواز موفق (2005)، "ردود الأفعال الإقليمية والعربية والدولية حيال نتائج الانتخابات العراقية"، نشرة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق.
- § ذنون، فواز موفق (2007)، "النفط في العلاقات العراقية-الأردنية 1982-2007"، الندوة العلمية (25) "علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وإمكانية تطويرها"، للفترة من 28 آذار 2007، الموصل، العراق.
- § سبع، سداد مولود (2009)، "العلاقات العراقية الأردنية: دوافع البقاء والاستمرار"، نشرة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق.

- § شاتلارد، جبر الدين، العابد، عروب، واشنطن، كيت (2010)، "الضيوف العراقيون في الأردن: إعادة النظر في الحماية وفي دور الدولة المضيفة في حالة المهاجرين الحضريين"، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- § الشامي، أحمد (2010)، "التعاون الأردني في إستعادة الآثار العراقية"، عمان، الأردن.
- § شكاره، أحمد (2005)، "حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأنعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات.
- § صالح، غانم محمد (2008)، "التطورات السياسية في العراق وأحتمالات المستقبل". مجلة الدبلوماسية الاردني، العدد (89)، مجلد (1)، صيف 2008.
- § الطالب، مظفر نذير (2005)، "العلاقات العراقية الاردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة"، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (17)، 2005.
- § عبد الفتاح، بشير (2010)، "بواعث التوتر بين العرب وإيران"، مجلة شؤون عربية، العدد (142)، 2010.
- § فرحان، شيماء معروف (2008)، "تطورات العلاقات العراقية - العربية خلال عام 2008، بغداد، العراق.
- § مفارجه، أحمد (2009)، "العلاقات الأردنية العراقية بعد الحرب الإنجلو أمريكية على العراق"، عمان، الأردن.
- § نافعة، حسن (1990)، "أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة حول التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، للفترة من 29 أيلول إلى 1 تشرين الأول 1990، تحرير نيفين عبد المنعم سعيد، جامعة القاهرة، مصر، 1990.
- § النعيمي، حازم عبد الحميد (2006)، "العراق والاردن دراسة في العلاقات السياسية"، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (20-21)، 2006.
- § الوندوي، مؤيد (2008)، "دراسة في طبيعة الجالية العراقية في المملكة الأردنية الهاشمية"، عمان، الأردن.

رابعاً : الرسائل الجامعية

- § التل، نبيل محمد زكي (1999-2000)، العلاقات السياسية الاردنية - الامريكية 1990-2000 (رسالة ماجستير غير منشورة)، المعهد الدبلوماسي الاردني، عمان، الأردن.
- § الجنابي، عبد الستار هادي عبيد (2008)، العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال وأثرها على الداخل العراقي (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- § الحديدي، محمود عبد الرزاق محي الدين (2007)، الأردن وأزمة الخليج الثانية 1990/8/2-1991/2/26 (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
- § حسان، هيثم حسن (2003)، السياسة الخارجية الاردنية تجاه العراق 1990-1998 (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- § حمدي، عثمان فتحي صالح (2007)، العلاقات العراقية - الأردنية 1968-1991 دراسة تاريخية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
- § الزهيرى، زينب عبد الحسن (2010)، عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي في العراق للفترة (1916-2007) دراسة تاريخية (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
- § العبد اللات، ارشيد فالح عيسى (1993). العلاقات الأردنية-العراقية 1946 - 1958. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
- § علاونة، موسى محمد أحمد (2006)، أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الاردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين - السعودية-العراق-سوريا من سنة 1990-2003. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
- § القرعان، صالح احمد عيسى القرعان (1993)، الموقف الأردني من أزمة الخليج. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- § القضاة، أحمد حامد إبراهيم (1996)، الأزمة السياسية في الأردن 1957-1958. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
- § اللوزي، فاتن محمد (2008). السياسة الخارجية الاردنية تجاه أزمة الخليج الثالثة 2003-2008. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

- § محمد، بلخير (2004). التحولات السياسية في الأتحاد السوفيتي وأثرها على الدول العربية "الوطنية". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر.
- § المناصير، أروى عطا فضيل (2007). تأثير الأزمة العراقية على التغيرات السياسية والاقتصادية والامنية لدول الجوار الاقليمي - دراسة حالة الأردن من 2003-2005. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

خامساً : الصحف والمواقع الإلكترونية

أ. الصحف

- الأردنية

§ الدستور.

§ الرأي.

§ العرب اليوم.

§ الغد.

§ وكالة الأنباء الأردنية - بترا

§ Jordan Times

- العراقية

§ الصباح.

§ الصباح الجديد.

§ العراق

- العربية

§ الحياة اللندنية

§ السفير اللبنانية.

§ الشرق الأوسط.

§ القدس العربي.

ب. المواقع الإلكترونية

- § جابر، حبيب جابر(2008)، العراق والمحيط العربي: مدخل لإعادة ترتيب الأوراق (16 آذار 2010) www.aawsat.com
- § الحاج، عبد الله جمعة (2008)، المصلحة الوطنية. (27 تشرين الثاني 2010) www.alittihad.ae
- § الزعبي، رانيا (2007)، العلاقات الأردنية الإيرانية بين العداوة والدبلوماسية الحذرة. (13 آب 2010) www.aljazeera.net
- § سلوم، سعد (2008)، نظرة إلى مستقبل العلاقات العراقية الاردنية. (16 أيلول 2010) www.alhadhariya.net
- § سليمان، محمد (2003)، ضبابية السياسة الأردنية المعلنة تجاه العراق. (2 تموز 2010) www.alasr.ws
- § شفيق، منير (2010)، قدرات سياسات القوى الدولية في الشرق الوسط. (11 تشرين الأول 2010) www.aljazeera.net
- § العلاف، إبراهيم (2010)، موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة. (2 تشرين الأول 2010) www.allafblogspot.com
- § غرايبة، إبراهيم (2004)، الأردن والحرب الأميركية على العراق. (12 حزيران 2010) www.aljazeera.net
- § فوزي، رائد (2009)، محددات السياسة الخارجية العربية تجاه العراق بعد عام 2003، دراسة نموذجي المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية. (11 حزيران 2010) www.airssforum.com
- § فوزي، رائد (2009)، محددات السياسة الاردنية تجاه العراق ومخاوفها أزاء الانسحاب الامريكي. (12 أيلول 2010) www.airssforum.com
- § المعاينة، سميح (2003)، الأردن. من أحلام الهيمنة إلى إطفاء بؤر التوتر. (30 حزيران 2010) www.islamonline.net
- § المعاينة، سميح (2000)، الأردن والعراق. . فضاء إستراتيجي مشترك في مواجهة الحصار. (15 آذار 2010) www.islamonline.net
- § الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني www.kingabdullah.jo

www.mofa.gov.iq	§ الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية
www.mfa.gov.jo	§ الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الاردنية
www.dos.gov.jo	§ الموقع الرسمي لدائرة الاحصاءات العامة الاردنية
www.dls.gov.jo	§ الموقع الرسمي لدائرة الأراضي والمساحة الأردنية
www.mol.gov.jo	§ الموقع الرسمي لوزارة العمل الأردنية
www.mof.gov.iq	§ الموقع الرسمي لوزارة المالية العراقي
www.cultureiraq.org	§ الموقع الرسمي لوزارة الثقافة العراقية
www.wifaq.com	§ الموقع الرسمي للدكتور أياد علاوي
www.bbc.co.uk/arabic	§ الموقع الإلكتروني لهيئة الأذاعة البريطانية
www.ikhwanonline.com	§ الموقع الإلكتروني أخوان اون لاين
www.elaph.com	§ موقع إيلاف الإلكتروني
www.aljazeera.net	§ الجزيرة نت

ثامناً : المقابلات الشخصية

- 1- مقابلة مع د. محمد صادق نصر الله الملحق الثقافي في سفارة جمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية في 23 آذار 2011.
- 2- مقابلة مع السفير العراقي سعد جاسم الحياني سفير جمهورية العراق الأسبق في المملكة الأردنية الهاشمية في 1 نيسان 2011.
- 3- مقابلة مع السفير العراقي السابق عطا عبد الوهاب سفير جمهورية العراق السابق في المملكة الأردنية الهاشمية في 27 شباط 2011.
- 4- مقابلة مع السكرتير الأول عبد الستار الجنابي القنصل العراقي في سفارة جمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية في 6 نيسان 2011.
- 5- مقابلة مع السيد ماجد الساعدي رئيس مجلس الأعمال العراقي في 6 نيسان 2011.

ب. قائمة المراجع الأجنبية

- Ali, Alawi (2007). **(The Occupation of Iraq winning the war losing the peace)** .London :New Haven.
- Abdullah II, (2011). **(Our Last Best Chance: The Pursuit of Peace in a Time of Peril)**.
- **Brand, L.A (1994).(Jordan's Inter-Arab Relations .New York : Columbia University press.**
- Bremer, L.P (2006).**My year in Iraq The Struggle to Build a future of hope** .New York :Simon & Schuster .
- Joffe, George (2002) **.Jordan in Transition 1990-2000** .London :Hurst Company.
- International Crisis Group (2008). **Iraqi Refugees in Syria ,Jordan and Lebanon** ,report N77
- Ibrahim Saif and David M. DeBartolo (2007). **The Iraq War's Impact on Growth and Inflation in Jordan**, Center For Strategic Studies University of Jordan.
- Alnasrawi, Abbas (2010) **.The Economy of Iraq :Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects, 1950-2010** .Green Wood Press.
- Rand Corporation (2010).**The Iraq Effect, The Middle East After the Iraq War** .United States.
- Robert staloof , king Abdullah II,Iraq battle grownd the west against Iran, spring 2005. www.washingtoninstitute.org
- Scott, Lasensky (2006). **Jordan and Iraq Between Cooperation and Crisis** .United States Institute of Peace.No178, www.usip.org

- Thalji, Farah (2010). **The Economic Condition of Displaced Iraqis Living in Jordan: A study of Vocational Training.** Center for Strategic Studies-The University of Jordan.
- Nasser, Lamis (2010). **Economic, Social, Political and Psychological Implications on Jordanian Women Married to Non-Jordanians and their Families,** Arab Women Organization in Jordan June 2010 Amman- Jordan
- W. Andrew Terrill (2007). **Kuwaiti National Security and The U.S.- Kuwaiti Strategic Relationship After Saddam**
www.StrategicStudiesInstitute.army.mil
- W. Andrew Terrill (2008). **(2008 Jordanian National Security and The Future Of Middle East Stability**
www.StrategicStudiesInstitute.army.mil